

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص : الفضاء الاقليمي و السياسات الدولية للجزائر

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة
أ/رقية العاقل

إعداد الطالبة
سعاد بن سليمان

لجنة المناقشة

د . تسعديتة مسيح الدين رئيسا
أ . رقية العاقل..... مشرفا ومقررا
أ. عمر بن سليمانعضوا مصححا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير
إلى المشرفة على هذا العمل المتواضع
أستاذتي " العاقل رقية " التي فتحت
لي باب العقل وباب
القلب، باب العقل فقد استفدت من وافر
علمها وتجربتها في التعليم، وباب
القلب فلم
تبخلني يوما من مساعداتها ونصائحها
وارشاداتها التي كانت بمثابة السند
الذي
ساعدني على تخطي كل الصعاب والعقبات
التي صادفتني في إنجاز هذا العمل.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع
أساتذة المدرسة العليا للعلوم
السياسية ببن عكنون الجزائر

اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم
الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربطني وأنارت دربي وأعانتي بالصلوات
والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي
الحبيبة (طاوس)

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح
وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله
لي (نورالدين)

إلى إخوتي :

هشام ، فوزي و زوجتيهما و اولادهما ، سعيد

إلى أخواتي :

نعيمة ، نسيمة ، سميرة وازواجهن و اولادهن ،
زهيدة

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل،
إلى أصدقائي و اخوتي : يعقوب ، سعيدو ساري

إلى صديقاتي و اصدقائي

إلى زميلاتي و زملائي بالمدرسة العليا للعلوم
السياسية

الملخص

كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرا على الدراسات الامنية ، اذ ادت الى ظهور و تطور العديد من المفاهيم ، منها مفهومي الامن و الاستراتيجية ، اللذان تطورا مفهوما نتيجة تطور التهديدات الامنية الغير العسكرية كالهجرة غير الشرعية .ان المخاطر الكبرى التي تسببها هذه الظاهرة قادت العالم الى وضع استراتيجية أمنية تشمل جميع المجالات من اجل مكافحة هذه الظاهرة.

الجزائر تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و تعتبر كبلد مصدر، عبور و مقصد. الهجرة غير الشرعية في الجزائر لها عدة اساب و عوامل اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ...الخ . بالإضافة انها سببت عدة انعكاسات و تهديدات في جميع المجالات .

تداعيات الهجرة غير الشرعية التي مست الجزائر ، قد استلزم منها وضع مقاربة امنية شاملة من اجل مكافحة فعالة لهذه الظاهرة .

RESUME

La fin de la Guerre Froide a eu un impact sur les études sécuritaires, entraînant l'apparition et le développement de multiples terminologies et concepts, dont notamment : la Sécurité et la Stratégie qui ont évolué grâce à l'évolution des menaces non-militaires telle que la Migration Irrégulière. Les grands risques de ce phénomène ont conduit le monde à mettre en place la stratégie sécuritaire dans tous les domaines afin de lutter ce phénomène.

L'Algérie est conforté de la migration irrégulière, elle est considéré comme un pays source, transitaire et destinataire .En Algérie, ce phénomène a plusieurs causes et facteurs économique, politique, sociale,...etc. En plus, elle a causé plusieurs réflexions et menaces dans tous les domaines.

La répercussion de la migration irrégulière atteignait à l'Algérie, alors elle a obligé à mettre d'une approche sécuritaire globale pour une lutte efficace de ce phénomène.

SUMMARY

The end of the Cold War had an impact on security studies, leading to the emergence and development of multiple concepts, including: Security and Strategy that have evolved through the development of non-military threats such as Irregular Migration. The major risk of this phenomenon has led the world to implement the security strategy in all areas in order to combat this phenomenon.

Algeria is confirmed as a country of irregular migration, it is considered a source country, transit and destination. In Algeria, this phenomenon has many causes and factors economic, political, social, ... etc. In addition, it caused several threats and reflections in all areas.

The impact of irregular migration amounted to Algeria, so she was forced to put a comprehensive security approach for effective control of this phenomenon.

مقدمة

أصبحت مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار من أهم أولويات الدول، باعتباره قيمة إنسانية ملازمة للفرد، فهو يمثل دافعا هاما يوجه سلوك الفرد والمجتمعات بغية تحقيق و توفير الاستقرار والسلم في البلاد. لقد عرفت الدراسات الأمنية تطورا هاما على المستوى المفاهيمي منها مفهومي الأمن والاستراتيجية ، فلم يعد يقتصر مفهومهما على الجانب العسكري أو المفهوم التقليدي الذي يهتم باستخدام السلاح والحرب من أجل مواجهة العدو أو التهديد الخارجي للمحافظة على الأمن، بل أصبحا اليوم ذا مفهوم واسع وشامل للعديد من الجوانب في الحياة كالاقتصاد، المجتمع، الثقافة وغيرها، وهذا راجع إلى طبيعة التهديدات الأمنية التي ظهرت بعد الحرب الباردة، وأصبحت تشكل تحديا كبيرا على الدولة محاربتها والتصدي لها كالجريمة المنظمة، الارهاب الدولي، تجارة المخدرات، التهريب بجميع أشكاله، الجرائم العابرة للحدود، الهجرة غير الشرعية... الخ . من بين التهديدات الأمنية التي ظهرت وتطورت بشكل مخيف وتزايدها يشكل خطرا فعليا على الفرد، المجتمع والدولة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير الشرعية أو السرية أصبحت ظاهرة عالمية تجاوزت كل الحواجز وداست على كل القوانين مهما كانت درجة صرامتها، كما شهد أواخر القرن العشرين زيادة في عدد المهاجرين السريين رغم كل الاجراءات الصارمة التي اتخذت من طرف العديد من الدول للحد من تقاوم هذه الظاهرة التي سببت المشاكل والصعوبات خاصة للدول المستقبلية.

ولكن تعد العولمة الاقتصادية والأزمات السياسية والأمنية والظروف الاجتماعية للأفراد ، وعوامل أخرى مساعدة هي من جعلتهم يلجؤون إلى الهجرة السرية للبحث عن الأفضل والبدل ليحسن بها ظروف معيشتهم، وتعد هذه الأسباب عاملا لتفاقمها وزيادتها وهذا الازدياد يشكل خطورة أمنية على الدول ويسبب لها جملة من الانعكاسات التي يصعب حلها مستقبلا. وبهذا يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع والأكثر دراسة من طرف الباحثين والمتخصصين وخاصة لأنها ظاهرة مستمرة، مما جعل الخبراء يصنفونها ضمن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية نظرا لما تفرزه من جرائم أخرى خطيرة وشبكات منظمة للتهريب، تتواجد حلقاتها في عدة دول وهدفها الربح المادي السريع ضاربين عرض الحائط ما قد يصيب من ضرر لهؤلاء المهاجرين السريين من خطر عبر قوارب الموت أو على الحدود البرية القاتلة.

وفي هذا الاطار أصبح مفهوم الأمن يتصدر أجندات الدولة الجزائرية بسبب التطورات الحاصلة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بجميع أشكالها ، فهي لم تسلم من هذه الظاهرة سواء كانت دولة استقرار أو مقصد أو حتى مصدر للهجرة غير الشرعية من مواطنيها إلى دول أخرى. لما أصبحت هذه الظاهرة متفشية في الجزائر، كما أنها أفرزت آثار سلبية مست عدة جوانب. وأمام هذا الوضع بات من الضروري على الدولة الجزائرية البحث عن وضع استراتيجية أمنية شاملة لمكافحة والحد من انعكاسات هذه الظاهرة الخطيرة على الفرد والمجتمع والدولة.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الوضع المتعلق بالاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية نطرح الاشكالية التالية:

عرفت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطورا سريعا ، نتيجة للظروف والأسباب المؤدية إلى تطورها ، مما جعلها تتحول إلى تهديد أمني يتطلب من الجزائر رسم استراتيجية أمنية تسعى من خلالها إلى الحد من هذه الظاهرة سواء كانت دولة مقصد، عبور أو حتى مصدر للهجرة غير الشرعية. وفي سياق معالجة الموضوع بطريقة علمية قمنا بطرح الاشكالية التالية:

ما هي الوسائل و الآليات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية :

- ما هي علاقة الاستراتيجية الأمنية بالهجرة غير الشرعية؟.

- ماهي اسباب و انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر ؟

- ماهي المقاربة الامنية التي اعتمدت عليها الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية ؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، فقد اعتمدنا على فرضيات الدراسة .

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية:

كلما اعتمدت الجزائر على مقاربة أمنية شاملة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، كلما ادى الى نجاح استراتيجيتها ، و بالتالي الحد من التهديدات الامنية الناجمة عنها .

الفرضيات الفرعية:

- 1- ظهور تهديدات أمنية جديدة على الساحة الدولية تطلب تغييرا وتطويرا لمفاهيم الدراسات الأمنية كالأمن والاستراتيجية و مدى ارتباط الاستراتيجية الامنية بالهجرة غير الشرعية .
- 2- تعود الهجرة غير الشرعية في الجزائر الى عدة اسباب ، كما ان لهذه الظاهرة انعكاسات تمس جميع المجالات .
- 3- إن الانعكاسات المتعددة للهجرة غير الشرعية وخطورتها على أمن واستقرار المجتمع والدولة، جعل الجزائر تتبنى مقاربة أمنية شاملة في بناء استراتيجيتها لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

مناهج الدراسة:

- إن موضوع الهجرة غير الشرعية والإستراتيجية الأمنية الجزائرية المتبعة لمحاربتها يتطلب منا الاعتماد على مناهج الدراسة الآتية:
- **منهج التحليل الوصفي:** هو منهج قائم على أساس تحليل الظاهرة بهدف فهم أسباب ودوافع اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية وما هي العوامل المساعدة لأن تكون غير شرعية. بالإضافة إلى معرفة انعكاساتها وذكر الاستراتيجية الأمنية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحتها.
 - **منهج دراسة حالة:** من خلال الموضوع سنقوم بدراسة حالة الجزائر عن طريق جمع المعلومات والبيانات وإبراز انعكاسات الظاهرة على الجزائر وأمنها وما هي الاستراتيجية المتخذة من الحكومة الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الشامل.

مبررات اختيار الموضوع:

1- المبررات الشخصية:

- إن موضوع الهجرة غير الشرعية هو موضوع هام، لازدياد خطورة الظاهرة على العالم، وخاصة الجزائر التي عرفت تزايد كثيفا ومستمرا للمهاجرين غير الشرعيين في ظل التحولات التي يمر بها العالم، وخاصة أفريقيا وبعض الدول العربية التي تعيش حالة حرب وأزمات.
- ميولتي الشخصية لمعرفة دوافع قيام الشاب الجزائري للمغامرة بنفسه والهجرة سرا نحو الخارج في حين الجزائر تعرف تدفق متزايد للمهاجرين غير الشرعيين إليها.
- الوصول إلى معرفة الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر وما يمكن أن ينجم عنها من مشاكل وجرائم خطيرة.
- الرغبة في البحث عن الاستراتيجية الأمنية المتخذة من طرف الجزائر من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.

- نظرا لتخصصي في إطار القانون ومن خلال تجربتي المهنية وتعاملي مع نصوص قانونية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية أود تسليط الضوء على الجانب القانوني أي ما هي المعالجة القانونية التي قدمها المشرع الجزائري لمعالجة الظاهرة .
- في الأخير أود أن أطرح رؤيتي حول ما إذا أصابت الجزائر في اختيارها للمقاربة الامنية الخاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

2- المبررات الموضوعية:

- العمل على الإلمام بالعوامل والدوافع التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر .
- إن الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتطلب وضع استراتيجيات أمنية لمكافحتها.
- في ظل تعدد المقاربات الأمنية المستخدمة لمعالجة ظاهرة أو تهديد أمني ما، نود معرفة ما هي المقاربة الأمنية التي أخذت بها الجزائر في رسم استراتيجيتها الأمنية هل هي مقاربة أمنية انسانية أم مقاربة أمنية وطنية أم مقاربة أمنية شاملة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة لموضوع الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في معرفة الاجراءات التي اتخذت لمعالجة الظاهرة ، و الحد من انعكاساتها ،فخلال القرنين العشرين و الواحد و العشرين (20،21) عرفت الجزائر ازدياد بشكل كبير في حركة المهاجرين غير شرعيين سواء الوافدين إليها أو المهاجرين لها ، فمن خلال الموضوع سيتم معالجة أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية بصفة عامة في الجزائر .
- وتظهر أهمية الدراسة كون ان الظاهرة مرتبطة بأمن الدولة بمفهوم الأمن الشامل أي المتعلق بجميع المجالات : الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والصحية.
- إن موضوع الهجرة غير الشرعية قد أصبح هاجسا أمنيا للجزائر لانعكاساته الخطيرة ،والتي قد تصل في بعض الحالات إلى ارتكاب جرائم خطيرة إما بطوعية من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين أو باستغلالهم من طرف الشبكات الاجرامية المنظمة ،بالإضافة إلى الانعكاسات الأخرى التي ألزمت الجزائر الى وضع استراتيجية أمنية شاملة للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها.
- تبين أن هذا الموضوع قد لقي اهتماما من قبل الدارسين والباحثين في مختلف التخصصات ، وهذا نظرا لأن الظاهرة متعددة الجوانب سواء كدوافع أو أسباب حدوثها أو انعكاساتها وحتى طرق مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، فهو إذن لا يشمل مجال واحد بل عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، سياسية، أمنية...إلخ مع الوقوف على مدى ارتباط الهجرة غير الشرعية بالأمن.

حدود الدراسة : (الاطار الزمني و المكاني) :

ان الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة معينة فقط بل عدة دول ، و لكن دراستنا اقتصرت على حالة الجزائر باعتبار انها دولة تقع في مركز القارات الثلاث : افريقيا ، اسيا و اوربا ، مما ساهم في تواجد الاشكال الثلاث للهجرة غير الشرعية : كمركز عبور ، مقصد و مصدرا للهجرة غير الشرعية ، اضافة الى هذا لوجود اعتبار شخصي بسبب الانتماء الى الجزائر .

أما الاطار الزمني للدراسة ، فإن الهجرة غير الشرعية هي ليست حديثة الظهور بالمعنى الحقيقي بل عرفت منذ القدم ، أي خلال الفترات الاستعمارية و لكن بشكل ضئيل جدا . إن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بعد غلق منافذ الهجرة للجزائريين و الاجانب خاصة الأفارقة ، و مع تشديد اجراءات الهجرة الى الضفة الاخرى بعد سنة 2000 و تفاقمها . و عليه فان الاطار الزمني لموضوع دراستي سيقترن على الفترة الحديثة من سنة 2005 الى غاية افريل 2015 و هي المرحلة التي شكلت خطورة الظاهرة على امن الجزائر .

أدبيات الدراسة:

إن موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتباطه بمسألة الأمن بمفهومه الحديث أثار وما زال يثير اهتماما كبيرا لدى الباحثين والدارسين وحتى المحللين، ومن ثم تعددت الدراسات الفكرية التي تميزت بتنوع التفسيرات وعمق التحليل للظاهرة خاصة وأنها مرتبطة بمسألة الأمن الذي طالما صاحب مثل هذه الدراسات.

كما أن هذا الموضوع يبدو منذ الوهلة الأولى موضوعا عاديا بإمكان أي باحث أو دارس أو حتى محلل الخوض فيه والتطرق إليه ولكن الخوض في حيثياته يجعلنا نقف موقف المتعجب من هذه الظاهرة، إذ نجد أنفسنا ندور في حلقة مترابطة متسلسلة لا نعرف بدايتها من نهايتها، وخاصة أنها ظاهرة لها علاقة بعدة متغيرات، ورغم أهمية هذا الموضوع، إلا أنه واجهتنا صعوبات تتمثل في نقص المراجع التي تناولت حالة الهجرة غير الشرعية في الجزائر خاصة بعد ظهور الربيع العربي هذا من جهة ومن جهة أخرى سرية المعلومات خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة للظاهرة سواء مهاجرين غير شرعيين جزائريين أو أجانب.

بالرغم من هذا النقص إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الظاهرة وهي عبارة عن رسائل دكتوراه، مذكرات ماجستير، مقالات صحفية، تقارير صادرة عن مراكز دراسات علمية ونجد منها:

* رسالة التخرج التي قام بها الطالب رشيد ساعد بعنوان ((دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني))،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات

مغربية، من كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيذر ببسكرة ، عام 2011/2012، وتناول فيها الطالب موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و ربطها بآلية الأمن الإنساني، تناول فيها الاطار المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية، وهذا للتعريف بالظاهرة والنظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية إما أن تكون عوامل اقتصادية، اجتماعية ونظرية الشبكات أو دوام الهجرة أو بنظرية الجذب أو الطرد المستمدة من العلاقات بين الدولة المستقبلية و المرسله ، وذكر القوانين الدولية والوطنية التي تناولت الهجرة غير الشرعية كجريمة عابرة للحدود، وقام بدراسة واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ميرزا وبإسهاب الدوافع والعوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية وأهم آليات المعالجة لهذه الظاهرة ،وبعدها قام بدراسة تفعيل آلية الأمن الانساني لمواجهة الظاهرة وتوصل إلى أن تراجع مؤشرات الأمن الانساني في الجزائر يعد دافعا للهجرة غير الشرعية ،وهذا بسبب التفاوت الطبقي في المجتمع الواحد، وقلة فرص العمل وغيرها وأن الظاهرة تحتاج إلى مقارنة شاملة، وهذا ما دفعنا لدراسة المقاربة الشاملة التي أخذت بها الجزائر لبناء استراتيجيتها الأمنية لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

* الندوة العلمية التي قدمها السيد: الأخضر عمر الدهيمي يوم 8 فيفري 2010 حول ((التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر)) وهو عبارة عن بحث قصير أو دراسة علمية مقدمة بجامعة نايف للعلوم الأمنية بالسعودية، وقد تناول فيها الدارس ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بكل أنواعها ،وتحدث عن أسباب وعوامل تلك الهجرة ثم كيفية تأثيرها على الجزائر من كل الجوانب الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية وغيره، ثم قدم آلية المعالجة لهذه الظاهرة من خلال التركيز على الجانب التنظيمي والقانوني وكذا دور الجهات الأمنية في مكافحة الظاهرة، ولكنه لم يرد في دراسته المقاربة الأمنية المعتمدة أو التي يراها الأفضل لأن تتبعها الجزائر للحد من هذه المشكلة.

* البحث الذي قام به الطلبة مفتشي الشرطة: زاوي محمد أمين وآخرون تحت عنوان ((الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها))،وهي مذكرة نهاية الدورة التدريبية للدفعة الرابعة لمفتشي الشرطة القضائية و تناولت هذه الدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية بصفة عامة من أسباب وانعكاسات وغيرها، وبصفة تطبيقية في الجزائر حول الأجهزة الأمنية المكلفة بمحاربة الهجرة السرية.

استفدنا من هذه الدراسة الاختصاصات المخولة لبعض الأجهزة الأمنية وكذا الجهاز الأمني المختص في مكافحة الظاهرة.

من خلال هذه الدراسات التي تهتم بالسياسة العامة و التجربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، اردنا نحن التركيز على الجانب الاستراتيجي الامني بمفهومه الشامل لمواجهة الظاهرة في الجزائر (المفهوم الحديث المأخوذ من الدراسات الامنية) .

تقسيم الدراسة:

تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول تتمثل في : الفصل الاول تحت عنوان الاطار المفاهيمي للإستراتيجية الامنية و ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و هو عبارة عن اطار نظري للدراسة نتعرف من خلاله على اهم المفاهيم الخاصة بالاستراتيجية ، الامن ، العقيدة الامنية و كذا الهجرة غير الشرعية ، ثم نتطرق الى اهم المقاربات الخاصة بكل من المفاهيم السابقة ، و الحديث عن اهم المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الهجرة غير الشرعية، ثم نبرز العلاقة الموجودة بين الهجرة غير الشرعية و الاستراتيجية الامنية.

أما في الفصل الثاني هو عبارة عن فصل تطبيقي لدراسة حالة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، و هذا من خلال التطرق لاهم الطرق و المنافذ التي يستغلها المهاجرون غير الشرعيون في الجزائر . و من ثم ندرس اسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر بكل اشكالها ، و اخيرا نصل الى الانعكاسات التي تتجم عن الهجرة غير الشرعية و التي تمس الامن بكافة ابعاده .

اما في الفصل الثالث تناولنا الاستراتيجية الامنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، و هذا من خلال دراسة الآليات المتعددة الابعاد للأمن، القانونية، الاقتصادية، الامنية و الاليات التحسيسية التوعوية للحد من الظاهرة ، ثم تحدثنا عن الاجهزة الامنية المختصة في مكافحة الظاهرة بكافة اشكالها و المنتشرة عبر الحدود الوطنية الثلاث و داخل الاقليم ، اضافة الى دراسة اهم الاتفاقيات المبرمة في اطار التعاون الثنائي و المتعدد الاطراف مع الدول و الشركات الاجنبية للحد من الظاهرة .

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للإستراتيجية
الأمنية و ظاهرة الهجرة غير
الشرعية

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة أدت إلى ظهور مجموعة من التهديدات في جميع المجالات ، فلم تعد تشمل تلك التهديدات الجانب العسكري فقط بل إن هذه التهديدات والمخاطر تمس بشكل كبير أمن الدولة والشعوب، مما استلزم معه تطوير بعض المفاهيم، فمفهوم الأمن و الاستراتيجية تطورا و أصبحا ذو مفهوم شامل يضمن جميع الميادين والمجالات كالجانب الأمني، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي...إلخ.

كما تم استحداث مفاهيم أخرى كالأمن الانساني وترايطه ببقية أنواع الأمن كالأمن المجتمعي والأمن العالمي، من بين هذه التهديدات التي تشكل خطرا حقيقيا على الدول هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهي تحمل كل المشاكل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الصحية... ، فاندرجت تحت خانة الأمن الناعم أو الشامل، مما جعله تحديا أمنيا حقيقيا مطروحا امام المجموعة الدولية يستلزم منها وضع استراتيجية فعالة من أجل مكافحتها والحد منها.

نظرا للتغيرات والتطورات التي جرت على الجانب المفاهيمي للأمن والإستراتيجية وربطها بمسألة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني شامل، ارتأينا أن يكون الفصل الأول كدراسة نظرية تتضمن الإطار المفاهيمي لكل من الأمن ، الاستراتيجية والهجرة غير الشرعية، ومن ثم دراسة العلاقة المترابطة بين المصطلحات الثلاثة.

تتمثل أهمية الفصل الأول في كونه فصلا تأصيليا وتأسيسيا لموضوع الدراسة وهذا من خلال تناوله الجانب النظري الذي سيشكل اسقاطا على الدراسة الميدانية الخاصة بحالة الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الامنية

لقد أصبح التخطيط من أهم المسلمات في وقتنا الحاضر، وقاسما مشتركا في إدارة شؤون حياتنا سواء العامة منها أو الخاصة. أصبحت الاستراتيجية واجبا على الدولة التي تفرض عليها ظروفها الصعبة وطبيعة عملها للجوء إلى وضع استراتيجيات وخطط تكفل لها النهوض بمسؤولياتها ومواجهة المخاطر والتحديات ، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأمن ، إذ يعد الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة، فلا تنمية بدون أمن. ونظرا لحاجة الفرد إلى الأمن والاستقرار واستمرار حياته ظهر الأمن الانساني ،ونظرا لحاجة المجتمع إلى العيش الاجتماعي الأمن وتحقيق الطمأنينة ظهر الأمن المجتمعي، وللحفاظ على كيان وسيادة اقليم الدولة ظهر الحاجة إلى الأمن الوطني ، كما أن الأمن تعددت أشكاله فلم يعد مقتصرًا على الجانب العسكري فقط أو ما يسمى بالأمن الصلب، بل تحرر من مفهومه الضيق وشمل عدة مجالات وبهذا ظهر الأمن الناعم بسبب التهديدات الأمنية المختلفة التي ظهرت بعد الحرب الباردة وخاصة فيما يتعلق بخوف العالم من الهجرة غير الشرعية وتزايدها ، وبالتالي تفادي انعكاساتها الخطيرة على الانسان والمجتمع خاصة وعلى الدولة عامة. ومما لا شك فيه ان تلك المخاطر والتهديدات لابد لنا من مواجهتها عن طريق صياغة خطط لها أبعادها ومصادرها الاستراتيجية التي يمكن أن تكون ثابتة ومستقرة نسبيا.¹

ومن خلال ما سبق شرحة فإن مسألة تجسيد الأمن مرتبطة بالاستراتيجية ، ومنه كيف يمكن للاستراتيجية أن تعمل على تحقيق وتثبيت الأمن؟ وما هي متطلبات ومقومات ذلك؟

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

لقد أرجع باحثي علم اللسانيات إلى أن أصل مصطلح الاستراتيجية هو عربي، إذ أنه مأخوذ من اللغة العربية وهذا من خلال تحليل الآتي:

"سترات ذي" تعني ((الصراط ذي)) وبعد استبدال حرف الذال أصبحت ((صراطي)) تدل على الطريق، السبيل أو المسار، وهو ما يتوافق مع ما جاء في القرآن الكريم باعتباره السند الأصلي للغة العربية، وهذا ما نلاحظه من خلال قوله تعالى في سورة الفاتحة ((اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين)).²

1 حسني درويش عبد الحميد، حول الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، سلسلة أبحاث و مقالات الكترونية ، مركز الإعلام الأمني ،البحرين ، بدون سنة ، بدون صفحة ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2015/04/12 ، نقلا عن الموقع :

(<http://www.policemc.gov.bh>)

2 منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، 2013/2012، ص94.

المقصود بالصرط هنا الطريق ، واتخذ علماء اللغة العربية إمكانية توافق مصطلح الاستراتيجية مع دلالات مصطلح الصراط.¹

اصطلاحاً:

نجد أن مفهوم مصطلح الاستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الاوربية والاغريقية، اللاتينية وغيرها. ولكن أصلها يوناني، وتعني باللغة اليونانية strategos، تعني قائد الجيش، ومنه عرفت على أساس أنها مصطلح عسكري. أما في اللغات الأخرى تكتب كالاتي: بالفرنسية ((la stratégie))، بالإنجليزية ((strategy))، الهنغارية ((strategi))، الألمانية ((strategie))، أما في الروسية ((strategija)).²

ان الاستراتيجية تتضمن أكثر من تكتيك ويقصد بها فن تنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة، كما أن البعض يشبهها بأنها لعبة شطرنج، حينما نكون أمام معسكرين متعارضين ولهما هدف عسكري واحد دفعهما للمنافسة ويعملان وفق قواعد اللعبة للظفر بالنصر والفوز.³

عرف كلاوزفيتش الاستراتيجية على أنها ((استعمال الالتزامات والوسائل المتاحة في الحرب وحسن استعمال ما هو متاح منها، فهي ومن خلالها يتم تحديد خطة الحرب بما يتماشى واهدافها)).⁴ من خلال هذا النص والتعريفات السابقة يتضح لنا اعتماد بعض المفكرين على أن الاستراتيجية تخص الجانب العسكري، ويستخدم في نطاق الحرب، فلمواجهة العدو لابد من وضع خطة تعتمد على مجموعة من الوسائل والأهداف للحصول على نتيجة. ولكن تغليب الجانب العسكري على هذا المصطلح كان خلال السنوات ما قبل الحرب الباردة إذ كانت الحرب هم وانشغال عالمي ، فلم يكن هناك اهتماما كبيرا للمشاكل والتهديدات الأخرى التي تحاصر المجتمعات والشعوب آنذاك ، فكان هم القائد أو المحارب هو تحقيق النصر، وعلى هذا الأساس كان مفهوم الاستراتيجية يطغى عليه الجانب العسكري.

1منصور لخضاري، المرجع السابق، ص94

2 jean Paul, Charmay, **critique de la strategie**, Paris, edition de l'horine 1990 pp 94.95

3 سون تزو ، الاستراتيجيات الصينية الستة والثلاثون - الفن السري للحرب - إعداد وترجمة رؤوف شبايك(القاهرة ، طبعة 2006) ، ص 2 .

4منصور لخضاري، المرجع السابق ، ص 95

انتقال الاستراتيجية إلى المفهوم الشامل:

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار جدار برلين، عرف العالم انفتاحا بسبب العولمة وتطور التكنولوجيا الحديثة وظهور صراعات وأزمات من نوع آخر، إذ أصبحت تشمل ميادين أخرى منها اقتصادية، اجتماعية، بيئية... إلخ، سعت الدول لحماية أمنها من خلال وضع استراتيجيات لحل تلك التهديدات الأمنية وخاصة الاقتصادية، أصبح للاستراتيجية مفهوما عاما شاملا تتخطى كل المجالات وبالتالي خرجت من مفهومها الضيق الذي كان يتعلق بالمسائل العسكرية.

فوجد المفكر والكاتب السياسي صلاح تيوف يعرف الاستراتيجية على ((أنها تختلف عن جميع العلوم، إذ بإمكانها أن تستفيد من تلك العلوم، فهي بحاجة إلى العلوم التجريبية من أجل تطوير وتقييم قاعدتها التقنية، بحاجة إلى الاقتصاد لتطوير امكاناتها، العلوم السياسية لعلاقاتها الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، لعلم الاجتماع من أجل وضع الصراع على أي مستوى سياقه العام، التاريخ من أجل الاستفادة من أمثله ومعلوماته، وهذا بهدف وضع أهداف تحافظ على الأمن في جميع مجالاته))¹.

من خلال هذا التعريف تستنتج أن صانع الاستراتيجية عند وضع خطته المتعلقة بحل مشكلات أمنية ما في مجال ما لا بد له من الاستعانة بجميع العلوم.

وفي تعريف آخر في كتاب الموسوعة السياسية فإن الاستراتيجية ((هي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى)) فلفظ الموارد تعني به الثروة والتي لها مدلول اقتصادي².

من بين التهديدات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وعرفت تزايد مستمر خلال السنوات الماضية والحالية هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الشيء الذي جعل أوروبا خاصة وبعض الدول التي تعرف حركة هجرة غير شرعية في التفكير في وضع استراتيجيات أمنية تخص حماية دولها و اقليمها للحد من الظاهرة وعدم تطورها أو التقليل أو الحد من انعكاساتها.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للاستراتيجية الأمنية (مقاربة الأمن الشامل)

إن التغيير الاقتصادي، الاجتماعي السريع للعالم بعد الحرب الباردة، وظهور الجرائم العابرة للحدود وأنماط جديدة من التهديدات الأمنية عكس ذلك على مسألة الأمن الذي لم يعد يشمل الأمن

1 صلاح تيوف، المدخل إلى الفكر الاستراتيجي، (محاضرات أقيمت على طلبة كلية العلوم السياسية، أكاديمية

العربية المفتوحة في الدانمارك، (بدون سنة))، ص 15.

2 منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 97، 98.

العسكري فقط بل تعدى إلى حماية أمنها الشامل من التهديدات والتحديات التي تواجهها مما استلزم معها وضع خطط أمنية تتلاءم ومفهوم الأمن المعاصر.

فمثلا مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو التسلل غير القانوني للوافدين إلى دولة ما يتطلب تطوير الأجهزة وتدريب الكوادر الأمنية ومراقبة الحدود، والكشف عن المجرمين والقبض عليهم كل هذا يدخل في إطار الاستراتيجية الأمنية أي الخطة التي ستؤخذ لمعالجة الظاهرة للحد منها والمعالجة قد تشمل عدة مجالات اقتصادي، أمني، اجتماعي...إلخ، هذا بهدف حماية الأفراد والمجتمعات.¹ ومن خلال هذا ظهر تطور في المقاربات المتعلقة بالاستراتيجية الأمنية بعدما كانت في السابق تتعلق بمقاربة عسكرية.

01)مقاربة الأمن الشامل في اطار الاستراتيجية الأمنية :

تسمى بالإستراتيجية العليا وهي تلك المقاربة التي تعتمد وتتركز على الإنسان وحماية أمن الدولة كمنطلق أساسي لتحقيق الأمن الوطني المتميز بالمرونة لارتباطه بتهديدات أمنية متنوعة الجوانب.² يرى بول فيورتي (Paul Viote) أن هذه المقاربة التي تتمثل في استراتيجية الأمن الوطني أنها عبارة عن تصور كبير لمقاربة تضع الدولة من خلالها خطة أمنية تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الوطنية لحماية علاقاتها مع الخارج وفي اطار نظام دولي، وبالتالي الدولة تكون أمام تحديات ورهانات تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الخارج من خلال معالجة أي تهديد أمني يظهر على مستوى إقليمها ويهدد أمنها واستقرارها إلا أنها تواجه دائما الصعوبة في تحقيق ذلك وهذا بسبب الوضع الدولي مما يعيشه من حراك وتقلبات أمني فعلى الدولة أن تكون مسايرة للتطورات والتحولت الدولية وأن تكون استراتيجيتها مرنة ازاء الوضع الأمني المتغير والتهديدات المتطورة.³

1 محمد هاشم عوض، المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو، منطقة كحالة دراسية ضمن كتاب التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، طبعة 1988، ص36،37.

2 منصور لحضاري، المرجع السابق، ص 100.

3Paul Viote ,NicolaBowen , Terrorism and homeland security thinking strategica lly about policy, New York ,français group,2008,pp21.22

تتوافق الاستراتيجية مع الأمن الوطني إذ تشمل كل منهما على عدة قوى، إذ تتم استعمالهما لنفس الأدوات وهي الأدوات الوطنية المتاحة منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والعسكرية والمعنوية...إلخ. وتعد الاستراتيجية الأمنية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن الوطني.

تتضح علاقة الاستراتيجية الأمنية من خلال مقارنة الأمن الوطني في مدى ملائمة بين الغايات والأهداف الوطنية وفق الامكانيات والقدرات الفعلية بما يحقق توجه الدولة ومصلحتها من أجل تحقيق أمن وطني.¹

وعليه فإن استراتيجية الأمن الوطني هي استراتيجية شاملة تهتم بتطوير أدوات القوى الوطنية والتنسيق بينها وتتمثل بالقوة الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية، المعلوماتية.. الخ من أجل تحقيق أهداف تخدم الأمن الوطني.²

و لكن نرى ان هذه المقاربة تهتم بمصالح الدولة فقط دون مراعاة مصلحة الفرد او المجتمع ، كما ان هذه المقاربة تطبق على التهديدات الخارجية اكثر من التهديدات الامنية الداخلية .

02) الاستراتيجية الأمنية ومقاربة الأمن الإنساني

من خلال هذه المقاربة يتم استبدال الدولة بالإنسان كمنطلق أساسي لتحديد الأهداف ورسم الخطط والسياسات وفق ما يتطلبه الأمن الإنساني، وعليه لا بد من استراتيجية أمنية وطنية كانت أو إقليمية أو دولية أن تقوم على ضمان تحقيق أمن الأفراد أو أمن الإنسان إذ لا مجال للحديث عن الأمن الوطني إذا لم يتحقق الأمن الإنساني.³

ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 دور كبير وفعال في عملية ترويج لمفهوم ودور الأمن الإنساني، وقد تبنته العديد من الدول، أن البرنامج جعل مسألة الأمن تتمحور حول الانسان أو الفرد، فمن الحقوق التي تضمنها الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان هي توفير الأمن للفرد وحمايته من المخاطر التي تحيط به أو المحتملة الحدوث ومحاربة كل أشكال الفقر وكلما يجلب القلق والخوف للإنسان. حدد تقرير الأمم المتحدة أولويات الأمن الإنساني حسب ما يلي :

* الأمن الاقتصادي: وهو ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.

1 خالد بن سلطان ، اسس ومبادئ الامن الوطني ، موسوعة مقاتل من الصحراء، فيفري2015 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2015/04/16 ، (www.maqatel.com/openshare/behoth/askria/osos/amnwat)

2 هاري أربارغر ، الاستراتيجية و محترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين ، الامارات : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، طبعة 01، 2011، ص 96.

3 منصور لخضاري، المرجع السابق ، ص84

- * الأمن الغذائي: ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- * الأمن الصحي: ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
- * الأمن البيئي: حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استئثار الإنسان.
- * الأمن المجتمعي: ضمان الاستقرار للإنسان في علاقاته الاجتماعية والحد من العنف العرقي والطائفي
- * الأمن السياسي: ضمان العيش في كنف مجتمعات تضمن ترقية حقوق الإنسان.¹

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الاستراتيجية الأمنية:

إن المقصود بالاستراتيجية الأمنية ما هو قائم وما هو قادم من تحديات أمنية وتهديدات ، فرضت ظروف العصر ومتغيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مواجهتها تحقيقا للاستقرار الأمني بمفهومه الشامل ، ومن أجل ضمان انجاح هذه الاستراتيجية لابد من توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها ، ويستوجب منا الإشارة إلى أنه هناك فارق بين المتطلبات والمقومات، فالمتطلبات هي دعائم ثابتة لا تبدل بتغير الظروف، في حين المقومات تتغير وهي تتسم بالمرونة.²

أولاً) متطلبات الاستراتيجية الأمنية:

تتطلب الاستراتيجية الأمنية مجموعة من الركائز الثابتة والأفكار التي تعد كمنطلق لتحقيق أهداف معنية ورسم خطة أمنية متطورة للحد من التحديات الأمنية سواء كانت ظواهر أو جرائم. وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

01) مبدأ العلمية:

وهي أن يقوم الباحث بالاستناد على أسس علمية مستمدة من الخبرات والتخصصات لدراسة الخطط الأمنية والاستفادة من التجارب السابقة، و استخدام التطور العلمي عند عملية وضع ورسم الخطط في مواجهة التحديات الأمنية أو المهددات الأمنية.³

1 خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 35.

2 حسني درويش عبد الحميد، المرجع السابق ، بدون صفحة

3 نفسه المرجع، بدون صفحة

و من خلال هذه الخطوة يتم تدارك الاخطاء والثغرات ، و محاولة تطوير و تعديل الخطة الى ما يتناسب مع مجريات التطورات الحاصلة للعوامل و الدوافع التي ادت الى ظهور التهديد.

(2) مبدأ الالتزامية والمرونة:

وهي أن يتم الالتزام بتنفيذ الخطط لتحقيق الأهداف مباشرة بعد اعتمادها وابلغاها عبر كافة الجهات والأجهزة المختصة بالتنفيذ، مع إمكانية استجابة الخطة للظروف الأمنية الطارئة اعتمادا على تقديم تنبؤات مسبقة لمواجهة أي إشكالية في تنفيذ الخطة الأمنية للحد من الظاهرة أو التهديد الأمني، أما المرونة وهي أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة يمكن من خلالها مواجهة الاحتمالات الطارئة.¹

(3) مبدأ الواقعية:

وهي مدى ملائمة الوسائل والأساليب المتعددة في رسم الاستراتيجية الأمنية للإمكانيات المتاحة التي سيتم وفقها التنفيذ للحد من المهددات الأمنية وهذا وفق ما يتلاءم بما هو موجود في الواقع، ويحتاج ذلك إلى وجود خبرة في مجال رسم الخطط الأمنية حسب مجال كل ظاهرة أمنية.² فمثلا مكافحة الهجرة غير الشرعية كمهدد أمني إنساني و وطني لا بد من جمع كل الأدلة والبيانات والمعلومات حول المهاجرين غير الشرعيين والظاهرة في حد ذاتها والقيام بالتحليل والربط بين الأسباب والنتائج.

(4) مبدأ الاستمرار والمشاركة:

هي أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة التهديدات الأمنية ليس أمرا مرحليا تلجأ إليه في ظروف معينة، بل له صفة الاستمرارية عن طريق التطوير المستمر للاستراتيجيات الأمنية في حال تطور أو معاودة الظاهرة الأصلية من جديد.³

ثانيا) مقومات الاستراتيجية:

سبق لنا وأن عرفنا الاستراتيجية وعلاقتها بالأمن الشامل، وكيف تغير مفهوم الاستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة وأصبح يلزم الأمن الشامل لمواجهة التهديدات الأمنية في جميع الميادين وإن مقومات الاستراتيجية الأمنية لا تخرج في مجملها عن المقومات البشرية، المادية، التنظيمية، التشريعية.⁴

1 حسني درويش عبد الحميد ، المرجع السابق ، بدون صفحة .

2 نفسه المرجع ، بدون صفحة

3 نفسه المرجع.

4 نفسه المرجع

ان هذه المقومات التي يقصدها كاتب المقال هي تلك الإمكانيات التي تملكها الدولة من طاقة بشرية، تتمثل في اليد العاملة المؤهلة و كذا الموظفين و الاطارات في كل الميادين ، و طاقة اقتصادية تتمثل في موارد مالية و كذا موارد اقتصادية ، و كل ما تجلبه و تقنتيه من وسائل حديثة بهدف رسم خطتها الامنية و مكافحة التهديد الامني ، كما انها تسخر من أجل ذلك كل مؤسساتها كالمؤسسات الأمنية المتمثلة في اجهزة الشرطة ، المؤسسات الاقتصادية .

1- المقومات البشرية:

((الاستراتيجية الأمنية تعني رسم خطة أمنية للحد من التهديدات الأمنية، ولتنفيذ هذه الاستراتيجية لابد من توافر مقومات بشرية تسعى إلى حماية الأمن وتنفيذ خطة العمل، وتتمثل في رجال الأمن، رجال القانون، المشرعين، رجال الحكومة...إلخ، باعتبار الوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية وتتطلب اختيار مقومات بشرية ذات كفاءة وحكمة وتجربة في مجال مكافحة الجرائم والتهديدات الأمنية. كما أنه يتعين اختيار الكوادر البشرية الأمنية القادرة على تنفيذ الاستراتيجية من بين هؤلاء من تتوافر فيهم اللياقة البدنية والمهارات الأساسية وخاصة في ظل المتغيرات والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى توفر مستوى من الذكاء والقدرات الذهنية ليستطيع أن يستوعب الاستراتيجية بسهولة مع تحديد أبعادها وغايتها)).¹

يجب على الجهات المختصة أن تقوم بتدريب وإعادة رسكلة القائمين بتنفيذ واعداد الاستراتيجية الأمنية لمواجهة التحديات والتهديدات وهذا وفقا لما يتطلبه الواقع والتغيرات السائدة والتطورات. كما أنه بحاجة دائمة إلى معلومات متعددة وبالتالي عليه برفع المستوى العلمي والعملية وتطوير أسلوب الأداء.

2- المقومات المادية:

((يقصد بالمقومات بالمادية تلك الوسائل والامكانات العملية الحديثة التي تمكن الكوادر البشرية المكلفة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية من أداء أدوارهم بفعالية. إن المقومات المادية تتعدد وتتنوع وتختلف من وقت إلى آخر وتتناسب من قطاع إلى آخر حسب نوع التهديد وطرق المعالجة. فمثلا لو كان التهديد أمنيا يتعلق بظاهرة اجرامية محددة، فمثلا دور الشرطي يمتد إلى أبعد من مجرد مجهودات وقائية أو علاجية يبذلها، ذلك أن التحديات الراهنة والآتية في المستقبل ستتطلب قدرا كافيا من القدرات المادية والتقنية مع توفير كل ما له علاقة بالتكنولوجيا وتجد أربعة مجالات هامة هي النقل والمواصلات، الأسلحة، وسائل الاتصال، الأجهزة الالكترونية والتكنولوجية. بالإضافة إلى تخصيص قسم خاص بالتدريب على الأجهزة أو مركز لتدريب الخبراء يتوافر على كل الأجهزة التكنولوجية وذات الابتكار)).²

1 حسني درويش عبد الحميد ، المرجع السابق، بدون صفحة

2 نفسه المرجع.

3- المقومات التنظيمية:

((المقومات التنظيمية هي وحدة القيادة لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية لتحقيق وحدة الأوامر والتعليمات لكافة الأجهزة وفي حالة تعدد القرارات سيؤدي حتما إلى تضارب المصالح وبالتالي ينعكس هذا على أداء تلك الأجهزة. يجب أن تصدر القرارات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية أمنية ما لمواجهة تهديد أمني من القائد أو السلطة المختصة ويكون مسؤولا عن تلك القرارات. يجب على القائد بناء إطار سليم للأجهزة والقواعد واللوائح والاجراءات بما يتماشى وفق خطة الاستراتيجية والأهداف المرجوة تحقيقها للحد من الظاهرة أو المهدد الأمني، ويجب أن يكون متلائما مع متطلبات الواقع ومتغيراته. لضمان نجاح الاستراتيجية الأمنية يستلزم اختيار اكفاء القادة والقائمين على تنفيذ تلك الخطة بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات المعنية التي يمكن أن تساهم في الحد من المهددات الأمنية التي تؤثر على الأمن الانساني والأمن الوطني)).¹

4- المقومات التشريعية: ((إن الاستراتيجية الأمنية تتضمن أيضا مجموعة من المقومات التشريعية، فللقضاء أو الحد من التهديدات الأمنية لابد من الدولة من وضع أو سن القوانين والأنظمة والمراسيم التي تخص كل قطاع أو تهديد أمني وكذلك تنظيم قانوني لكيفية سير الأجهزة التي ستعمل على تنفيذ الاستراتيجية ولما ظهرت هذه التهديدات الأمنية بشكل واسع في دول العالم وكذلك مراقبتها للتطورات والتكنولوجيا وارتباطها بالعولمة، ففي هذه الحالة يستلزم معها أن تكون مسألة سن القوانين وتعديلها يكون بصفة دورية ومستمرة مع العمل على سد كل الثغرات لضمان تنفيذ أحسن وفعلي لخطة الاستراتيجية)).²

فمثلا ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أجمعت كل دول العالم على أنها جريمة معاقب عليها قانونا مما أدى إلى سن اتفاقيات دولية لمكافحة هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى وجود تشريعات محلية خاصة بكل دولة، فهذه تشكل حماية قانونية في الاجرامي بالإضافة إلى سن قوانين أو تنظيمات في ميادين أخرى في قطاعات أخرى مثلا في العمل منع المهاجرين غير الشرعيين من الاستفادة من عمل نظامي، الأجور، التأمينات الاجتماعية...إلخ.

ان التشريع و المؤسسات التشريعية لها دور فعال في محاربة التهديدات الامنية ، فهي تعمل على سن القانون لردع الافراد و الالتزام به و احترامه لتفادي الوقوع في ارتكاب افعال اجرامية .

1 حسني درويش عبد الحميد، المرجع السابق، بدون صفحة.

2 نفسه المرجع.

ويتطلب تنفيذ الخطة الأمنية ضرورة زيادة الخبرات القانونية للمشرع وملاءمته لما يحدث في الوقت الراهن وارتباطه بالتكنولوجيا الحديثة باعتبار التكنولوجيا عامل مطور للتهديدات الأمنية وسرعة انتشارها.¹

وأخيرا فإن الاستراتيجية الأمنية بمتطلباتها ومقوماتها ومع مراعاة والأخذ بعين الاعتبار تلك الأهداف المرجوة في تحقيق الأمن والاستقرار كأساس لتحقيق التنمية والتقدم والحد من الظاهرة.²

كيفية اعداد ورسم الاستراتيجية الأمنية:

تأخذ الاستراتيجية الامنية بالرغم من اختلافها من دولة إلى أخرى شكل وثيقة تتضمن ثلاثة مواضيع هي: دور الدولة في النظام العالمي وهذا بهدف تحديد رؤية الدولة والدور التي تلعبه في إطار النظام العالمي ،يعتمد على العقيدة الأمنية مع مراعاة الدولة لمصالحها وقيمها ومبادئها، مع تحديد رؤيتها وموقفها على مستوى المدى الطويل لتتنباه في المستقبل . أما الموضوع الثاني يتمثل في التحديات المحلية والدولية ومن خلاله تتم عملية تقويم التهديدات الأمنية والفرص الآتية والمستقبلية ويشمل التقويم كل من التهديدات الموجودة والكامنة، سواء كانت داخلية أو خارجية ، وغالبا ما تتركز الاستراتيجيات الأمنية في الدول على التهديدات الأمنية الخارجية فقط، وتتضمن هذه الاستراتيجيات الأمنية مجموعة المواقف والتفصيلات السياسية الشيء الذي يولد القانون الدولي لمكافحة التهديدات وفق استراتيجية أمنية تعاونية، أما الموضوع الثالث يتعلق بالمسؤوليات المنوطة بالمسؤولين التنفيذيين للتعامل مع التحديات والفرص، ويتضمن التنفيذ كل أنواع النشاطات الأمنية كالدفاع عن الوطن والمخابرات، إلى جانب توسع صلاحيات المنفذين في جميع المجالات المحددة لهم.³

1 حسني درويش عبد الحميد ، المرجع السابق ، بدون صفحة

2 نفسه المرجع

3 حسام حمزة، الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج خيضر باتنة ، 2010/2011، ص 62

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم مقارباته.

لقد كانت وما زالت مسألة الأمن تشغل الإنسان والدولة منذ وجودها إلى غاية يومنا هذا، فقد كان الإنسان يخوض معارك ويتحدى صعابا من أجل الوصول إلى الاستقرار والطمأنينة والحفاظ على وجوده، وعليه أصبحت قضية الأمن اليوم الشغل الشاغل للدولة وخاصة أمام تلك الأزمات والتحديات التي تمر بها الدول في الآونة الأخيرة الشيء الذي يؤثر على مصير واستقرار الدول في جميع المجالات العسكرية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية... وغير ذلك كما انها تعد تهديدا لوجودها. نظرا للتطورات والتحولت التي شهدتها العالم وخاصة بعد الحرب الباردة، تعاقبت مفاهيم الأمن وتعددت لتنتقل من المجال العسكري أي الأمن العسكري إلى الأمن القومي، الأمن الاقتصادي، المجتمعي، وأخيرا ما سمي بالأمن الانساني . وحسب هذه المفاهيم تعددت المقاربات الأمنية أو النظريات الأمنية التي تعالج التعدد والاختلاف في مفهوم الأمن.

لذلك سنخصص هذا المبحث لتحديد مفهوم الأمن والتعرض لأهم مقارباته أو نظرياته و ثم ابراز العلاقة بين الاستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم وأكثرها تعقيدا، فإنه يفتقر إلى تعريف محدد له، وهذا لكونه نسبي ومتغير ومركب، له أبعاد مختلفة. يتناول الأمن مختلف التهديدات والتحديات في جميع المجالات سواء على النطاق المحلي أو الدولي، وتختلف درجاته وأبعاده، لذلك اتسم بالغموض كحقل علمي مستقل. وتكمن أهمية الأمن في كونه من أهم مرتكزات السياسة الخارجية والداخلية للدول، فتعمل الدول جاهدة على رسم أهداف لتحقيقه وهذا عن طريق اتباع اجراءات وقائية وأخرى قد تكون علاجية بهدف الحفاظ على أمن الأفراد والمجتمعات وأمن الدولة. يعد الأمن أيضا من أبرز مقومات الدولة لإحداث التنمية.

قبل تقديم تعريف للأمن لا بد لنا من تعريفه من الناحية اللغوية.

1- لغة:

ان الأمن كلمة مشتقة من الفعل ((أمن))، ((أمناء)) بمعنى الطمأنينة، الاستقرار وهو حصول الاطمئنان والأمن في قلب الإنسان، تخطي مرحلة الخوف ووجود الخطر. وقد وردت كلمة أو لفظ الأمن في أكثر من سورة كسورة قريش، لقوله تعالى في آيته الكريمة ((فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف))، من خلال هذه الآية الكريمة أكرم الله تعالى الإنسان بنعمتين هما تأمين الغذاء وتوفير الأمن.¹

1 علي بن فايز الجحني، الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2000، ص 66.

والمقصود بالأمن في هذه الآلية هو الأمن بصفة عامة الذي يشمل مجالات عدة.¹ وعليه فإن الأمن في اللغة العربية نجد لها كلمة اشتقت من الإيمان وبالتالي يوجد الاطمئنان في قلب الانسان كلما زادت ثقته بالله وإيمانه به مما يولد لديه راحة نفسية. أما في اللغة الأجنبية (Security) باللغة الانجليزية، فهي تعود إلى الأصل اليوناني (Securitas)، والتي اتخذت من الكلمة المركبة: إذ تعني (sine) بدون، أما (cura) وتعني ((الإضراب))، ومنه تعني ((بدون اضراب)) أو ((أمن)). من خلال القاموس الانجليزي ((oxford)) فقد ورد الأمن بمعنيين:

المعنى الأول: الأمن هو شرط لتوفر بيئة آمنة من خلال توفر أمن دائم، حماية الافراد من التهديدات، تحرر الأفراد من شك وقوع المخاطر.

المعنى الثاني: الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة وله استعمالات عديدة منها.

الأمن يعد وسيلة للحفاظ على القوم والمكانة، أنه وسيلة لتحقيق الحماية والدفاع، وسيلة لتأمين الأفراد وأشياءهم.²

2 - اصطلاحا:

يقصد بالأمن اصطلاحا هو التحرر من التهديد والخوف، وهو شرط مطلق في الانسان هي نسبية، لوجود درجات الأمن، ويمكن رؤيته من زاوية الموضوعية الذاتية، فالموضوعية تشير إلى واقع الحال إذا ما كان الشخص فعلا مهدد وهل وفرت له الحماية اللازمة، أما الذاتية فهي تشير إلى رغبة الإنسان في الأمن، وليس التحرر من الخوف أو التهديد بل الشعور بالحرية.³

تعد مسألة الامن من بين اهم ضروريات التي يجب ان تتوافر عليها حياة الانسان و المجتمعات ، و عليه فالدول يجب ان تسعى دائما الى توفير الطمأنينة و الاستقرار من خلال مواجهة أي تهديد او خطر يمكن ان يسبب خوفا للإنسان ، كما يعد الامن الركيزة الاولى للدولة لتحقيق تنميتها في جميع المجالات و عليه تحقيق الرقي و التطور .

عموما إن تعريف الأمن قد ارتبط بالتطورات التي طرأت عليه وبالتالي سنحدد مفهومه من خلال مرحلتين:

1 علي بن فايز الجحني ، المرجع السابق، ص 66.

2 عبد الوهاب روابحة ، السياسة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تتضمن دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 47

3 بول روبنسن ، قاموس الامن الدولي ، الامارات العربية المتحدة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، طبعة 2009 ، ص 269

أ / المفهوم التقليدي للأمن:

إن الأمن ظاهرة اجتماعية مركبة، من سماتها التغير والتطور ومرتبطة بعدة عوامل معقدة ومتعددة.¹

يرتكز الامن على الجانب العسكري و اللجوء الى الحرب للحصول على الاستقرار و المحافظة على الدولة واعتبر أنه صراع يلجأ فيه الى استخدام القوة بين دول للسعي إلى تعزيز مصالحها بشكل انفرادي، ولضمان تلك المصالح والقوة يتم اللجوء إلى الحروب، و يرى المفكر ميكيا فيلي الذي يستند إلى نظرية القوة في العلاقات الدولية والمستمدة من أخلاق القوة ، وبالتالي لكي يضمن الأمير أو الحاكم أمن دولته فإنه يلجأ إلى القوة والحرب وأن يكون المحارب مكرماً مكر الذئاب، وضارياً ضراوة الأسد فعلى الأمير لكي يحافظ على قوة الدولة وسيادتها أحياناً يلجأ إلى الوسائل غير الأخلاقية للحفاظ على سيادة وأمن الدولة ومصالحها.²

إن الدولة مضطرة للجوء إلى الحرب من أجل حماية وضعها الأمني ومواجهة التهديدات لحماية مصالحها، فالحرب وسيلة لحماية المصلحة. إن ما استنتجناه من المفهوم التقليدي للأمن فإنه يتركز على نقطتين هما:

- التركيز على الدولة كفاعل أساسي للحفاظ على الوحدة الترابية وحماية الأفراد وتوفير الأمن
- التركيز على الجانب العسكري وبالتالي استعمال القوة والاستراتيجية العسكرية لحماية أمن الدولة من خلال اللجوء إلى الحرب.

وحسب رأينا فإن هاتين النقطتين التي تركزا عليهما التعريف التقليدي للأمن، فإنه راجع إلى الحالة الأمنية التي عرفت تلك الفترة وهي كثرة وتعدد الصراعات والاستعمار وحالات الحروب. إن المفهوم التقليدي للأمن وما تضمنه من تعاريف لمختلف المفكرين لم يعد يتماشى والتطورات المتزايدة عالمياً وخاصة في عصر نهاية الحرب الباردة و ظهور العولمة وبالتالي بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ الشركات الدولية كفاعل جديدة على الساحة الدولية، فلم يعد الأمن يقتصر على الجانب العسكري واستخدام القوة ولم يعد يتركز على الدولة كفاعل أساسي، ونظراً لهذه التغيرات، ظهرت بوادر اهتمام المفكرين بربط الأمن بالتغيرات الطارئة على الوضع العالمي

1 لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و

العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009 ، ص 14.

2 عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999،

ص 73.

وظهرت متغيرات عديدة معه فنجد مثلا المفكر روبرت منكمارا (Robert Mancamara) يربط الأمن بالتنمية ولا يتحقق أحدهما دون الآخر.¹

ان ظهور التهديدات الامنية الجديدة على الساحة الدولية سرع في تغيير و تطوير مفهوم الامن ، فلم يعد يشمل الجانب العسكري فقط بل تعدى عدة جوانب تتعلق بالأمن، مما استدعى ظهور دراسات امنية تهتم بالأمن الحديث او ما يسمى بالأمن الناعم .

ب/ المفهوم الحديث للأمن:

إن التحولات الدولية التي اعقبت نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من أحداث متلاحقة على النظام الدولي ، لقد ساهمت في تغيير وتطور مفهوم الأمن، فعلى المستوى الاستراتيجي كانت نهاية الحرب الباردة دورا في تحول رسم الاستراتيجية من الجانب العسكري الى الجانب الامني، وعلى المستوى الاقتصادي كان للعولمة دورا في ظهور الامن الاقتصادي، أما على المستوى الأمني فمكافحة الإرهاب تعد اولوية امنية بالنسبة للدول مما سارعت الى وضع استراتيجية لمكافحة و بتالي تحقيق الامن، و عليه إن الأمن الحديث تجاوز مظاهر الأمن التقليدي، أي لم يعد مقتصر على الامن العسكري فقط ، اذ اصبح يشمل جميع جوانب ومظاهر التهديدات في كافة الميادين والمجالات، فظهر الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن المعلوماتي وغير ذلك، وأصبحت للدولة مهام واسعة وظهر إليها نوع جديد من المسؤولية هي مسؤولية الدولة العصرية ومن بين التعاريف التي ظهرت في هذا الإطار نذكر ما يلي:²

يعرف روبرت منكمارا الأمن على أساس أن جوهر الأمن هو مدى تحقيق التنمية الاقتصادية ” إن الأمن الوطني يعني التنمية، والأمن ليس من المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، إن الأمن يعني التنمية، وبدون تنمية لا يكون هناك أمن...وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تكون آمنة” واستطرد قائلا إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.³

من خلال هذا التعريف نجد أن مدير البنك الدولي روبرت منكمارا انطلقا من تخصصه بالمجال الاقتصادي ربط مسألة الأمن لتحقيق التنمية، فإذا انعدم الأمن انعدمت معه التنمية، ويجب على

1 الدمية فريجة ، استراتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة - الهجرة الغير الشرعية نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2010/2009، ص90.

2 روابحة عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 52

3 روبرت منكمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يوسف شاهين ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970 ، ص125.

الدولة أن تكون على دراية كافية بمصادر التهديدات الداخلية لها وتقوم بمواجهتها حسب الامكانات والقدرات التي نملكها وهذا بهدف إحداث تنمية وارتبطت أيضا بجانب التهديدات والأزمات الاقتصادية. أما المفكر و الباحث الاقتصادي كارولين توماس (Caroline Thomas) فإنه يركز على الأمن الاقتصادي المرتبط بالأمن الداخلي للدولة والتي تربطه بأنواع عدة من التأمينات منها الصحية، البيئية، الديمغرافية وتحقيق احتياجات السكان وغير ذلك.¹

ومن خلال ما سبق فإن مفهوم الأمن في الاتجاه الحديث قد عرف 3 نقاط:

1- إن التحولات الدولية كشفت عن العديد من القوى توجد داخل النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات وتشارك في صنع السياسات العامة للدول وفي رسم الاستراتيجية الأمنية، وترتبط بجماعات سياسية، وكذا جماعات اقتصادية، اجتماعية لها دور في عملية صياغة السياسة الخارجية وفق توجهاتها ومراعاة المصلحة الوطنية.

2- التركيز على عولمة العلاقات الدولية، فإن تأثير العولمة على الأمن يتحدد من خلال نتائج العولمة على الدولة وعلاقاتها التي قد تصل إلى حد السقوط مما يستدعي التدخل الأجنبي لإعادة بناء الدولة. وعليه فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة العولمة على الأمن.

3- انتشار التكنولوجيا ولما لها من تأثير على هيكله النظام الدولي وتأثيرها على سيادة الدولة الوطنية وعملية اتخاذ القرار. وبالتالي تسمح بالتدخل الأجنبي وفرض دولة سيطرتها على دولة أخرى.² ومن خلال ما سبق فإن مفهوم الأمن في إطاره الحديث قد عرف تطورا من حيث ارتباط طبيعة التهديد وبموامل التهديد، ولكن هذه التهديدات قد ظهرت في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية... الخ.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن.

ظهر في مجال الدراسات الأمنية عدة مقاربات نظرية تفسر طريقة معالجة إشكالية الأمن انطلاقا من التهديدات الأمنية السائدة في الدول والتطورات التي طرأت على تلك التهديدات انطلاقا من الظروف الدولية والاقليمية والمحلية.

إن دراسة هذه المقاربات لها أهمية بالغة في معالجة التهديدات حسب طبيعتها و مخاطرها وأوليات المعالجة. تتمثل هذه المقاربات فيما يلي:

1 لخضر موساوي ، المرجع السابق ، ص 21.

2 نفسه المرجع، ص 23 .

3 فائزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010/2011 ، ص 15

1- المقاربة الواقعية للأمن:

ارتكز الأمن من خلال هذه المقاربة على كيفية استخدام الدولة قوتها لإدارة الأخطار والتهديدات والأزمات التي تهدد سيادتها ووحدتها واستقرارها الأمني والسياسي.¹

ارتكز التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية الكلاسيكية على الأمن العسكري، فالدولة مهمتها حماية اقليمها وسيادتها من أي تهديد عسكري خارجي، وهو ما يجعل الأمن هنا مرتبط بالأمن القومي أو الوطني، كما أن لبناء استراتيجية أمن وطني يجب أن يتم الاعتماد على: الدفاع عن الوجود المادي للدولة الذي لا يمكن مساومته ولا تعريضه للخطر وهذا لضمان هدف البقاء، بالإضافة إلى حماية مصالح الدولة كمصدر قوة بين الدول، يضع الواقعيون الدولة في وضع المعلم والرئيس الذي يجب الرجوع إليه كل ما استلزم الأمر، ويتحدد كل سلوك أو تصرف مهما كان خارجي أو داخلي وفق ما يجلبه من مصالح دون وضع أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى.²

يسعى الواقعيون إلى البحث عن كيفية وطرق تحقيق الدولة لأمنها وضمان استقرارها دون أي تدخل من الدول الأخرى، نادى ميكافيلي أنه في حالة ما إذا كانت العلاقات بين الدول تتراوح ما بين السلم والحرب، فهنا يجب على قائد الدولة أن يجعل من القوة والحالة الأمنية أساس للحفاظ على الأمن الوطني والمصلحة فوق كل اعتبار، مع ترجيح اللجوء إلى الحرب في حالة ما إذا كانت الأوضاع تشير إلى ذلك، باعتبار أن النزاع أصل في طبع الانسان ولا يمكن القضاء عليه، فالإنسان ذئب لأخيه الانسان، والكل في حرب ضد الكل والواحد في حرب ضد المجموع ، فالإنسان كائن شرير حافل بالنقائض، جبان، فاسد، تدفعه المصلحة، وتتحكم فيه الغرائز الأولية من أنانية وجشع وهو لا يذعن إلا إذا فاق، ولا يجب السلام للسلام بل فرعا من نتائج الحرب، مما يؤسس لحالة الفوضى التي تجعل الحياة فقيرة، قذرة، متوحشة، ولا سبيل للقضاء على هذه ((الفوضى الهوبزية)) سوى عن طريق الدولة أساس تحقيق رفاهية والأمن والاستقرار.³

يجعل ميكافيلي من الدولة شخصا يجب أن يتجرد من كل العواطف وأن يبقى حبيسا لطبيعته الفطرية التي ولد عليها، وهو أنه إنسان شرير بطبعه وأن يسعى إلى تحقيق المصلحة باستخدام كل الوسائل وإن استلزم منه الأمر أن يكون ذئبا فليكن كذلك، فالقوة والمصلحة فوق اعتبار أي شيء بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن في الدولة.

ذهب ريمون آرون RIMON ARON الى ان مسألة تحقيق الأمن تتطلب محافظة الدولة على علاقاتها الدبلوماسية - الاستراتيجية اللتان تعتبران وسيلتان لتحقيق الامن الوطني ، وتبقى الحرب

1 فايزة ختو ، المرجع السابق، ص 15.

2 رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غ م ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011/2012، ص 101.

3 نفسه المرجع، ص 102.

متلازمة مع الدبلوماسية في حال فشل هذه الأخيرة وبالتالي تكون الدبلوماسية والإستراتيجية وسيلتين لتحقيق الأمن الوطني إلى جانب استخدام القوة والردع في الوقت المناسب.¹ من خلال ما سبق نرى أن النظرية الواقعية للأمن تعتبر أن القوة والأداء العسكرية هي أساس تحقيق الأمن الوطني، فالدولة يجب أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون الالتفات إلى مصالح الدول الأخرى، وغالبا ما تتلقى تهديداتها من الدول الخارجية.

2- مقارنة الأمن الإنساني:

بعد التحولات التي ظهرت على العالم بعد الحرب الباردة، برزت هناك تهديدات أمنية متعددة استلزم الأمر إعادة النظر في طبيعة الأهداف والسياسات التي يجب رسمها من أجل الحد من تلك التهديدات. كما أن هذه التحولات قد مهدت لتطوير الدراسات النقدية للأمن² تشكل مقارنة الامن الانساني مقارنة جديدة الهدف منها هو تحقيق الاحساس بالطمأنينة دون اللجوء إلى استخدام منطق الادارة العقلانية للتسلح، أو تفعيل منطق الاحرب، بل يتم عن طريق تحقيق معادلة الاعتراف بالحقوق وتمكين الانسان منها كما هو وارد في النصوص والاتفاقيات الدولية والوطنية، وتحقيق كل ما يضمن كرامة الانسان وحقه في البقاء والعيش في عالم آمن وايكولوجي وصحي.³

ان مقارنة الامن الانساني تتعلق بكل ما له علاقة بالإنسان و مسالة الحفاظ على حياته من التهديدات الامنية ، و كذا ما نصت عليه الدساتير و النصوص الدولية كميثاق حقوق الانسان وغيره ، فالواقع هو من فرض التأكيد على اهمية الانسان و جعله موضوعا هاما في الدراسات الامنية، نتيجة لما ظهر في العالم من تحولات استلزمت ضرورة تحقيق الامن للإنسان و بجميع ابعاده و في كافة المجالات .

و عليه فان هذه المقاربة تتركز على الانسان بالدرجة الاولى ، اذ يجب على الدولة جعل الامن مرتبطا مباشرة بالإنسان ، و يظهر من خلال توفير الحماية المستمرة الدائمة و توفير العيش الحسن له ، و حماية و تمكينه من كل حقوقه المكفولة قانونا .

1 لدمية فريجة ، المرجع السابق ، ص 14.

2 نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدولة العربية القاهرة، 2009، ص 51

3 محند برقوق ، الامن الانساني : مقارنة ايمولوجية، محاضرات القيت على طلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، بدون سنة ، ص 3

من المفكرين الذين ساندوا هذه النظرية أمثال إكسورتي لويدي (ICSORTI LOWED) ، الذي يرى أن التغييرات الدولية ساهمت في تطوير المنظور التقليدي للأمن، فالأمن اتجه نحو الاهتمام بالبشر وبيئتهم، و ينصب الاهتمام بشكل كبير حول الفرد أو الانسان بصفة خاصة والأوضاع الاجتماعية التي يعيشها والتي يجب أن تكون ملائمة لما نصت عليه حقوق الانسان وبما يحفظ كرامته.¹ بينما يعرفه وزير خارجية كندا الأسبق ليود.د. اكسوارد على أن الأمن الانساني هو حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة للعنف، وهي حالة تتميز بانعدام الخروقات لحقوق الأساسية للأفراد والمتعلقة بأمنهم وحياتهم.² وعليه فإن الأمن الانساني في معناه الشامل هو الابتعاد عن العنف المسلح فهو يشمل لحقوق الانسان في التعلم، الصحة، العيش، حق كل فرد في بلوغ احتياجاته، القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

لقد تم تحديد أبعاد الأمن الانساني من طرف الباكستاني محبوب الحق والهندي أمارتيا سان حسب فلسفة الحاجات الانسانية وهذا من خلال تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الانساني سنة 1994 ويتمثل أبعاد الأمن الانساني في:³

- (1) البعد السياسي: ويتمثل في توفير حق الانتخاب والمشاركة السياسية وهذا من أجل تحقيق الحق في التمثيل وبالتالي الديمقراطية.
- (2) البعد الاقتصادي: ويتمثل في توفير فرص العمل، توفير الحد الأدنى من الدخل للفرد، تقوية النوعية المادية للحياة في الجماعة، القضاء على الفساد ويتحقق هذا البعد عن طريق التنمية المستدامة.
- (3) البعد الاجتماعي: ضمان عدم التمييز بين الأفراد على أساس السن، الجنس، الاثنية، أو الحالة الاجتماعية.
- (4) البعد الثقافي: العمل على المحافظة على القيم والعادات والتقاليد، وكذا المحافظة على الهوية الثقافية.
- (5) البعد البيئي: وهي حماية الانسان من الكوارث الطبيعية وضمان العيش في محيط نظيف.
- (6) البعد الصحي: ضمان الحد الأدنى من الصحة لكل انسان والمحافظة على حياته من التهديدات كالجماعة، الفقر، الأمراض.

1 نبيل بويبة ، المرجع السابق، ص 51،52.

2 نسيم بوبرطخ ، الأمن الانساني، مجلة الجيش، ماي 2012 ، عدد 586، ص 46

3 نبيل بويبة، المرجع السابق، ص 53،52.

(7) البعد الفردي: (الشخصي) : حماية الانسان من العنف المادي من طرف الدولة / الدولة أو الفواعل الدولية، وحمايته من خطر انتشار الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر المقترنة بالتكنولوجيا. ومنه فإن الأمن الانساني هو اطار موسع للأمن يسعى إلى حفظ وصون مكانة الانسان في المجتمع والدولة. وعليه يجب التفريق بين الأمن الانساني والتدخل الإنساني.

التفرقة بين الأمن الانساني والتدخل الانساني:

إن التدخل الانساني يكون في حالة انتهاك حقوق الإنسان وممارسة العنف عليه بشكل تعسفي ، ويكون التدخل كآخر حل بعد حدوث الخطر، بينما الأمن الانساني هو اجراء وقائي، ويمثل تقادي الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان احتياجات البشر في جميع المجالات لتحقيق السلم العالمي.¹

3- مقارنة الأمن المجتمعي: ((مدرسة كوبنهاجن)).

تعد مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي اهتمت بالأمن المجتمعي، وهي تحل محل المفهوم العسكري للأمن، وترى هذه المدرسة أن الأمن هو بناء مجتمعي يتشكل عن طريق الممارسة وبشكل ديناميكي ويتجاوز مفهوم الأمن التقليدي القائم على العنف واستخدام السلاح والحرب ضد الدول، كما أنها ركزت على المخاطر والتهديدات الناتجة عن الصراعات العرقية و الإثنية كتهديد مباشر للدولة.²

من أشهر رواد هذه المقاربة أو النظرية: باري بوزان (Barry Bozen)، اذ يرى من خلال كتابه ((شعب ، الدولة والخوف)) على أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن وطني عسكري فقط ، وإنما تعدى اختصاصات أخرى كالاقتصاد والبيئة والسياسة، وهذا راجع إلى التهديدات الأمنية التي أصبحت تمس المجتمعات ومنه الانتقال إلى التهديدات الداخلية وليست الخارجية ، وتشكل مأزقا أمنيا مجتمعا وفي حالة ما إذا عرفت تصاعدا في حدته فإن هذا المأزق ستكون نتائجه خطيرة تمتد إلى التنافس والعمل على تصفية إزالة الطرف الآخر عن طريق التصفية العرقية أو الاثنية.³

أما بالنسبة للباحث و المفكر اوليفر وايفر (Oliver Weaver) فيرى الأمن المجتمعي على أنه بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور الوضع الدولي الجديد للعالم ، وبروز الأندية أصبح المجتمع هو الأكثر عرضة للتهديد والخطر، فيرى أن الهجرة تعد تهديدا أمنيا اجتماعيا يؤثر على الاجتياح الثقافي ويعمل على التطهير العرقي مثل ما حدث في يوغسلافيا ، و عليه من خلال ما ذهب إليه كل من بوزان و وايفر فإنها حصر الأمن المجتمعي على مسألة بقاء الدولة ويجب أن يكون بقاء المجتمع

1 نسيم بوبرطخ. المرجع السابق، ص 47.

2 رشيد ساعد، المرجع السابق، ص 114.

3 نبيل بويينة ، المرجع السابق ، ص 49 .

بالمحافظة على الهوية وثقافات المجتمع البيئي الذي جعلها محل انتقاد لحصرها مسألة الأمن في وجود الدولة وبقاءها. ومع ذلك فإنها فتحت المجال لتوسيع دراسات الأجندة الأمنية لتشمل جميع الأبعاد.¹

ان هذه المقاربة تبنت فكرة حماية المجتمع كضرورة اولية من التهديدات الامنية التي ستكون لها نتائج سلبية على المجتمع في حالة ما اذا لم تتم معالجتها ، و خاصة ما يتعلق بأمننة الهجرة غير الشرعية خوفا من حدوث عملية تطهير عرقي و اجتياح ثقافي للدولة المستقبلية مما يؤدي الى انشار العنف داخل المجتمع .

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية

قبل الحديث عن العلاقة الموجودة بين الاستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية لابد لنا من معرفة ما هي العقيدة؟ و ما هو مفهوم العقيدة الأمنية؟. أولاً/ مفهوم العقيدة الأمنية:

قبل تعريف العقيدة الأمنية لابد لنا من معرفة ما هي العقيدة، إن أصل العقيدة يعود إلى اللغة اللاتينية (la doctrine) ----- (doctrina) ونقصد بها آراء او افكار. تعرف العقيدة على أنها مجموعة من الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة وتفسر من خلالها الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في الدين، الفلسفة، العلم والسياسة كما يعرفها البعض الآخر على ((أنها مجموعة من الأفكار والآراء والمعتقدات، المبادئ والمفاهيم النظرية والأطروحات التي يتبناها الأفراد وتكون جزءا من عملياتهم التعليمية وهذا بهدف توجيه سلوكياتهم ومساعدتهم على تفسير الوقائع، وقد تستخدم للدلالة على نمط فكري ما مثل العقيدة الماركسية نسبة إلى كارل ماركس)).²

تعريف العقيدة الأمنية:

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتكتسي أهميتها باعتبارها الدليل الذي به يقرر ويوجه القادة لتحديد السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي. وكذلك تبين كيفية استخدام القوة الوطنية أو القومية بكافة أشكالها الاقتصادية، السياسية، العسكرية...إلخ وكيفية توظيفها لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية.³

وعليه من خلال هذا التعريف للعقيدة الأمنية نتوصل إلى أنها أفكار ومعتقدات ونظريات تخص الجانب الأمني. فالعقيدة الأمنية مثلها مثل الاستراتيجية والأمن فقد عرفت تطورا بعد الحرب الباردة،

¹ نبيل بوبينة، المرجع السابق، ص 50

² حسام حمزة، المرجع السابق، ص 54.

³ رياض هاني بهار، الأمن العراقي وغياب العقيدة الأمنية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4285، منشور بتاريخ: 2013/11/24

فلم تعد تكتسي الطابع العسكري فقط وإنما أصبحت ذات مفهوم شامل يتعدى إلى جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... إلخ وهذا في إطار ظهور التحول الدولي الذي لازمه ظهور تهديدات أمنية في كافة الميادين.

تتمثل أهمية العقيدة الأمنية في توجيهها للقادة السياسيين ومنفذي القرارات، وتساعدهم أيضا على شرح أفعال وقرارات دولهم للدول الأخرى وهكذا انشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ أنها تمثل في جوهرها مبادئ و أطر أخلاقية أو دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية.¹

تضع العقيدة الأمنية من طرف القادة السياسيين بشكل أكبر، خاصة من طرف رئيس الدولة أو أحد الدبلوماسيين شريطة أن يكونوا من أهم كبار الدبلوماسيين ومن لهم خبرة وحنكة سياسية وأمنية، وتتخذ فيما بعد تلك العقيدة اسم صانعها بعد رحيله مثل عقيدة مونرو، في حين بعض الدول تسمى العقائد بالأرقام مثل الصين.²

عندما تتم صناعة العقيدة الأمنية في إطار المؤسسات من طرف رئيس الدولة كسلطة أعلى في الجهاز التنفيذي فإنه يقوم بالاستعانة بمسئوريه من وزارة الدفاع، وزارة الداخلية أو وزارة الأمن القومي، بأجهزة المخابرات، بوزارة الخارجية، ممثلي القوات المسلحة، بالإضافة إلى اللجان التشريعية وهذا من أجل تحديد عقيدة الدولة الأمنية وأحيانا يتم الاستعانة ببعض المنظمات غير الحكومية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم والتي تكون مساهمتهم عبارة عن ملاحظات وتعليقات فقط وبعدها توجه على المستوى الداخلي والدولي لتفعيلها. كما تؤدي التجارب التاريخية والايديولوجية في صناعة العقيدة الأمنية للدول.³

ثانيا/ الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية:

تساهم عدة عوامل في عملية تحديد الاستراتيجية الأمنية وتتمثل في التهديدات الأمنية الخارجية ومجموعة التحديات داخل إقليم الدولة، الجغرافيا، الحاجة الاقتصادية، الثقافة السياسية، بالإضافة إلى رأي النخبة ورأي الشعب في صنع الديمقراطيات، ولا يخلو الأمر من اشراك العقيدة الأمنية من خلال عقيدة قادة الدول ونظرتهم لمصالح الدولة. تظهر العلاقة بين الاستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية كون أن هذه الأخيرة هي المبدأ الفكري والنظري الذي يعتمد عليه في صياغة الاستراتيجية الأمنية العامة

1 علي جهاد بوترة، الجزائريين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، الجزء الأول، المجلة الافريقية الالكترونية للعلوم السياسية،

مقال إلكتروني منشور بتاريخ 2012/10/10، نقلا من الموقع <http://www.maspolitiques.com>

2 حسام حمزة، المرجع السابق، ص ص54،55

3 نفسه المرجع، ص56

للدولة وغالبا ما تكون هذه الأخيرة تطبيقا واسقاطا لمبادئ العقيدة الأمنية فهي الأداة التي تركز بها أفكار القادة وتصوراتهم عن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية وكيفية تحقيق الأمن، يعد الأمن شرط أساسي لوجود واستمرار الدولة وعاملا لتحقيق الرفاهية والتنمية فلا تنمية بدون أمن.¹

الاستراتيجية الأمنية هي فن وممارسة العقيدة الأمنية، فمن خلالها يتضح كيف يمكن للدولة أن تقوم بتوفير الأمن لإقليمها والمحافظة على سيادتها وحفاظ على الأمن الإنساني والمجتمعي. تمثل أيضا الخطة أو التصور الذي يرسم من أجل تحقيق مصالح وأهداف الدولة بشكل آني ومستقبلي وقد يكونان معا (أي تلك الخطة تكون آنية التفعيل أو تطبق في المستقبل وقد تطور وتعديل).²

تسعى الاستراتيجية الأمنية للتحليل الشامل والدقيق للتهديدات والتحديات الأمنية سواء كانت داخلية محلية أو دولية، وتتم عملية تجميع كافة المعلومات عن ذلك وكل ماله صلة بالمجال الأمني، ويتم الحصول عليها من الهيئات الحكومية وغير الحكومية ومن خلال ما سبق تتوصل إلى أن الاستراتيجية الأمنية تستمد قوتها من العقيدة الأمنية.³

1 حسام حمزة، المرجع السابق ، ص ص59،60.

2 نفسه المرجع، نفس الصفحة.

3 نفسه المرجع، ص61.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية.

تعد الهجرة من أهم الظواهر الانسانية و الاجتماعية المرتبطة بالإنسان وبوجوده. وهذا من خلال حبه للسفر والترحال للبحث عن الاستقرار، الأمن، والمستوى المعيشي و الاجتماعي. إلا أنه نظرا لارتباط السفر والعبور إلى الضفة الأخرى أو الانتقال إلى دولة أخرى بوجود ضوابط تتعلق بسيادة اقليم الدولة جعل مسألة الهجرة من أصعب ما يفكر فيه الإنسان حاليا، إذ أنها لم تعد متاحة للجميع. خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة الهجرة إلى الخارج خاصة الدول الأوروبية، الأمريكية فبدأت معظم الدول المقصودة في أخذ الاجراءات والتدابير لتحديد وتقليل نسبة التدفق البشري القادم من دول الجنوب، إذ تأتي أوروبا في طليعة الدول المقصودة من المهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن العمل وظروف معيشية أحسن.

وعلى هذا الأساس سيتم دراسة هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، في البداية سنعرف الهجرة غير الشرعية وربطها ببعض المصطلحات و ابراز التداخل الموجود بينها، ومن ثم نتطرق إلى مسألة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن والاستراتيجية الأمنية باعتبارها مهدد أمني.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

لتحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية، لا بد لنا من التطرق أولا إلى معرفة ما هي الهجرة، وقد نتج عن ربط عملية الهجرة بـتنقل الأفراد خارج أوطانهم التباسا وغموضا في عملية التحديد الدقيق لمفهومها وتبيان خصائصها بسبب تعدد وتنوع أغراضه، التي تكون إما بهدف السياحة، التجارة، أو تأدية مناسك دينية، أو كمنطقة عبور بطريقة قانونية إلى دولة أخرى، الشيء الذي استلزم أو استدعى وجود عدة تعاريف للهجرة.¹

أولا/ تعريف الهجرة

01- التعريف اللغوي: الهجرة اسم من هجر، يهجر، هجرانا، يعني ذلك ترك الشيء ، أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى وتكون بكسر الهاء.²

أما في اللغة الفرنسية فنقسم مصطلح الهجرة إلى لفظين هما:

* اللفظ الأول: Immigre: وهو الشخص الذي ينتقل ويدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة وقد يكون

مهاجرا أو وافدا، وينطبق عليها معنى Migrant/Immigrant

* اللفظ الثاني: Emigre: وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده الأصلي مهاجرا إلى بلد آخر.³

¹ منصور لخضاري ، المرجع السابق ، ص125 .

² برهان الدين ابراهيم البقاعي: الاعلام بين الهجرة إلى الشام. لبنان ، دار ابن حزم، ط1، 1997 ، ص9.

³Abdelfattah mourad, [dictionnaire mourad des termes juridiques.économiques.et](http://dictionnaire.mourad.des.termes.juridiques.economiques.et.commerciaux)

[commerciaux](http://dictionnaire.mourad.des.termes.juridiques.economiques.et.commerciaux), partie2, p944.945

02 - التعريف الاصطلاحي:

تستعمل كلمة الهجرة للتعبير عن حركة انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من موطنهم الأصلي أو مكان السكن إلى مكان آخر قصد الإقامة فيه، وقد تكون هجرة داخلية أي داخل إقليم الدولة أو هجرة خارجية أي الانتقال من دولة إلى أخرى.

يرى الباحثين في مسألة الهجرة أنه من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وهذا راجع الى تعدد وتنوع المفاهيم المقدمة من طرف الدول والمنظمات لاختلاف الأغراض والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إن كانت سياحة، أو أداء مهمة ما لمدة طويلة، دراسة... إلخ.¹

وقد عرفها Gonnard جونار على ((أنها ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة طويلة يقصد الإقامة الدائمة وغالبا ما تكون بقصد تحسين وضعيه العمل والمعيشة))، وهناك من يعرف الهجرة من الناحية الجغرافية كما ذكرنا سابقا هو ((الانتقال من منطقة جغرافية كان يقطن فيها الشخص ربما لتتلاءم مع متطلباته وآماله وانتقاله إلى منطقة جغرافية أخرى فيها كل الامكانيات التي يبحث عنها وهذا يمكن أن تسميه بالتحركات الجغرافية)).²

من خلال التعريف السابق نجد أن هناك من يربط الهجرة بالمدة الطويلة، وهذا ما يتفق عليه أغلب دول العالم.

فقد عرف المؤتمر الدولي الذي عقد بروما 1924 : ((المهاجر على انه كل اجنبي يصل إلى بلد ما طالبا العمل بقصد الإقامة الدائمة فاعتبرت المانيا، فرنسا، بلجيكا، النمسا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول أن المهاجر الشرعي هو من ينتقل بصفة قانونية راسما هدفه مسبقا بالانتقال إلى دولة أخرى بغرض القاء بصفة دائمة ومستمره وهذا من أجل العمل وتحسين المستوى المعيشي)).³

أما من الناحية القانونية كمصطلح قانوني ، فهي مرتبطة بمدى مشروعيتها وقانونيتها ويقصد بها تلك الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية ، وتحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التي لا تضع قيود أو قوانين تمنع الهجرة ، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرة كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم

1 زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939 ، الجزائر : الشركة الجزائرية

للنشر والتوزيع ، 1984 ، ص 11

2 عقيلة دبابه ، الهجرة الغير الشرعية ، مذكرة تخرج لنيل رتبة ضابط شرطة، الجزائر : المدرسة العليا للشرطة 2009-2010 ، بدون صفحة .

3 نفس المرجع، بدون صفحة .

إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها للمهاجرين كنظام كندا وأمريكا، فتنتم وفق تأشيرة نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.¹

ثانيا / الهجرة غير الشرعية:

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا أمنيا على إقليم الدولة الأوية للمهاجر غير الشرعي. ويقصد بها هي مغادرة الدولة الأم أو الدولة محل الإقامة إلى دولة أخرى بطريقة مخالفة للقانون والاتفاقيات الدولية.

إن القانون الدولي ينص على حق الأفراد أو الشخص في الرحيل أو الانتقال إلى بلد آخر بكل حرية ولكن شريطة أن يتم ذلك بطريقة قانونية، فإذا ما قام بتخطي الحدود بطريقة غير شرعية ولم يلتزم بقوانين السفر والتنقل فحينئذ سيصبح مهاجرا غير شرعي.²

1- التعريف القانوني:

لقد عرف القانون الدولي الهجرة غير الشرعية على (أنها عملية اجتياز الحدود الدولية دون موافقة سلطات الدول سواء كانت الدولة الأصل أو الدولة المستقبلية، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر للحدود الشروط القانونية من أجل المرور، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية، سواء من ناحية حيازة الوثائق اللازمة للسفر أو الأماكن المحددة لذلك براء، جوا، أو بحرا بغية الهروب أو التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية).³ وعليه فإن الهجرة تكون غير شرعية عندما ينتقل الشخص أو المهاجر إلى بلد آخر دون احترامه القوانين السائدة في البلد المستقبل والبلد الأصلي، أحيانا ما يستعين بوثائق سفر مزورة خاصة عندما يتعلق الدخول إلى بلد يعتمد على اجراءات صعبة للحصول على التأشيرة وتسود فيه وسائل معيشية جيدة وفرص عمل.

علما أن الهجرة السرية أو غير الشرعية تتم بالدخول إلى الضفة الأخرى عبر إحدى المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية، غير أن المهاجر السري يستخدم المنافذ البرية أو البحرية أي تخطي الحدود الإقليمية للبحار خاصة في ذروة الليل لكي لا يكتشف أمره.

¹ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة الغير المشروعة والجريمة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص17.

²فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة الغير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2011-2012.

³محمد أمين زاوي و آخرون، الهجرة الغير الشرعية وطرق مكافحتها، مذكرة نهاية الدورة التدريبية لمفتشي الشرطة تخصص شرطة قضائية. الدفعة 4، مدرسة الشرطة سيدي بلعباس سنة 2009/2010، ص 11، 12.

يستخدم المهاجر غير الشرعي في بعض الحالات وسائل احتيالية كتزوير أو تقليد الوثائق المتعلقة بالسفر إما بالاستعانة بأشخاص مؤهلين في ذلك المجال أو بمنح رشوة أو التصريح الكاذب للحصول على وثيقة سفر مزورة.

إن عملية الهجرة السرية أو غير الشرعية تتم غالبا إما عبر الحدود البرية سواء عن طريق السير على الأقدام أو استخدام وسائل نقل خاصة وذلك في المناطق التي يصعب حراستها كالتي تتميز بالطابع الجبلي أو الصحراوي، وهذا نظرا أيضا إلى شساعتها أو لعدم قدرة المكلفين بالحراسة من احتواء هذه الظاهرة بسبب قلّة عدد حراس المنافذ البرية خاصة ذات المظاهر الطبيعية الصعبة أو لعدم وجود وسائل تقنية حديثة أو عدم وجود معلومات دقيقة بشأن مرور المهاجرين غير الشرعيين عبر تلك الحدود البرية.

كما أن الهجرة غير الشرعية تتم بخرق قوانين الدولة بالعبور عن طريق الحدود الساحلية البحرية خاصة في الأوقات التي تنعدم فيها المراقبة البحرية للبحار، وعادة ما يستخدم المهاجرين غير الشرعيين وسائل بحرية بدائية للقيام بالهجرة كالفوارب والزوارق التقليدية، أحيانا أيضا ما يقومون بالاستعانة والاتصال بالمهربين للمهاجرين غير الشرعيين الذين يقومون بتأمين لهم مكانا في قوارب الموت للهجرة وذلك مقابل مبالغ مالية خيالية، لقد عرفها الأستاذ بالخير الموصف بأنها: (انتقال شخص من دولة إلى أخرى من غير الأماكن القانونية المحددة، أو خلافا للأنظمة القانونية الموضوعة من قبل الأجهزة المختصة كأن يقوم الشخص غير حامل لوثيقة رسمية تجيز له بالسفر والعبور إلى الجهة الأخرى).¹

من خلال هذه التعاريف القانونية يتضح لنا أن الهجرة غير المشروعة هي فعل مادي ينجح من خلاله المهاجر غير الشرعي من عبو حدود الدولة الأصلية إلى حدود الدولة محل الهجرة إليها وذلك إما عن طريق المنافذ النظامية أو غير النظامية أي عبر الحدود بكل أنواعها. كما أنه يقوم بمخالفة قوانين الدولتين معا الخاصة بالتنقل والسفر والهجرة وعادة ما يتم تجريمه.

كما أن المهاجر غير الشرعي يكون أجنبيا عن الدولة محل الهجرة إليها والتي يتم التسلل إليها بطريقة غير شرعية فلا يعد مهاجر غير شرعي من دخل إلى بلده الأم.

1 بالخير الموصف، الهجرة الغير المشروعة ووسائل الحد منها، بحث مقدم في المؤتمر العربي السابع لرؤساء أجهزة الجوازات والجنسية المنعقدة في تونس من 11 إلى 17/1/2013.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المتداخلة معها

ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية تجد انتشارا واسعا لها ولم تقتصر على فئة الشباب فقط بل أصبحت تشمل عدة فئات من المجتمع فلم تعد تفرق بين الغني أو الفقير، الشاب، الرجل أو المرأة، المتعلم أو الجاهل.

السبب في ذلك هو وجود عوامل دفعت بالإنسان مهما كانت صفته إلى الهجرة غير الشرعية وأحيانا ما يقع المهاجرون غير الشرعيين ضحية أشخاص آخرين يعرفون بأنهم مهربين للمهاجرين كما أنهم قد يتعرضون إلى الاتجار بهم من قبل سماسرة الاتجار بالبشر. كما أننا نتصادف مع أجناب يتواجدون في إقليم دولة ما قاموا بدخول إليها بطريقة غير شرعية ولكن ليس بنية الهجرة غير الشرعية وإنما هناك ظروف وقتية أجبرتهم على الانتقال إلى دولة أخرى بغرض الحصول على الأمن فيكتسبون صفة نازح أو لاجئ. وعلى هذا الأساس لا بد لنا من عدم الخلط مع المفاهيم التي يمكن أن يكون لها ارتباط بالهجرة غير الشرعية. من خلال هذا المطلب الذي سنتناول فيه دراسة المفاهيم الأخرى التي يمكن أن تكون لها علاقة بالهجرة غير الشرعية.

1- اللجوء:

يعرف حق اللجوء على أنه حق من حقوق الانسان، يعني به حق مؤقت يمنح للفرد في الحصول على الحماية القانونية التي تعددها قواعد القانون الدولي والداخلي، تمنحه الدولة وفق ظروفها، ذلك عندما يفقد هذا الشخص امكانية بقاءه في موطنه الأصلي وذلك لأسباب تخرج عن ارادته، كما أنه يمنح له هذا اللجوء وفق ما قررته مبادئ وثيقة حقوق الانسان. لقد أشارت اتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951 إلى تعريف اللاجئ على أنه (هو الشخص الذي وجد نفسه وبسبب خوف له ما يسوغه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آراءه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع ولا يرغب في بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلاد.¹

من خلال هذا التعريف تتوصل إلى أن اللجوء يمكن أن يكون لأسباب سياسية أو حالة حرب تعيشها الدولة وبسبب مواقف المواطن أو الطالب اللجوء من ممارسة الاضطهاد ضده فيمنح له اللجوء، كذلك هناك حالات أخرى كحالات الخطر المتعلقة بانتمائه إلى فئات معينة خاصة بالدين أو العرق، أو جنسه أو انتماءه أو وضعه الاجتماعي ونلاحظ من هذه الفقرة لم تشمل الفئات طالبة اللجوء لأسباب اقتصادية تتعلق بتحسين المعيشة وكذلك ضحايا الكوارث الطبيعية.

¹ عبد المالك صايش ، التعاون الاورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير القانونية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير - تخصص قانون دولي و العلاقات الدولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006/2007 ، ص21

ان التشابك او التداخل بين المصطلحين يكمن في كون ان العديد من المهاجرين السريين يلجؤون الى مفوضية شؤون اللاجئين الموجودة على مستوى الدولة المستقبلية او دولة المقصد من اجل تقديم طلب اللجوء لتسوية وضعيتهم ، اما فيما يتعلق بالفرق الموجود بين المصطلحين يكمن في كون أن الهجرة غير الشرعية تتم بطريقة غير قانونية اما اللجوء هو العيش في دولة المقصد بطريقة قانونية.¹

2- تهريب المهاجرين أو البشر:

نصت المادة الثالثة من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000 على أن تهريب البشر أو المهاجرين هو عملية تدبير لإدخال شخص إلى دولة ما بطريقة غير مشروعة وذلك عن طريق مقابل مادي أو الحصول على منفعة مادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويشترط أن يكون الشخص المراد إدخاله إلى تلك الدولة ليس من مواطنها أو رعاياها.²

وتتم عملية تهريب البشر بإحدى الصورتين إما بطريقة فردية أي قيام شخص إما بمفرده أو عن طريق مجموعة صغيرة باستعمال قوارب للتهريب وذلك مقابل مبالغ مالية أو للعمل على تأمين الصعود إلى السفن البحرية والتجارية دون علم الريان وطاقم السفينة معتمدين على قوارب توصلهم إلى تلك السفن أو عن طريق السباحة والتسلل إلى السفينة أثناء فترة الشحن والتفريغ أو أثناء توقفها في عرض البحر عبر ممرات صعبة للدخول إلى السفينة. أما الصورة الثانية لتهريب البشر فتتمثل في العمل الجماعي المنظم أي وجود شبكات منظمة لتهريب البشر لها إمكانات تقنية ومعلومات وفيرة في عملية التهريب وتكون شبكات عالمية تحترف التزوير وتقليد الوثائق ولها معرفة تامة بالمنافذ البحرية والبرية سواء المنتظمة أو غير المنتظمة، وغالبا ما يستخدمون الممرات التي لا تعرف مراقبة مشددة عليها، مع عدم منحها أي ضمان للوصول إلى الضفة الأخرى، وهذا كله يتم مقابل مبلغ مالي متفق عليه مسبقا ويدفع مباشرة.³

ومن أشهر المنظمات الاجرامية المختصة في تهريب البشر هي الثلاثيات الصينية، ولياكوزا اليابانية، وتقدر الأرباح المحققة من تهريب المهاجرين في العالم سنويا بنحو 5.3 مليار دولار.⁴

1 عبد المالك صايش ، المرجع السابق ، ص ص 21 ، 22،

2 مختار شلبي، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، الجزائر: دار هومة طبعة 2013، ص 114.

3 فايزة ختو ، المرجع السابق ، ص 39.

4 يوسف داود كوركيس ، الجريمة المنظمة ، رسالة دكتوراه منشورة، الأردن : الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة عمان ، 2011

وأوضحت الدراسات على أن ضحايا تهريب البشر يعاملون كسلع تنقل من الدولة الأم المنتجة إلى الدولة المستقبلة المستهلكة له واستغلاله في أعمال دنيئة كتشغيلهم بشوك مجحفة أو الاستغلال الجنسي بالدعارة.¹

وعليه من خلال ما سبق يمكن أن تعتبر أن هناك علاقة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر من خلال ما يلي: أنهما جريمتين معاقب عليهما قانونا حسب المواثيق الدولية والنصوص القانونية للدول، وتعد جريمة تهريب البشر كوسيلة مساعدة لتنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى الضفة الأخرى من خلال استتجاد المهاجر غير الشرعي بالمهرب أو سمسرة التهريب وذلك مقابل بدل مادي قد يتم دفعه مباشرة أو بعد الوصول وفي حالة عدم الدفع يمكن استغلالهم في عمليات إجرامية اقتصادية أو جنسية.

3- الاتجار بالبشر:

لقد عرفه بروتكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاينة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر بأنه " تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال أشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الاكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو اعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات الحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله".²

أصبحت جرائم الاتجار بالبشر من الجرائم الأكثر انتشارا في العالم إذ أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد جرائم الاتجار بالسلاح والمخدرات وغالبية الضحايا هم نساء وأطفال يتم استغلالهم في عدة أمور منها ما يتعلق بالأمور الجنسية كالدعارة، والبغاء...، وأخرى تتعلق بالعبودية أي تشغيلهم فيما يخص الأثمان في المصانع، والأشغال التي تكون شاقة، وهناك من يقوم باستغلالهم في ارتكاب جرائم منظمة قد تكون عابرة للحدود كتتهريب المخدرات والأسلحة وغيرها.

وتتم المتاجرة بهم مقابل مبالغ مالية أو خدمات مقابلة، فيمكن وصف ضحايا هذه الجريمة بأنها سلع تعرض في أسواق تجارية تشغل في أمور محرمة ومنافية لمبادئ حقوق الانسان وتتميز أنها جريمة تقع تحت إكراه أو التدليس.

تقوم الشبكات الاجرامية والمنظمين لهذه الجريمة باستغلال الظروف التي يعاني منها ضحايا الاتجار بالبشر من ظروف مادية وللاستقرار و اللامن وضعف البنية الاجتماعية، والبطالة، ممارسة

1 يوسف داود كوركيس ، المرجع السابق ، ص72

2 انظر الى المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000.

العنف الأسري على الأطفال والنساء، التمييز، الفساد الاداري والسياسي، الانحلال الأخلاقي...كلها عوامل تؤثر على الضحايا وتدفعهم إلى الاتجار بهم سواء بإرادتهم أو بالإكراه مقابل مبلغ مالي زهيد. وقدرت الأرباح المحصلة في العالم من الاتجار بالبشر ما بين 5 إلى 7 مليار سنويا.¹ ومن خلال ما سبق فإن الاتجار بالبشر تعد جريمة معقدة تتطلب وجود تكامل دولي من التعاون على مكافحتها عن طريق المنظمات والوكالات الدولية لمكافحة الجريمة، بالإضافة إلى ما سبق نجد أيضا الانترنت الدولي ينظم دورات وعرض المساعدة والتدريب الفني على مصالح الشرطة في كل أنحاء العالم وتسهيل الحصول المعلومات عن طريق مجال الاستخبارات ،ويتكون من فرق بحث خاصة منها ما يتعلق فريق مكون من خبراء معني بمكافحة الاتجار، واستغلال النساء جنسيا والذي يقدم معلومات واحصائيات لتلك الفئة بالإضافة إلى قيامه بتكثيف دورات لتوعية النساء ، والحد من تلك الجريمة الاستغلالية.²

أما فيما يتعلق في التداخل الموجود بين المصطلحيين والنشطين فهما يتشابهان من خلال أنهما جريمتين معاقبتين عليهما قانونا ، ونصت عليهما القوانين والمواثيق الدولية، وكلاهما يتم فيه عملية انتقال البشر من دولة إلى أخرى ويسعيان إلى تحقيق ربح مادي وكسب، أما الاختلاف الموجود بينهما فيتمثل كون أن جريمة الهجرة غير الشرعية تتم بإرادة المهاجر غير الشرعي، بينما الاتجار بالبشر عن طريق الإكراه أو القوة ، الخديعة، الاختطاف، مع إمكانية أن يتحول المهاجر غير الشرعي إلى ضحية اتجار بالبشر من قبل الشبكات الإجرامية.³

4 - علاقة الهجرة بالجريمة:

تعد الجريمة في حقيقتها فوضى اجتماعية وخروج عن المألوف وانتهاك للنظام في المجتمع ، وان التغير المتواتر في الجريمة وظهور العولمة والتكنولوجيا أصبحت تكتسي طابعا منظما وغالبا ما ارتبط بجماعات المافيا ونشاطاتهم في جميع بقاع العالم مما أطلق عليها ميزة أنها أصبحت عابرة للأوطان أي عابرة للحدود.⁴

ولم يقتصر نشاط الشبكات الاجرامية في الجريمة المنظمة على اقليم الداخلي للدولة بل تعدى إلى ما وراء الحدود أي التنقل إلى دول أخرى فالهدف هو الكسب المادي فقط ، كما تلجأ تلك الشبكات

1 كوركيس يوسف داود ، نفس المرجع السابق، ص 11.

2 النشرة الاعلامية للإنتربول الدولي ، الاتجار بالبشر ، ديسمبر 2013 للمزيد من المعلومات اطلع على موقع الإنتربول <http://www.interpol.int/ar>

3 عمر الدهيمي، التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر، ورقة بحث قدمت بندوة علمية حول مكافحة الاتجار بالبشر ببيروت أيام 12،13،14 مارس 2012 ، السعودية ، منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ص.6.

4 شبلي مختار ، المرجع السابق ، ص.28.

الاجرامية العابرة للحدود إلى عملية غسل للأموال المتحصل عليها من أعمالها الدنيئة غير القانونية وضخها في إطار اقتصاد مشروع لضمان ذوبان تلك الأموال المتحصل عليها بطريقة غير شرعية في اقتصاد البلاد بشكل مشروع.¹

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة عابرة للحدود ونجد منها ما هو مغلق بالمتاجرة بالمخدرات، الأسلحة، المعادن الثمينة،.. إلخ وإن الهجرة السرية في إطار العلاقة بينها وبين الجريمة المنظمة أضحت تشكل خطرا على استقرار الدول و مدى خطورة الوضع بالنسبة للمهاجر غير الشرعي الذي يقع فريسة سهلة في يد الشبكات الاجرامية المنظمة ، و سيستخدم كل الوسائل غير الشرعية معهم للكسب المادي.² ان الهجرة السرية تعد جريمة معاقب عليها قانونا و تم الاتفاق دوليا على انها تعد عملا مجرم ، فكل شخص يقوم بارتكاب افعال يعاقب عليها القانون تكيف على اساس انها افعال مجرمة، و تكون الهجرة غير الشرعية في اطار الجريمة المنظمة في حالة ما اذا وجد هناك تعاون و تخطيط بين اكثر من شخص، قد يكون المهرب العنصر المساعد للتسلل الى الدول الاخرى بطريقة غير قانونية ، تعد جريمة الهجرة غير الشرعية جريمة كاملة لتوافرها على اركان الجريمة الركنين المادي والمعنوي.

المطلب الثالث: علاقة الهجرة غير الشرعية بالاستراتيجية الأمنية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكبر التهديدات الأمنية التي أثارت مخاوف الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا راجع لترابطها وتشابكها مع عدة جرائم إما أن تكون سبب لهذه الظاهرة كتهريب المهاجرين، انتشار الفساد والرشوة والتزوير ، و هي جرائم تساهم في ارتفاع نسبة هذه الظاهرة، وإما أن تكون هناك تهديدات وجرائم ستنتج أو نتجت عنها، كأن يتحول المهاجر غير الشرعي إلى مجرم حقيقي يعمل في إطار الشبكات الإجرامية المنتظمة، مما ستشكل تهديدا أمنيا فعليا سواء على الانسان، المجتمع أو الدولة.

ومن خلال هذا المطلب ستحاول التطرق إلى المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية والمتمثلة أساسا في ثلاث مدارس هي: مدرسة كوبنهاغن، مدرسة التبعية، مدرسة باريس.

أولا: مدرسة كوبنهاغن:

أشار الباحث إدوارد مورتيمر (Edward Mortir) من خلال دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها من دول المتوسط في الضفة الجنوبية على أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهايار المعسكر السوفياتي تغيرت الرؤية الأمنية وصار الأمن يرتبط بموقع الدولة، ويرى الشمال الأوروبي والجنوبي منه أن التهديد يأتي من جنوب المتوسط أي دول شمال إفريقيا للقرب الجغرافي وكذا اعتبار القارة

¹Jean Millard – un monde sans loi ,Edition stock ,Paris ,France,2001 p69

²فايزة ختو ، المرجع السابق ، ص44

الإفريقية مصدر الأزمات وأن تلك التهديدات لها جوانب عديدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية... إلخ ، ولا تكفي القوة العسكرية فقط لمواجهة تلك التهديدات، وبالتالي لابد من وضع سياسة شاملة لجميع الجوانب والعوامل.¹

واعتمدت المدرسة على مفهوم الأمن الشامل أو العالمي الذي يخص كل الأفراد في جميع أرجاء العالم، ويرى Barry Buzan بوزان الذي دخل مدرسة كوبنهاغن سنة 1988 على توسيع فكرة الأمن الذي يحتاج إلى ثنائية أمنية تتمثل في أمن الدولة المتعلق بالسيادة ، وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، كما أنه رأى أن صعود وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية وتواصل الإبادة الجماعية في إفريقيا، تزايد الهجرة غير الشرعية، الفقر، صعوبة الاندماج، ارتفاع الجريمة، كلها تهديدات تستلزم دراسة أمنية شاملة لمعرفة الأسباب المرتبطة بعدة عوامل وإيجاد استراتيجية أمنية شاملة لها.² كما تم تحديد قطاعات التي تشملها كوبنهاغن وهي: القطاع العسكري، القطاع السياسي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي.

قامت المدرسة بالانتقال من اعتمادها على الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي باعتباره أكثر فهما للأجندة الأمنية في أوروبا في فترة الحرب الباردة، وكذلك الاعتماد على نظرية الأمانة.

01 - الأمن المجتمعي: نادت المدرسة بالخروج من الفكرة التقليدية للأمن القومي وهي ارتباط الأمن بالدولة ولكن مع عدم المساس بأي تغيير ينقل مستوى الأمن من الفرد للدولة وبالتالي ، فإن الأمن المجتمعي له ارتباط بأمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية، اللغة، الدين، القومية، ذلك لأن المجتمع هو الطرف المهدد أو المعرض للتهديد، وبالتالي له علاقة بالهجرة غير الشرعية فمثلا نجد عوامل ديموقراطية اجتماعية كانت سببا لازدياد نسبة الهجرة غير الشرعية من المناطق والدول التي تعرف نموا سريعا للسكان كدول المغرب العربي التي تثير مخاوف أوروبا من ازدياد نسبة الهجرة منها الشيء الذي جعلها تواكب التغيرات فمؤخرا أخذت في سن قوانين تضيق الهجرة كإجراءات شينغن.³

02- نظرية الأمانة:

تأسست في أعمال أولي ويفر (ole weaver) وهي تعتمد على النظرة الخطابية من طرف القادة لمواجهة الأمن.

إن مدرسة كوبنهاغن تربط الهجرة غير الشرعية بالأمن المجتمعي، إذ أن المهاجر غير الشرعي يمكن له أن يؤثر وينثر من هوية المجتمع الذي هاجر إليه، و يؤدي إلى صدام الهويات والثقافات

1 مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط ، ملتقى قسنطينة، 2008 ،

ص ص 11.10

2 فايزة ختو، نفس المرجع ، ص 46.

3 نفسه المرجع ، ص 47، 48، 49.

المجتمعية خاصة لما يكون هناك انسجام بين الثقافة الواحدة داخل مجتمعات الدولة الواحدة وربطه بالامننة من خلال توجيه خطابات أمنية حول الهجرة غير الشرعية.¹

وبالتالي هناك استراتيجية أمنية محكمة للقضاء أو الحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق مقارنة الأمن المجتمعي ونظرية الامننة.

ثانيا :مدرسة باريس

تبنى فكر هذه المدرسة مجموعة من المفكرين أمثال دايفيد ليون(Devid Lyon) وغيره، إن الأمن في هذه المدرسة هو عبارة عن تقنية حكومية تقوم على ممارسات الشرطة التي تستخدم تقنيات المراقبة واحتكار المعرفة(سلطة الاحصاءات)لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية.²

تتمثل أجهزة المراقبة في استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، الرادار، استخبارات الصور، استخبارات الصوت، ويتميز هذا النوع من المراقبة التقنية عن المراقبة الانسانية على مدى قدرتها في توفير المعلومات المفصلة والدقيقة حول موضوع المراقبة بمعنى أن الصورة لا تكذب.³

إن معالجة الهجرة غير الشرعية من خلال هذه المدرسة يتم عن طريق جهاز أمني أو خطة أمنية تشارك فيها الجهات الأمنية المختصة بمراقبة الحدود والجهات التي تعرف تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين وهذا عن طريق استخدام تقنيات ذات تطور وإمكانية ربطها بالتكنولوجيا ووسائل الاتصال وجمع المعلومات والتعاون الدولي لمكافحة الظاهرة وبالتالي تعد هذه الخطة عبارة عن استراتيجية أمنية للحفاظ على أمن الدولة والمجتمع.

فحسب وثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن المقترحة من طرف الممثل الاوروبي للسياسة الخارجية خفير هولانا وتبناها المجلس الأوربي في اجتماعاته في ديسمبر 2003 ((إن التهديدات الأمنية الجديدة من بينها الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، مما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعامل المخابراتية، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إن لزم الأمر)).⁴

1 رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2008، ص 10،12

2 سيد احمد فوجيلي، البناء الإيتمولوجي للأمن : مقدمة إلى الدراسات الأمنية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ص 24 .

3 فائزة ختو ، نفسه المرجع، ص 60 .

4 نفسه المرجع، ص 61.

ثالثا :مدرسة التبعية

ترجع هذه المدرسة أن ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية راجع إلى تطور نظام الرأسمالية الذي فصل بين دولتين: دولة المركز المتقدمة والدول المحيطة المتخلفة وتبقى هذه الأخيرة تابعة لدولة المركز القوية، وقد تبنى هذا الموقف أ.بورتس A.portes و س.ساسن S.sassen ، وبالتالي فإن دول المركز بقيت مستغلة لدول المحيط منذ الاستعمار إلى غاية يومنا هذا وأصبحت هي من تتحكم في اقتصادياتها وأدى إلى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي واستغلال الدول القوية اقتصاديا وصناعيا لثروات وموارد دول المحيط وتقوم باستغلال الموارد البشرية فيها. وبهذا ارتفع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الصناعية وتشغيلهم بأجور زهيدة. هذا من الشق الاقتصادي. أما البعد الاجتماعي هو تقييم الدول بين المركز (الغرب) والأطراف(الجنوب) و تعتبر الهجرة الآتية من دول الأطراف (الجنوب) هي أكثر خطورة وتهديدا على الأمن الاجتماعي للدول المركز(الغربية) وذلك يمس تهديد الهوية الحضارية والثقافة الغربية.¹

من خلال هذه المدرسة ترى أن هناك تقسيم اقتصادي، اجتماعي بين الضفتين، الرأسمالية المتطورة والدول المحيطة بها الأقل غنى، وترى أن التهديدات الأمنية تأتي من الدول المحيطة بها فلا بد من اتباع استراتيجية أمنية خاصة في الشق الاقتصادي، الاجتماعي.

1 فايضة ختو، المرجع السابق ، ص ص63-65

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل الاول توصلنا الى ان الهجرة غير الشرعية و الامن مصطلحان متلازمان و مندمجان فيما بينهما ،فأينما وجد الامن ، وجدت الهجرة غير الشرعية في الدولة المستقبلية بشكل كبير ، غير ان هذه الاخير ستبقى ضحية اللامن المنعدم في دولة المهاجر غير الشرعي الذي يسبب استقرار المتسللين اليها بطريقة غير قانونية . ان الهجرة غير الشرعية تعد تهديدا امنيا ظهر بشكل كبير و متزايد بعد التحولات الدولية التي طرأت على العالم ، ان هذه مثل هذه التهديدات الجديدة التي برزت بشكل كبير و مخيف في دول العالم ادت الى تغير المفاهيم المتعلقة بالدراسات الامنية منها مصطلحي الامن و الاستراتيجية من المفهوم العسكري الى المفهوم غير العسكري . كما ان اسباب الهجرة غير الشرعية متعددة و متنوعة منها ما هو متعلق بالجانب الامني و السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي و غيره ان عدم معالجة هذه الظاهرة حتما ستؤدي الى انعكاسات سلبية على امن الافراد ، المجتمع ، و الدولة .وعليه فان هذه التهديدات الامنية من بينها الهجرة غير الشرعية تحتاج الى رسم استراتيجية أمنية تمس جميع الجوانب للحد من انتشارها و بالتالي تحقيق الامن .

الفصل الثاني: واقع
الهجرة غير الشرعية في
الجزائر

إن الجزائر كبقية دول العالم التي تعيش ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتعاني من انعكاساتها وواقعتها التدميري سواء بالهجرة نحو الخارج من مهاجرين غير شرعيين جزائريين أو أجانب واستغلال الجزائر كمنطقة عبور أو بالهجرة إليها من طرف أجانب.

مع بداية التسعينات وظهور الأزمة المالية في العالم الشيء الذي جعل أوروبا تراجع في سياستها اتجاه المهاجرين إليها، فعملت على تغيير والتضييق في القوانين المتعلقة بالهجرة، فبعد ما كان الجزائريين يهاجرون إلى أوروبا بالطرق الشرعية وخاصة فترة التسعينات التي عرفت ارتفاعا لهجرة الأدمغة الجزائرية من أطباء، دكاترة، محامين، أساتذة، أصبحت الهجرة غير الشرعية للجزائريين ترتفع بعد الاجراءات الصعبة التي اتخذتها الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية، وبالرغم من ذلك يلجأ الشباب سواء الجزائريين أو الأجانب العابرين لأوروبا عن طريق الجزائر إلى التنقل بطريقة غير شرعية عن طريق البحر إما بالمخاطرة بأنفسهم أو بمساعدة مهربين للمهاجرين غير الشرعيين.

أما فيما يتعلق بتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر فقد بدأ مع بداية سنة 1963، إذ استقبلت الجزائر العديد من المالين والنيجيريين ذوي الأصول التارقية الذين انتقلوا إلى الجزائر عبر المسالك البرية الحدودية ولكن بطريقة غير شرعية هروبا من الأزمات العرقية التي تعرفها تلك البلدان آنذاك¹، كما أن هجرة هؤلاء ارتفعت في السنوات الأخيرة للأزمات الأمنية والسياسية التي تعرفها خاصة منطقة الساحل الافريقي.

كما يتواجد في الجزائر أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة منهم الصينيين إما الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية أو من تنتهي مدة صلاحية اقامتهم فيتواجدون بطريقة غير شرعية في الجزائر، بالإضافة إلى السوريين، المغاربة وغيرهم.

وعليه فإن الجزائر تواجه مهددا أمنيا خطيرا، يتطلب منها تشخيص هذه الظاهرة لمواجهتها وعليه من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على منافذ الهجرة غير الشرعية وأسبابها وانعكاساتها.

1 الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق، ص 3.

المبحث الأول: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية

أسهم الموقع الجغرافي الجزائري على تحفيز الجزائريين أو الأجانب على السواء للقيام بالتنقل غير القانوني سواء إلى الضفة الأخرى أو اعتبارها كمنطقة عبور، فتجد مثلا الأفارقة يلجؤون إلى الحدود البرية كأفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوروبية، في حين تجد الشاب الجزائري يستعمل بالإضافة إلى المنفذ البري منفذا آخر هو الانتقال عبر الحدود البحرية بالرغم من المخاطر التي تميز هذا المنفذ خاصة.

إن الجزائر تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا هاما، فهي تقع في الشمال الافريقي، يحدها شمالا البحر المتوسط، من الشرق تحدها ليبيا وتونس، من الجنوب الشرقي النيجر، الجنوب الغربي مالي، موريتانيا والصحراء الغربية، ومن الغرب المملكة المغربية، مساحتها 2.381.741 كلم² ، فهي تتوسط القارات الثلاث، افريقيا، آسيا وأروبا، تتمتع بوجود ثلاث حدود، هي برية، جوية وبحرية، الشيء الذي مكنها من أن تكون حلقة وصل لعبور وتنقل الافراد القادمين سواء من الصحراء أو افريقيا أو حتى من بعض دول المشرق العربي للعبور إلى أوروبا.¹

كما يمكن أن تكون طريقة العبور بطريقة غير شرعية الشيء الذي يتطلب توفير امكانات ضخمة لحماية حدودها الثلاث ومراقبتها.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية.

إن طول الحدود الجزائرية البرية وموقعها الجغرافي الهام جعلها محل أنظار المهاجرين غير الشرعيين الآتين من الدول المجاورة أو دول المشرق العربي، فيتم دخول هؤلاء عبر المنافذ البرية الحدودية.²

تتمتع الحدود البرية الجزائرية بعدة خصائص ، فمن الناحية الجغرافية الطبيعية، تتميز بأن جزء من حدودها ذات طابع جبلي من الناحية الشمالية، أما الناحية الجنوبية فهي ذات طابع صحراوي أي وجود الرمال، كما يوجد بها سلاسل جبلية كالطاسيلي و الأهقار، أما بالنسبة للحدود الشرقية والغربية فتتميز بوجود تضاريس مختلفة، فتجد السهول الساحلية والمرتفعات، بالإضافة إلى وجود مناطق شبه جافة مع وجود حدود تقع على الأطلس الصحراوي الشيء الذي يؤدي إلى تنوع التضاريس في المنطقة الواحدة. تعتبر الحدود الجنوبية هي الأطول فهي تشكل نسبة 80% من الحدود الجزائرية، ونظرا

1 زاوي محمد أمين وآخرون، المرجع السابق ص 26

2 نفسه المرجع ، ص 27 .

لاتساع طولها وتنوع تضاريسها وشساعة مساحة الجزائر وتعدد منافذها الشيء الذي جعلها سهلة للاختراق والتسلل نحو الجزائر سواء للاستقرار بها أو العبور منها إلى الضفة الأخرى.¹ تمتد الحدود المغربية الجزائرية على حوالي 1599 كلم، أما حدودها مع موريتانيا هي 463 كلم، الحدود الجزائرية مع الصحراء الغربية تمتد على حوالي 42 كلم، الامتداد الطولي الحدودي بين النيجر والجزائري حوالي 956 كلم.²

أما مع مالي فحوالي 1376 كلم ، أما من الناحية الشرقية فتمتد الجزائر على طول حدودي مع تونس يبلغ حوالي 962 كلم، أما ليبيا حوالي 982 كلم، مع العلم أن الحدود الجزائرية تتميز بتضاريسها الوعرة ويغلب عليها الطابع الجبلي والصحراوي الشيء الذي صعب مهمة حراسة الحدود كما يجب بالإضافة إلى نقص الامكانيات المادية والبشرية المختصة.³ أما عن طرق الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر سنميزها من خلال ما يلي:

01 كيفية الدخول إلى الجزائر:

يتم الدخول من طرف المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر إما للاستقرار فيها أو للعبور منها إلى أوروبا أو بعض دول آسيا من خلال الحدود البرية خاصة الصحراوية منها، فهناك أربعة منافذ رئيسية يدخل من خلالها المهاجر غير الشرعي الأجنبي إلى الجزائر، وتتمثل فيما يلي:

- 1- خط ثاوا بمالي باتجاه عين قزام بالجزائر والذي يعبر المدينة المالية كدال.
- 2- خط ثاوا بمالي باتجاه برج باجي المختار مرورا بالمدينة المالية تاساليت.

إن هاذين الخطين يدخل من خلالهما المهاجرين السريين الآتين من مالي، غامبيا، موريتانيا، السنغال، كوت ديفوار، نيجيريا، غينيا و ان طبيعة الطابع الصحراوي للحدود الجنوبية و شساعة المساحة يسهل تزايد دخول المهاجرين غير الشرعيين منها .

- 3- خط أغادير بالنيجر نحو عين قزام بالجزائر أو عبر جانيت بالجزائر مرورا عبر شيرقا النيجيرية
- 4- خط غدامس بليبيا نحو برج مسعودة بالجزائر.⁴

1 يمينة مراح ، الهجرة الغير الشرعية من افريقيا الى أوروبا عبر الجزائر - دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص اتصال عولمة وضبط النزاعات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، سنة 2011، 2012، ص 56

2 Hocine Labdlaoui, **La Gestion des Frontières en Algérie**, carim rapport de recherche, Robert sschuman 2008 , pp2,3

3 **IBID** PP 2,3

4 **IBID** P 4.

يقوم المهاجرون السريون من خلال هذين الخطين الأخيرين بالدخول إلى الجزائر من كل الدول التالية: النيجر، بوركينا فاسو، كاميرون، أثيوبيا، السودان، ودول أخرى من إفريقيا الشرقية وبعض الدول الآسيوية.¹

ولاية تمنراست : تقع تمنراست التي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1974 في أقصى الجنوب الجزائري تحدها شمالا غرداية و من الشرق ولايتي ورقلة و اليزي و من الغرب ولاية أدرار و من الجنوب النيجر و مالي من الجنوب الشرقي تقدر مساحتها بـ 25,557.906 كلم² مع شريط حدودي يقدر بـ 1280 كلم ، تتوفر على أربعة (04) فرق لشرطة الحدود البرية و هي : عين قزام ، برج باجي مختار ، تينزاوتين وكذا مركزين حدوديين تابعين لقوات حرس الحدود هما: عين قزام وتينزاوتين تفصل بينهما 350 كلم و تتربع على بركان راكد منذ القدم جعلها تتميز عن باقي الولايات بتضاريس جغرافية وجيوفيزيائية خاصة نذكر منها كثرة السلاسل الجبلية ذات المسالك المتشعبة و الوعرة يصعب مراقبتها نظرا لكثرة المنافذ بها المؤدية إلى النسيج العمراني ، هذه العوامل ساعدت على نقل الأجانب محل الهجرة السرية حيث يجد منهم ضالتهم بالولاية ، أما البعض الآخر فيواصل مشواره بانتهاج نفس المسالك الصعبة إلى غاية مدن الشمال بحثا عن العمل في انتظار الفرصة السائحة للخروج من التراب الوطني باتجاه أوربا، و يقارب عدد الأفارقة المتواجدين بطريقة غير شرعية بمدينة تمنراست 3000 أجنبي من 30 جنسية إفريقية مختلفة.²

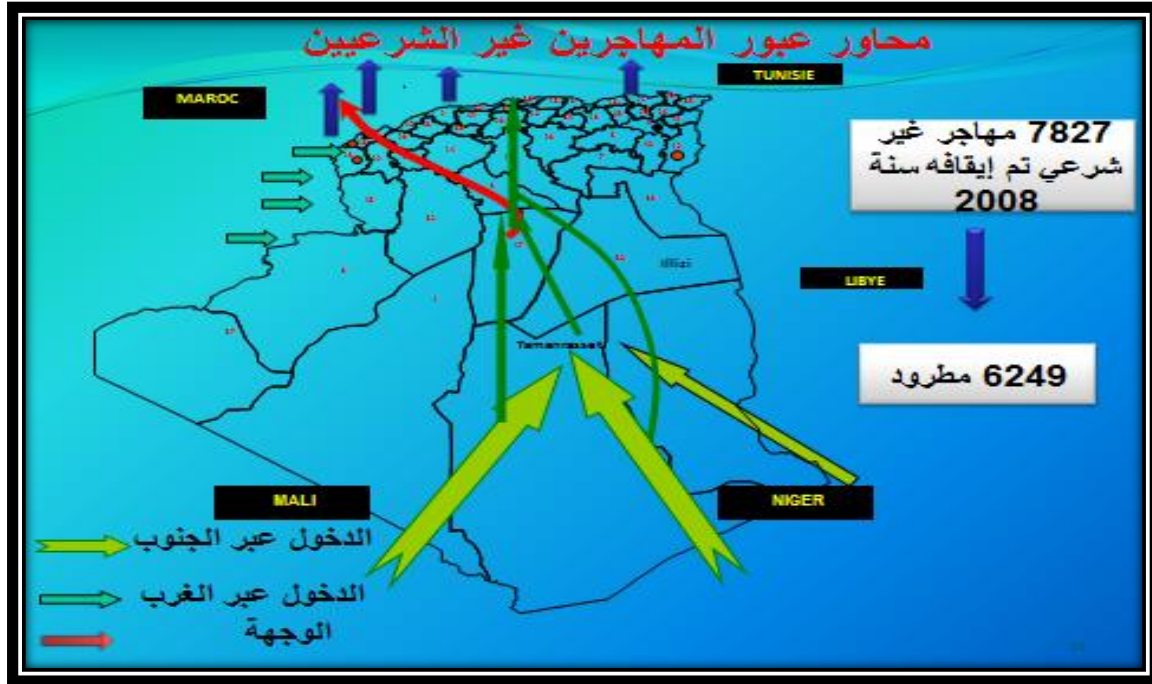
(02) كيفية الخروج من الجزائر :

يعتمد المهاجر السري عدة طرق للخروج من التراب الجزائري ولكن أهم طريقتين هما:
 الطريق الأول: يستخدم طريق برج مسعودة لقربها من منطقة غدامس الليبية للتنقل إلى ليبيا.
 الطريق الثاني: يستخدم طريق مغنية أو بشار للانتقال إلى المغرب.³

1 يمينة مراح ، المرجع السابق ، ص55.

2 عقيلة ديابة، المرجع السابق ، بدون صفحة.

3 يمينة مراح ، المرجع السابق ، ص 55.

خريطة 01: توضح محاور عبور المهاجرين غير الشرعيين من و إلى الجزائر¹

من خلال الخريطة نلاحظ ان المنافذ البرية متعددة ، و اغلب المهاجرين غير الشرعيين يركزون على منطقة تمنراست خاصة من النيجر و مالي و هذا راجع للقرب الحدودي بين المنطقتين و كذا افتراضية وجود عائلات لها صلة قرابة بالمتسللين من تلك الدول الى الجزائر.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية.

إذا ما قلنا أن الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية تتخذ أساليب وطرق ملتوية باستخدام وسائل نقل مختلفة وكذا طرق نقل ومنافذ يمكن أن تكون صعبة التنقل من خلالها لصعوبة التضاريس ولكن بالرغم من ذلك تعد أكثر الطرق استعمالا للتسلل إلى الجزائر أو من الجزائر.

تمتد الحدود البحرية الجزائرية على شريط ساحلي طوله 1200 كم، على طول هذا الساحل يتواجد 29 ميناء تجاري، وتستخدم هذه الموانئ لرسو السفن والتخزين بالإضافة إلى استغلال البحر في جمع الثروة السمكية، ركوب الزوارق وغير ذلك. أهم موانئ الجزائر هي ميناء العاصمة، وهران، بجاية، سكيكدة، مستغانم، عنابة، وتستخدم موانئ خاصة ارزيو وسكيكدة لنقل صادراتها من النفط والغاز ، وترتبط هذه الموانئ ببعضها البعض، وتشغل في النقل الداخلي أي ما بين المدن الساحلية. يتولى مراقبة الحدود البحرية كل من مخفر السواحل وشرطة الحدود البحرية و وحدات بحرية أخرى.²

¹ من بين الوثائق المسلمة لنا في اطار التريص بمديرية شرطة الحدود خلال الفترة الممتدة ما بين 01-28 فيفري 2015

²Hocine Labdelaoui, op.cit, pp2,3.

يعتبر الميناء المسلك الوحيد ومن المنافذ البحرية الأكثر استعمالاً من طرف المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين خاصة، وتتعدد أساليب وطرق الهجرة غير الشرعية على مستوى الموانئ وفي كل مرة تجد الشاب الراغب في الحرق أو الهجرة بطريقة غير شرعية أنه يلجأ إلى كل ما هو جديد لتخطي عقبة الحدود البحرية، و حتى المحاولات الفاشلة خاصة أو محاولة الركوب غير الشرعي يستفيد صاحبها من الاخراج أو حتى التسريح النهائي نظرا لعدم توافر كل أركان الجريمة.¹

الطرق والأساليب التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون :

- من بين الطرق التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين للعبور عبر الحدود البحرية نذكر:²
- اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الابحار أو الاختفاء، وهذا عن طريق التواطئ معهم بمبالغ مالية متفق عليها مسبقاً (قد تتراوح بين 1000 يورو و 5000 يورو) وهذا من أجل مساعدتهم في عملية الركوب إلى السفينة المتوقفة في الميناء والاختفاء في أماكن لا يدخلها عناصر فرقة الحراسة كالمحركات والمعدات.
 - اللجوء إلى استخدام طريق عرض البحر أي يقوم المهاجر غير الشرعي إما بالسباحة ليلاً بعد الوصول إلى السفينة المتوقفة في عرض البحر عن طريق العوامات المطاطية أو مهريين بقوارب الصيد للوصول إلى الباخرة ليلاً وذلك مقابل أثمان متفاوتة حسب الخدمة المقدمة.
 - التسلل والاختفاء داخل الحاويات الفارغة المتواجدة على الرصيف والتي يشرع في شحنها على من البواخر.
 - لجوء المتسلل إلى محاولة انتحال الهوية في الوسط المينائي، مثلاً استخدامه زي قبطان السفينة أو أحد عناصر البحرية في السفينة.
 - الركوب عن طريق تسلق حبال البواخر الراسية.
 - استعمال دفاتر الملاحة البحرية المزورة.
- كما يجدر الإشارة إلى أن المولعين بالحرق أو التسلل بطريقة غير قانونية يحفظون برامج البواخر من حيث ساعة انطلاقها، اتجاهها، أسماءها، جنسياتها، ويقومون بعدة محاولات التسلل إلى الميناء عبر الأسوار التي تقل أو تنعدم فيها الحراسة خاصة في اوقات الليل، ثم يلجؤون إلى تسلق الحبال الكبيرة التي تربط الباخرة بالميناء، هذا بالنسبة للحرقاء الذين لم يجدوا مساعدة خاصة من طرف البحارة أو غيرهم كعمال الميناء، وبالتالي فهم يعتمدون فقط على المعلومات التي تحصلوا عليها من خلال ترصد للبواخر الراسية للميناء.³

1 ديابة عقيلة، المرجع السابق، بدون صفحة.

2 محمد امين زاوي و اخرون ، المرجع السابق ، ص ص 27،28

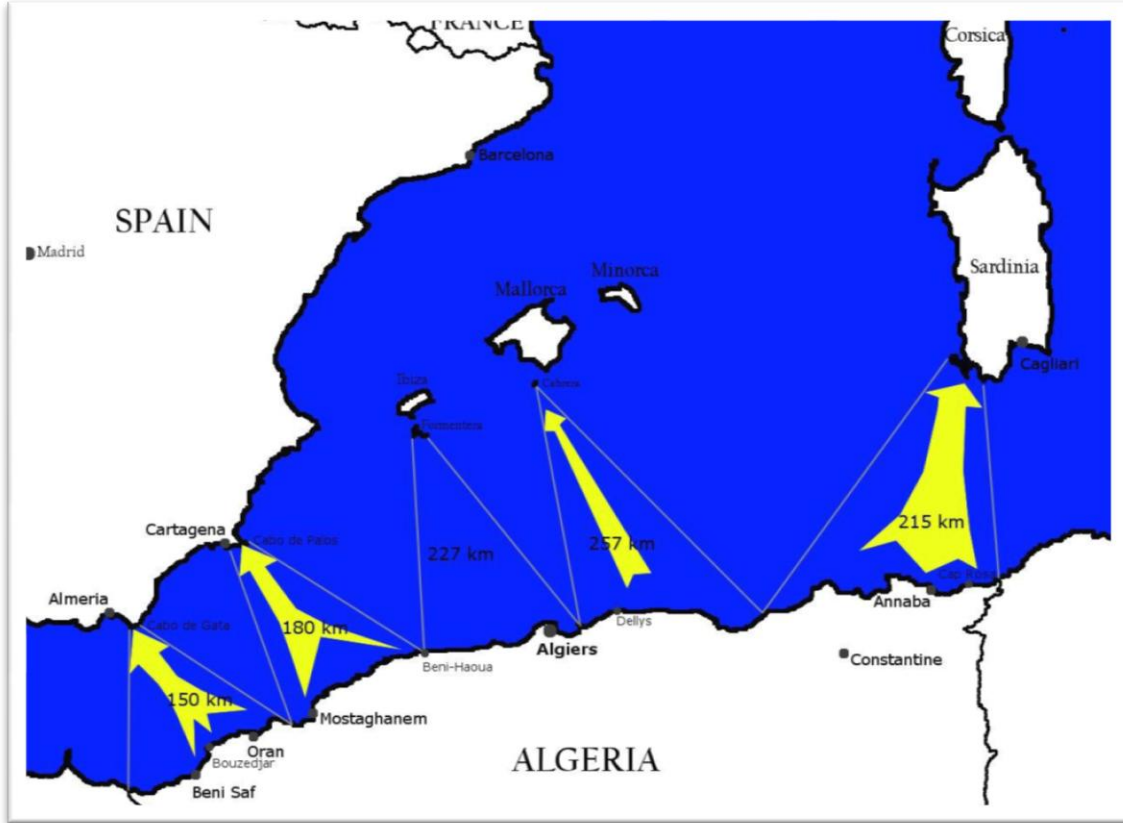
3 ديابة عقيلة ، المرجع السابق، بدون صفحة .

تبقى الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر هي الطريقة المفضلة لدى بعض المهاجرين السريين الأجانب خاصة الأفارقة الذين عبروا الجزائر بطريقة غير شرعية أيضا للانتقال إلى أوروبا عن طريق البحر، وهذا راجع للقرب الجغرافي الحدودي بين الجزائر وبعض دول أوروبا، والتي تتميز بقصر المسافة، فالمسافة الفاصلة بين السواحل الاسبانية والجزائرية تكون ما بين 180 كلم و 100 كلم بين عين تيموشنت وألميريا الاسبانية، وكذلك بالنسبة للسواحل الايطالية حوالي 230 كلم بين عنابة وسردينيا الايطالية، و 217 كلم فقط بين الطارف وايطاليا،¹ الشيء الذي أدى الى تفاقم الهجرة غير الشرعية خاصة إلى فرنسا وايطاليا واسبانيا لقصر مدة المسافة كما شرحنا سابقا، حيث عادة لا تتجاوز مدة عبور البواخر المستهدفة أكثر من 36 ساعة وان قلة منها لا تتجاوز 24 ساعة كما أن هذه الجهات الثلاث هي الجهات المفضلة للشباب الجزائري المهاجر غير الشرعي، إن سبب لجوء معظم الشباب الحرقاة إلى هذه البلدان راجع إلى وجود عائلات لهم مغتربة مقيمة هناك، أو زملاء سبق لهم وأن عبروا بطريقة غير شرعية، وتمكنوا من ايجاد عمل إما بطريقة منتظمة أو غير منتظمة، ويستخدم هذا النوع من الهجرة غير الشرعية عبر البحر من طرف الشباب الذين ينتمون إلى طبقات فقيرة والمراهقين وأحيانا يكونون من قاطني المناطق الساحلية كما يفتقرون إلى جوازات السفر.²

تغير المتوسط العمري للحرقاة ممن يقل سنهم عن 26 سنة ويمثلون نسبة 53% من النسبة الاجمالية للحرقاة.³

1 عميد شرطة الحدود- الجزائر - ، محاضرة مقارنة حول تهريب المهاجرين الغير الشرعيين باعتبارها جريمة عابرة للوطن ، محاضرات القيت على طلبة شرطة الحدود ، الجزائر ، دون سنة ، بدون صفحة
2 محمد امين زاوي و اخرون ، المرجع السابق ، ص 29.
3 رشيد ساعد ، المرجع السابق، ص 30 .

خريطة 02 :توضح نقاط مغادرة قوارب الحرقة في المسالك البحرية انطلاقا من الجزائر



المصدر : نقلا عن : رشيد ساعد ،المرجع السابق، ص40

من خلال قراءتنا لهذه الخريطة يتضح لنا من خلال الاسهم الملونة بالأصفر حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو كل من ايطاليا و اسبانيا ، و هذا راجع الى مدى قرب الساحل الجزائري من ساحل الضفة الشمالية لأوروبا خاصة اسبانيا ، مما يثير الخوف من تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو اسبانيا خاصة و هذا لقصر المسافة بينهما.

وجدت فرق شرطة الحدود البحرية نفسها أنها تواجه صعوبات جد عويصة وكبيرة في التعامل مع هذه الفئة من المهاجرين، وذلك لكثرة الأشخاص الذين يستخدمون هذه الطريقة للهجرة أو الهروب نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط، وكذا أساليب الحيلة واستغلال ظرف الليل للسفر، فوجدت نفسها في حلقة مفرغة تتعامل غالبا مع نفس الأشخاص الذين يحاولون مرارا السفر عن طريق السفينة، ويرجع ذلك إلى عدم احترامهم للقوانين الجزائرية و عدم التزامهم بتطبيقها.¹

¹عقيلة دبابة ، المرجع السابق ، ص 17

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية

إن المطارات والملاحة الجوية عموما تعتبر مناطق عبور استراتيجية وحساسة بدرجة بالغة، مما جعل الدولة الجزائرية تفكر وتسعى دائما الى توفير جميع الوسائل المادية والتقنية لحمايتها والمتمثلة في: أجهزة السكانيين، الآلات الكاشفة للمعادن تفاديا لأي حادث يطرأ سلبا على الحركة العادية للمطار، يؤدي إلى عرقلة السير الحسن لعمل مصالح الأمن اثناء حركة المسافرين والأشخاص داخل الحيز المطاري يكون هناك مراقبة في نطاق محكم ومصنف ابتداءا من أول نقطة للذهاب والممرور بكل الاجراءات الخاصة بالسفر حتى آخر مرحلة وهي الركوب على متن الطائرة.¹

يوجد بالجزائر خمسة وثلاثون(35) مطارا منها ثلاثة عشر مطارا دوليا وأهمها مطار هواري بو مدين بالعاصمة الجزائرية بسعة ستة (6) ملايين مسافر سنويا، ويتبعه بعد ذلك كل من مطارات: وهران، قسنطينة، عنابة، تلمسان، باتنة، بسكرة وغيرها من المطارات في الولايات الأخرى، وتستخدم هذه المطارات في إطار النقل الدولي والداخلي وخاصة نحو المناطق الداخلية الجنوبية من البلاد، تسير من الجوية الشركات الوطنية بالجزائر مع التعاون في مجال الابحار الجوي مع دول عديدة منها فرنسا، إسبانيا، انجلترا، ألمانيا وغيرهم ودول عربية كـمصر، لبنان، الامارات المتحدة... وغيرهم من شركات الطيران الأجنبية.²

ومن خلال ما تقدم نجد أن الاجراءات الأمنية المتشددة في مطارات الجزائر، نظرا لأهميتها البالغة وحفاظا على سلامة المواطنين في أرواحهم وأملاكهم، فمن أجل ذلك نجد ان الهجرة غير الشرعية عبر مطارات الجزائر شبه منعدمة، باعتبار أن المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقه والتسلل إلى الطائرة.³

إن الطريقة الوحيدة التي يستخدمها المهاجرين غير الشرعيين للدخول أو الخروج من الجزائر، سواء الجزائريين أو الأجانب هي استعمال الوثائق المزورة للسفر عبر الجو من خلال القضايا المتعلقة بالتزوير التي سجلت من قبل مصالح شرطة الحدود.

يتبين أن تأشيرة شنغن (visaSchengen) هي أكثر عرضة للتزوير من قبل المهاجرين غير الشرعيين، وتليها تزوير جوازات السفر عن طريق تغيير للمعلومات المتعلقة بهوية الشخص، وكذا الصورة ثم بطاقة الإقامة، وبهذا يكون قد انتحل صفة غير في حالة سرقة وثائق أشخاص آخرين

1 محمد امين زاوي و اخرون ، المرجع السابق ، ص 29.

2Hocine Labdelaoui ، op.cit،pp2،3.

3 عقيلة ديابة ، المرجع السابق ، ص 18

واستغلالها في التزوير للقيام بالهجرة غير الشرعية عبر الحدود الحيوية. وتعد بطاقات الإقامة الصادرة عن السلطات الإيطالية هي الأكثر عرضة للتزوير نظرا لسهولة تزويرها في إطار غياب بطاقة اقامة أوروبية موحدة محمية من هذا النوع من التزوير.¹

لقد تمكنت فرقة شرطة الحدود الجوية بمطار هواري بو مدين الدولي يوم 19 مارس 2015 من توقيف شخصين أجنبيين مشبوهين، كانا بصدد المغادرة إلى خارج الوطن في رحلتين مختلفتين، وبعد المراقبة الروتينية للشخصين تبينا أنهما يحملان جواز سفر مزور، وهما محل طلب توقيف دولي صادرة عن منظمة الشرطة الجنائية (الأنتربول).²

1 محمد امين و اخرون ، المرجع السابق ، ص30

2نقلا من : موقع المديرية العامة للامن الوطني : www.algeriepolice.dz/IMG/pdf اطلع عليه يوم : 2015/05/03

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية ليست وليد صدفة، أو لوجود رغبة في السفر والتسلل بطريقة غير شرعية نحو بلد المستقبل، بل هناك عدة أسباب منها سياسية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية... دفعت الإنسان إلى هجر دياره وأهله والالتحاق بالمجهول.

إن الجزائر مثلها مثل أي دولة شهدت الهجرة غير الشرعية، ولكن تختلف أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر من مهاجر منها كجزائري، إليها مهاجر منها كأجنبي كان قد تسلل إلى الجزائر بطريقة غير شرعية بغية الهجرة منها إلى دولة أخرى والاستقرار فيها.

المطلب الأول: الأسباب السياسية و الأمنية

نظرا للظروف الأمنية التي عرفت الجزائر خلال العشرية السوداء أي خلال التسعينات، إذ برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصور غريبة وهذا في مرحلة استثنائية عرفت البلاد وجعلت الكثير من الشباب الجزائري يغامر نحو أوروبا وخاصة فرنسا، إيطاليا، إسبانيا بغرض الهروب من الأزمة الأمنية التي عانتها الجزائر وهذا من أجل البحث عن الأمن والاستقرار بعيدا عن الخوف من التهديدات وظاهرة الارهاب واللامن التي عرفت الجزائر في تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بالأسباب السياسية فمنذ الاستقلال وعبر السيرورة التاريخية والجزائر تسير بنظام الحزب الواحد إلى غاية التغيرات الجذرية التي عرفت الساحة السياسية في دستور 1989 الذي أقر بالتعددية الحزبية والاعتراف بالحريات الفردية، وممارسة الديمقراطية وبعدها أدى إلى توقف المسار الانتخابي بسبب سوء استغلال وتآزم في الوضع السياسي والأمني وحالة من اللاستقرار في جميع الميادين ، ظهور المشاكل السياسية و الارهاب في الجزائر جعل الشاب الجزائري يلجأ الى الهجرة بطريقة غير شرعية.¹

وقد وصلت هجرة الشباب الجزائريين في اوروبا خلال عام 1990 إلى 814845 جزائري.²

أما فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى الجزائر سواء بنية الاستقرار فيها أو تفضيلها كمنطقة عبور إلى الضفة الأخرى فنجد أن بلدانهم الأصلية تكون تعاني من الأزمات الأمنية والسياسية الحادة وهذا راجع إلى الصراعات العرقية، الاثنية أو الدينية وغيرها... فتجد القارة الافريقية لوحدها ممثلة في دول عديدة منها دول الساحل الافريقي تعاني من الصراعات وأحيانا يصل بها الحد

1 محمد امين زاوي و اخرون ، المرجع السابق ، ص 21

2 عبد المومن مجذوب ، ظاهرة الهجرة الغير السرية و الارهاب و اثرها على العلاقات الاورومغاربية ، الجزائر : مجلة دفاتر السياسة و القانون جامعة قاصدي مرياح ، عدد 10 ، جانفي 2014 ، ص 303

إلى الحروب الأهلية مما يدفع بالأفريقي إلى الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، وخاصة أن هذه الأخيرة بعد تخطيها لسنوات العشرية السوداء قد نجحت في استعادة الأمن والاستقرار في إقليمها ونظرا لوجود الأمن في الجزائر، أصبح الشباب الأفريقي يفكر في الهجرة إليها.¹

ومن بين المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون إلى الجزائر بطريقة سرية تجد المالين الذي لا تزال بلادهم تعاني من أزمات داخلية ومشاكل طائفية وعرقية وخاصة فيما يتعلق بأقلية التوارق الذين يفضلون الهجرة إلى الجزائر بسبب وجود أقليات من طائفهم هناك في الصحراء.²

كذلك الحال بالنسبة للنيجر، إذ ظهرت فيها مشكلة التمرد التارقي في منطقة الشمال مما ولد أزمة حقيقة أدت إلى ظهور عدة صراعات وتعود أسباب الأزمة إلى تهيش قبائل الطوارق في النيجر، لجوء النظام السياسي النيجري إلى نظام التجويع، تحريض باقي الاثنيات ضد قبائل الطوارق، معاملة قبائل الطوارق على أنهم اكراد إفريقيا بالإضافة إلى البيروقراطية³، و كل هذه الاسباب ساهمت في هجرة غير شرعية للطوارق نحو الجنوب الجزائري، وخاصة هناك من استقر في الجزائر و ما ساعدهم على ذلك وجود صلة قرابة او صداقة بين العائلات التارقية الجزائرية و عائلات الطوارق للنيجر .

إضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب الهجرة إلى الجزائر بالنسبة للنيجريين، تعرض الطوارق في النيجر إلى عملية التسميم لأبار المياه للقضاء عليهم وممارسة الإبادة عليهم وهذا بسبب قيام أحد العسكريين من الطوارق بالانقلاب على حاكم النيجر مما أدى بهم إلى النزوح نحو الجزائر بقرابة 40.000 مهاجر غير شرعي نيجيري تارقي خلال فترة الثمانينات، وبعد مفاوضات قامت بها السلطات الجزائرية العليا مع الحكومة النيجيرية قامت بإعادة ما يقارب 10.000 مهاجر.⁴

إن اشتداد الأزمة الليبية في فترة 2011 أدى الى نزوح بعض الليبيين إلى الجزائر، وكذلك الأفارقة المتواجدين في ليبيا. منذ دخول الربيع العربي وحلف الناتو إلى ليبيا سنة 2011 فهي تعيش في حرب أهلية بسبب المجتمع العشائري، وتعرف ليبيا بانتشار الأسلحة فيها خاصة بعد تأييد القذافي رئيس ليبيا سابقا بإنشاء دولة للطوارق تسمى ((بدولة تار قستان))، وقد استهوت هذه الفكرة العديد من الطوارق في افريقيا، وقد قام القذافي بتدريب العديد منهم وتسليحهم مما شكلوا تهديدا أمنيا حقيقيا على افريقيا

1 حسناء كرميش ، المرجع السابق ، ص 27

2 نفسه المرجع ص ص 27، 28.

3 أبصير طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010/2009 ص ص 33،34.

4 كرميش حسناء ، المرجع السابق ، ص 27

وليبييا أيضا، إضافة إلى هذا نجد أن ليبيا انتشرت فيها الجريمة المنظمة من خلال الجماعات الإسلامية التي تدعو إلى الجهاد والقتال، وتآزم الوضع السياسي كلها أسباب أدت إلى تفضيل الليبيين الهجرة إلى الجزائر إما كلاجئين أو مهاجرين غير شرعيين وخاصة في ظل اشتداد الأزمة الأمنية.¹

إن مسألة استمرار الأزمة الأمنية الليبية وخطر القاعدة في ليبيا واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين سواء ليبيين أو أجانب مقيمين في ليبيا سيؤثر سلبا على أمن الجزائر خاصة الخوف من عمليات تهريب الأسلحة عن طريق هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.²

إن الأسباب الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية إلى الجزائر متعلق خاصة بالمهاجرين السوريين الآتين من افريقيا وبعض الدول العربية مؤخرا التي عرفت أزمات أمنية و اللإ استقرار سياسي.

لقد أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن من أسباب الهجرة غير الشرعية لدى بعض الناس هو الرغبة في الحصول على الأمن المادي بمعنى تحسين ظروف معيشتهم و الحصول على المال لمساعدة عائلاتهم، كما ان الحروب الأهلية والصراعات والفراغ السياسي في الدولة يسمح بزيادة التوترات وبالتالي السماح بالتدخل الأجنبي، مما يؤدي الى استغلال بعض الأطراف الاجنبية للتوترات الاجتماعية واتخاذ البنى الاجتماعية الهشة فرصة لإحداث الأزمة في الدولة، وهو ما يرفع حجم المخاطر لدى بعض الأقليات ففي هذه الحالة التي ينهار فيها الأمن وتفقد الدولة السيطرة فيتشكل هنا حالة الحراك البشري بحثا عن الأمان والاستقرار.³

1 كرميش حسناء، نفس المرجع السابق. ص ص 27، 28.

2 احمد ادريس ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة، عدد 6، سبتمبر 2011، ص 01

3 يمينة مراح ، المرجع السابق ص 36.

أما فيما يتعلق بالأسباب السياسية، فإنه من بين العوامل السياسية المؤدية للهجرة غير الشرعية هو غياب الديمقراطية وانتشار الفساد وغالبا ما يؤدي ذلك إلى فشل الدولة فتنتشر الفوضى، وتندم العدالة الاجتماعية، وسوء استغلال المناصب، سوء توزيع الثروة، تهميش الأقليات، غياب الأمن... إلخ كلها ستؤدي إلى التفكير والتخطيط وتنفيذ مشروع الهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى الأسباب السياسية والأمنية التي سبق ذكرها، هناك أسباب قانونية اتبعتها دول المقصد بهدف الحد من الهجرة إليها أو التقليل من نسبة المهاجرين في دول أوروبا، أمريكا وغيرها من دول المقصد، فنجد أن دول الاتحاد الأوروبي قامت بتطبيق إجراءات منح تأشيرة الدخول إليها وفرض تأشيرة شنغن، ومسألة يأس الحصول على التأشيرة فرض عليهم الهجرة بطريقة غير شرعية سواء للجزائريين أو الأجانب نحو الخارج.¹

إلى جانب السياسات الأوروبية التي أدت إلى تفاقم حركة الهجرة غير الشرعية هناك سياسات دول المهاجرين أنفسهم، التي لعبت دور في نشاط حركة الهجرة للخارج فسياسات القمع ضد مواطنيها خاصة ضد المعارضين منهم هذا جعلهم عرضة للهجرة و الترحال الدائم، كما أن بعض الاتحادات في إفريقيا من بين "ECOWAS" ساهمت في حركة الهجرة. فمثلا تكتل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا أهدافه هو تكريس حرية تنقل الأفراد بين دول التجمع و هو ما سهل حركة الهجرة. مبدأ حرية التنقل في إفريقيا الشرقية سهل من حركة الهجرة غير الشرعية ذلك أن مواطني هذه الدول يمكنهم التحرك بحرية و قطع مسافات طويلة دون رقابة أو تأشيرة. كما أنه من مصلحة الدول الإفريقية تشجيع حركة الهجرة إلى الخارج لأن التحويلات المالية مهمة و تساهم عائداتها المالية في اقتصاد الدول. تشكل الظروف الأمنية كأحد أهم عوامل الطرد للهجرة غير الشرعية، خاصة و أن الدول الإفريقية تعاني من تدهور مستمر في واقعها الأمني، غير أن الدول المستقبلية خاصة الأوروبية تتحمل مسؤولية كبيرة في الدفع للهجرة غير الشرعية باعتبارها مارست تضيق على حركة الهجرة الشرعية و على حرية التنقل.²

1 جمال ل. وآخرون، التأشيرة لمن استطاع إليها سبيلا، الشروق اليومي (05/07/2009)

2 يمينة مراح، المرجع السابق، ص 41.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

يتجه الكثير من الباحثين إلى أن من أهم الأسباب الرئيسية للهجرة السرية هي الأسباب الاقتصادية وبسببها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونه العامل الأصلي للهجرة.

تعد مسألة تحقيق الرفاهية في حياة المواطن الإفريقي بصفة عامة بما فيه المواطن الجزائري من أولويات التي يسعى إلى تحقيقها، فالوضع الاقتصادية للفرد في إفريقيا هي من تدفعه إلى التفكير في الهجرة، وفي حالة فشله في التنقل بطريقة شرعية يلجأ إلى التنقل إلى الدولة المستقبلة بطريقة غير شرعية.

فإن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال سنة 1986 كانت قد أثرت بشكل كبير على مسألة النمو الاقتصادي، إذ سجلت نسبة متدنية في تحقيق النمو و الرقي الاقتصادي، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1987-1994 إلى 0.5%¹.

بالنسبة للجزائر، إن اعتمادها على عائدات النفط والغاز في بناء اقتصادها الوطني الذي أدى إلى انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة اقتصادية جديدة وهي اقتصاد السوق والذي انجر عنه عدة سلبيات منها ارتفاع نسبة ديون الجزائر إلى ما يفوق 33 مليار دولار خلال سنوات التسعينات مما اضطرت إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للاقتراض، الذي بدوره وضع مجموعة من الشروط منها: خصخصة المؤسسات مما أدى إلى غلق بعضها، تسريح العمال مما أدى ظهور فكرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من أجل العمل والعيش الأحسن.²

إن انخفاض نسبة النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وعليه يؤدي إلى انخفاض الدخل المالي ، انتشار الفقر واتباع سياسة التقشف ، و هي عوامل تؤدي بالشباب الجزائري إلى الهجرة نحو أوروبا.

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي يعاني منها الشاب الجزائري سواء كان ذا مستوى جامعي أو لم يكن له مؤهل جامعي، إن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال 1986 قد خلقت ارتفاعا في نسبة البطالة فوصلت خلال سنة 1987 إلى 21.4% حسب مصدر الديوان الوطني للإحصاء(ONS)، وما زالت هذه النسبة في الارتفاع من سنة إلى أخرى، فوصلت سنة 1998 إلى 28.6%، أما خلال سنة 2000 ارتفعت بنسبة تقدر بـ29.8% لتبدأ في الانخفاض

1 نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 12، ديسمبر 2012، الجزائر، ص 246

2 زاوي محمد أمين وآخرون، المرجع السابق، ص 23

تدرجيا بفضل سياسة الدولة في ذلك، فوصلت سنة 2005 إلى 15.3%، ونسبة 11.8% خلال سنة 2008، أما خلال سنتي 2010 و 2011 فانخفضت إلى 10%، أما خلال 2013 انخفضت إلى 9.8%، ونسبة 9.8% خلال 2014.¹

من خلال الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء والمتعلق بالبطالة في المجتمع الجزائري، نجد أن الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 2000 عرفت ارتفاعا في نسبة البطالة وهذا ناتج عن الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد، انخفاض اسعار النفط. توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986، وكذلك عامل النمو الديمغرافي السريع في الجزائر وعليه فإن الشاب الذي يعاني من البطالة يلجأ في هذه الحالة إلى الهجرة.²

أما الموظف أو العامل لم يسلم هو الآخر، فالجزائر عرفت خلال السنوات الماضية انخفاضا في الأجور الممنوحة للموظفين والعاملين، بلغ الاجر الوطني الأدنى المضمون خلال سنة 1990 إلى 1000 دج، وارتفع خلال 1998 ليصل إلى 5400 دج، أما في سنة 2012 تم رفعه إلى 18000 دج، إن هذا الانخفاض في الأجر الوطني المضمون بالرغم من تزايد من سنة إلى أخرى راجع إلى ضعف النمو الاقتصادي للجزائر، وإن مثل هذه الأجور لا تحقق للمواطن الرفاهية التي يحلم بها، مما يجعله يفكر ويلجأ إلى الهجرة السرية نحو الخارج من أجل تأمين مستواه المعيشي.³

ان الازمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات و التسعينات ، ادت الى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الجزائري ، و هذا راجع الى انخفاض سعر البترول ، و كذلك خصخصة المؤسسات التي كانت عمومية ، مما ادى الى تسريح العمال و بقاءهم بدون عمل و مواجهتهم لشبح البطالة ، اضافة الى ضرورة كل فرد الى تحسين مستواه المعيشي و توفير مستلزمات الاساسية للحياة لعائلته ، و امام هذه الحالة الميؤوس من تحسينها في الجزائر ، الشيء الذي جعل الشباب الجزائري يفكرون في الهجرة السرية لتوفير المال و مساعدة اسرهم لتحسين ظروف معيشتهم و توفير اساسيات الحياة الكريمة . بالرغم من تحسين المستوى الاقتصادي في الجزائر ، و انخفاض طفيف في نسبة البطالة ، فرغبة الشاب الجزائري في الهجرة سرا نحو اوربا لاتزال قائمة للحصول على مستوى معيشي افضل و خاصة في ظل التطور الاقتصادي و التكنولوجي الذي وصلت اليه اوربا .

1 الديوان الوطني للإحصاء من خلال الموقع : www.ons.dz (تم التصفح بتاريخ : 2014/05/04)

2 نبيل بوفليح ، المرجع السابق، ص 248.

3 الديوان الوطني للإحصاء من خلال الموقع www.ons.dz اطلع عليه بتاريخ: 04/05/2015

جدول رقم 01 : يوضح الاجر القاعدي في الجزائر (1990-2012)

Unité = DA

Année	SNMG
1er Janvier 1990	1 000
1er Janvier 1991	1 800
1er Juillet 1991	2 000
1er Avril 1992	2 500
1er Janvier 1994	4 000
1er Mai 1997	4 800
1er Janvier 1998	5 400
1er Septembre 1998	6 000
1er Janvier 2001	8 000
1er Janvier 2004	10 000
1er Janvier 2007	12 000
1er Janvier 2010	15 000
1er Janvier 2012	18 000

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (www.ons.dz)

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان الاجر القاعدي الادنى المضمون في الجزائر كان منخفضا ، اذ انه خلال سنة 1990 كان يقدر 1000 دج ، و خلال سنة 2000 ارتفع نوعا ما ليصل الى 8000 دج ، اما خلال سنة 2012 وصل الى 1800 دج ، غير ان هذه الزيادات غير كافية مقارنة بالوضع الاقتصادي للبلاد و كذا اسعار المنتجات و الخدمات المقدمة التي تعد باهظة الثمن الشيء الذي يجعل المواطن يفكر في تغيير ظروفه المعيشية و بالتبعية اللجوء الى الهجرة غير الشرعية .

إن توجه الجزائر نحو الاقتصاد الريعي واعتمادها على البترول كمصدر رئيسي وهام في تعاملاتها الاقتصادية، والذي يشكل 98% من اقتصاد الجزائر، نتج عنه نقص الاهتمام بالجانب الصناعي والزراعي مما أدى إلى ارتفاع الاستيراد من الخارج، ومع ارتفاع تكاليف المواد الصناعية والزراعية الأجنبية، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وأجره، وأحيانا قد يعاني من الفقر. يؤدي إلى عجز المواطن الجزائري في الحصول على مستوى معيشي أفضل. ومن جهة أخرى إن انخفاض الانتاج الفلاحي يؤدي إلى أزمة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي الذي يؤثر على صحة المواطن، هذه كلها أسباب جعلت بالمواطن الجزائري بالهجرة نحو أوروبا خاصة وباقي دول العالم عامة.

أما بالنسبة للهجرة السرية من الخارج نحو الداخل، تعود هجرة الأجانب منهم الأفريقيين والآسيويين إلى الجزائر سواء للاستقرار فيها أو كمنطقة عبور إلى أسباب اقتصادية عديدة مرتبطة بالبطالة، انخفاض النمو الاقتصادي، انخفاض المرتبات، اشتداد الأزمات الاقتصادية، عجز الدول عن دفع ديونها وغيرها.

تعد مشكلة البطالة ونقص فرص العمل سواء بالنسبة للمؤهلين الحاملين لشهادات جامعية أو غير مؤهلين من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب للبحث عن العمل في دول المقصد التي تعرف الرفاهية والحبوحة الاقتصادية. تجد معدلات البطالة في افريقيا خاصة في الدول التي تقع في الجنوب مرتفعة وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي وكذا انخفاض التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

نجد أن نسبة البطالة في نيجيريا وصلت إلى 21% خلال 2011¹ ، مما ساهم في دخول العديد من المهاجرين السريين من نيجيريا الى الجزائر اما بحثا عن العمل للاستقرار في الجزائر ، او للعبور الى اوروبا في رحلة البحث عن العمل .

ويرجع ارتفاع نسبة البطالة في الدول الافريقية والآسيوية إلى ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي وتعد القارة الافريقية من أكثر المناطق التي تشهد ارتفاعا في عدد السكان.

فخلال 2005 عرفت افريقيا ارتفاعا بنسبة 13.8% ، أما توقعات النمو السكاني الافريقي فسيرتفع خلال السنوات الآتية ليصل إلى 113 مليار في حدود 2015².

اضافة إلى هذا تعرف القارة الافريقية انخفاضا في الأجور ، فمثلا ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 أن أجر الفرد من دخل الوطني الخام لبلاده هو مثلا في النيجر 701 دولار، مالي 803 دولار، بالإضافة إلى تدني التنمية البشرية في الدول الأفريقية، احتلت الكامبيرون المرتبة 150 عالميا، أما مالي 182 عالميا وعليه فإن البطالة وضعف التنمية البشرية، وانتشار الأزمة المالية تكون مهددا أمنيا للبلاد يخلق تهديد أمني هو اللجوء نحو الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، ينجم عن هذه الظاهرة تهديدات أمنية أخرى، هي الجريمة المنظمة، الارهاب، المتاجرة بالبشر وغيرها³.

1 نقلا عن : يمينة مراح، المرجع السابق، ص 29

2 نفسه المرجع ، ص 30 .

3 تقرير التنمية البشرية 2013، ص 116 ، من خلال الموقع الرسمي : hdr.un dp.org (تم الاطلاع عليه بتاريخ:

(04/05/2015

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

بالنسبة للهجرة السرية من الداخل إلى الخارج ، فإن التحولات العميقة التي عرفت الجزائر من جراء الأزمة الأمنية المتعددة الأبعاد ابتداء من فترة الثمانينات قد تركت أثارا سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري لها مثل ولم يألفها من قبل، إذ ظهرت على الساحة الوطنية عدة مؤثرات وظواهر اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي:

- انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهذا أدى إلى قيام البعض منهم بالهجرة وممارسة أعمال بطريقة غير شرعية لا علاقة لها بتخصصهم.
- أزمة السكن الحادة بسبب سوء التسيير التي تتحكم فيها البيروقراطية.
- ارتفاع نسبة عزوف الشباب عن الزواج ، بحيث أن 70% من الشباب تقل أعمارهم عن 30 سنة معظمهم دون عمل ولا مسكن لهم.
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية أدى بالكثير من أسعفهم الحظ من الاطارات إلى هجرة الوطن بحثا عن المكان الذي يحقق لهم آمالهم.
- تدهور القدرة الشرائية نتيجة تدني المداخيل أدى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بالإضافة إلى انتشار ظواهر أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها ألا وهي جنوح الأطفال أو الأحداث لعنف أسري، التسرب المدرسي، الادمان على المخدرات
- دور مواقع التواصل الاجتماعي التي قربت بين المجتمعات أي بين الشباب الجزائريين والشباب الأجانب وخاصة عندما يستخدمه من أجل الزواج بأجنبية تؤمن له الوثائق عند الوصول إلى الضفة الأخرى.¹
- صورة النجاح الاجتماعي التي يرسمها المهاجر الجزائري المقيم في الخارج عند عودته إلى البلد الأم من أجل قضاء عطلة صيفية، يتباهى بالمستوى المعيشي والاجتماعي الذي وصل إليه، خاصة لما تتوفر لديه كل مستلزمات الحياة السعيدة بالرغم من تعرضهم إلى حالات التمييز العنصري في أماكن الإقامة و العمل وأثناء تنقلاتهم داخل البلد الأجنبي مع اخفاءهم لتلك الحقيقة.²

1 محمد أمين زاوي و من معه ، المرجع السابق، ص ص22،23

2 حسناء كرميش ، المرجع السابق ، ص33.

إضافة إلى ذلك هناك أسباب متعلقة بالموقع الجغرافي للجزائر الذي يعد عاملا هاما يساهم في حل المشاكل الاجتماعية، إذ أن القرب الجغرافي بين الجزائر والقارة الأوروبية سببا في تفضيل المهاجرين الجزائريين أو الأجانب للقيام بالهجرة بالطريقة السرية نحو ذلك الوجهة.

- أما من الناحية الديمغرافية وعلاقتها بالهجرة، فتجد أن الجزائر تعرف نموا ديمغرافيا سريعا ومتزايدا بنسبة 2.5%، ويتواجد بالجزائر حوالي 40 مليون نسمة حسب آخر احصائيات سنة 2013، إذ أن هذا التزايد السكاني ولد خوفا لدى الشباب الجزائري ومعرفته التامة باستحالة توفير منصب شغل له وكل مستلزمات الحياة من مسكن وغيره، وفي المقابل يرى الجزائري أن القارة الأوروبية تتميز بانخفاض نسبة السكان فيها مقارنة بالجزائر وكذلك خاصية وجود نسبة الكهولة أكثر من نسبة الشباب.¹

أما بالنسبة للأسباب الفكرية والثقافية، فإن التطور السريع للدول الغربية من أسباب تبني مركب تقص لدى فئات الشباب خاصة دول العالم الثالث وهذا من خلال الاعلام الغربي غير المنتظم وغير الموجه والاتصالات المتطورة في مجال البحث عبر الأقمار، برامج التلفزيونات، الأنترنت، الصحف، الأفلام المثيرة التي شكلت عقدة سيكولوجية لدى الشاب وأثارت لديه الرغبة في التقليد ومواكبة المجتمع مما أدى به إلى التفكير في تحقيق هذا الحلم وبداية رحلة المجازفة كل هذه العوامل السالفة الذكر كونت مناخا خصبا لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الساخط على مجتمعه والذي وجد فيها وسيلة لتحقيق عيش أفضل وكريم.²

أما بالنسبة للهجرة السرية من الخارج إلى الداخل ، تعاني معظم الدول التي ينتمي إليها المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى الجزائر من أزمات اجتماعية كالفقر، البطالة، الأمراض الاجتماعية المتفشية في كل من الدول الإفريقية كمالي، النيجر، نيجيريا.... إلخ بالإضافة إلى انتشار الأمراض الصحية كالأيبولا، إذ وصلت حالات الوفيات بهذا الفيروس سنة 2012 في أوغندا إلى 19 حالة وفاة، الكونغو حوالي 187 حالة خلال سنة 2007.³

يلجأ المهاجرون غير الشرعيين سواء الجزائريون أو الأفارقة وحتى الأجانب من جنسيات أخرى للتنقل عبر الحدود الجزائرية سواء بالدخول أو الخروج إلى طرق احتيالية وأساليب بهدف استكمال رحلتهم السرية ومن بين هذه الأساليب نذكر ما يلي:

1 حسناء كرميش ، المرجع السابق، ص 34.

2 زاوي محمد أمين وآخرون، المرجع السابق، ص 23، 24.

3 منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي للمالاريا 2012 من الموقع www.who.int تاريخ التصفح:

1- عن طريق تزوير الوثائق:

في غالب الأحيان يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى استخدام وثائق رسمية مزورة، بمعنى أن يقوم بتزوير وثائق صادرة عن سلطات خاصة لها طابع الرسمية، الهدف من ذلك هو إخفاء الحقيقة من خلال تعريفها واستخدام الغش وطمس الدلائل من أجل تضليل المصالح الأمنية أثناء العبور أو السفر أو حتى أثناء الاستقرار في الجزائر.

يقوم المهاجر غير الشرعي بإحدى العمليتين لتسهيل عملية سفره إلى وجهته المختارة إما بتزوير الوثائق عن طريق إجراء تغيير في الوثيقة الرسمية المراد تزويرها من خلال إجراء محو ميكانيكي، كيميائي، الكشط، التصميغ أو الاستبدال.¹

وإما عن طريق تقليد الوثيقة الرسمية عن طريق استنساخ وثيقة رسمية لشخص ما تشبه وثيقته الأصلية مثل تقليد جواز السفر، أو بطاقة إقامة، وعليه يقوم بتقليد كل المميزات والعلامات الظاهرة أو المخفية غير الظاهرة للعيان.²

وقد حدد المشرع الجزائري أشكال التزوير من خلال المادتين 222 و 223 قانون العقوبات وهي جريمة معاقب عليها قانونا، وقد تكيف على أساس جنائية في حالة ما إذا تم تزوير وثائق رسمية صادرة من السلطات الرسمية للدولة.

يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى اتباع أحد الطرق التالية من أجل القيام بعملية التزوير وهي:

- الحصول بغير وجه حق على وثيقة رسمية:

وقد نص عليها المشرع الجزائري من خلال المادة 223 قانون العقوبات. لا يتم اكتشافها بسهولة إلا بالرجوع إلى الملف القاعدي الذي استمدت منه الوثيقة الرسمية، وعادة ما يلجأ المهاجر السري إلى الادلاء بإقرارات كاذبة، أو بانتحال صفة كاذبة، أو انتحال اسم كاذب، أو تقديم شهادات كاذبة ويكون ذلك بتواطؤ صاحب الهوية الحقيقية أو موظف يعمل في الهيئة المصدرة للوثيقة الرسمية وميزة هذا النوع أن أثره المادي لا يظهر على الوثيقة إلا بعد الكشف التقني للملف القاعدي.³

1 أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير الشرعية وحماية من الوثائق المقلدة، مجلة الشرطة، العدد 98،

جويليه 2011، ص ص 38، 39.

2 نفسه المرجع ، 39، 40.

3 نفسه المرجع، ص 39-40.

- الاستعمال غير الشرعي لوثيقة رسمية ملك للغير) المادة 19 من الأمر 77.1 المؤرخ في 23 جانفي 1977):

يستغل المهاجر غير الشرعي التشابه الموجود بينه وبين غير فيقوم بانتحال صفة الشخص المشابه له صاحب الوثيقة الأصلية للقيام بالتزوير دون إجراء أي تغيير على الوثيقة. وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من التزوير الأفارقة والصينيين وبعض الرعايا الدول الآسيوية.

- الوثائق المسروقة على بياض:

تعتبر هذه الطريقة في التزوير خطيرة جدا، كون أن المستند صحيح في بنيته وخصائصه التقنية ، ويقوم المهاجر غير الشرعي بملاً بيانات غير صحيحة وغير شرعية، وتستعمل في انتحال الهويات والجنسيات. وغالبا ما يتم التحذير من التوقيع على وثائق رسمية على بياض، فعادة ما يتم سرقتها واستغلالها لأغراض مشبوهة وغير قانونية.¹

1 نفسه المرجع السابق، ص 40.

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

ان الهجرة غير الشرعية هي وليدة الاسباب التي يعيشها المهاجر غير الشرعي في بلده الاصلي ، او البلد الذي استقر فيه نتيجة هجرة سابقة ، لما تتوفر لديه الامكانيات تسهل له التسلل الى دولة المقصد . ان المهاجر غير الشرعي لا يكثرث للمخاطر التي يمكن ان تصاده اثناء تسلله او حتى بعد التسلل الى الدولة التي يرغب في الهجرة اليها بطريقة غير قانونية ، قد تصل في بعض الاحيان الى الغرق في عرض البحر ، العطش في الصحراء ، و غالبا ما تكون النتيجة حتمية له و هي الموت دون ان يصل الى تحقيق حلمه في الوصول الى الضفة الاخرى .

ان الجزائر تعاني فعلا من عملية تدفق للمهاجرين غير الشرعيين من جنسيات افريقية، اسبوية و غيرها خاصة في الآونة الاخيرة اين عرف العالم ازمت امنية خطيرة و انتشار الارهاب في دول المقصد ، و لكون الجزائر بلد مستقر امنيا و سياسيا و اقتصاديا نلاحظ انخفاض في نسبة الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو الخارج ، و في المقابل ارتفاعها نحو الجزائر و غالبيتهم يتسللون اليها من اجل الاستقرار ، و قلة منهم من يفكر في جعلها بلدا من اجل العبور الى الضفة الاخرى . ان الجزائر هي ضحية التدفق المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين ، فالهجرة غير الشرعية هي ظاهرة خطيرة لها انعكاسات سلبية على الجزائر تمس بكل الجوانب و تؤثر على مسالة الامن بكافة اشكاله . من خلال هذا المبحث سنتطرق بالدراسة الى الانعكاسات التي تنتج عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر منها الاقتصادية ، الامنية ، الاجتماعية ، الصحية و الثقافية .

المطلب الأول: انعكاساتها على الأمن الاقتصادي.

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا اقتصاديا على الدول سواء كان دولة المقصد أو دولة العبور، فهي تساهم في ارتفاع أو زيادة الآفات الاقتصادية كالبطالة، الفقر، تدني الأجور وغيرها، فالدولة تسعى دائما إلى محاربة المشاكل الاقتصادية للحفاظ على استقرارها وأمنها الاقتصادي والداخلي بصفة عامة، والعمل على نحو مستمر لأحداث التنمية التي تتطلب وجود الأمن في شتى مجالاته لا سيما الجانب الاقتصادي.

يعتبر الاقتصاد أحد أهم الجوانب التي يمكن للهجرة غير الشرعية أن تؤثر عليه، انطلاقا مما سبق دراسته، توصلنا إلى أنه من أهم الدوافع التي جعلت من المهاجر غير الشرعي إلى المغامرة بالهجرة هي الدافع الاقتصادي بشكل كبير وخاصة مشكلة البطالة والفقر الذي يعاني منه، فيلجأ إلى العمل بأرخص الأثمان وبأجرة زهيدة للحصول على المال من أجل العيش بكرامة ومساعدة أهله ولو بجزء بسيط. إن الجزائر باعتبارها بلد الاستقرار وبلد عبور من طرف المهاجرين غير الشرعيين

وباعتباره بلد لا بأس به اقتصاديا، غالبا ما يستقر هؤلاء المهاجرين السريين فيها وغالبيتهم تكون من جنسيات: افريقية، صينية، سورية، فلسطينية... وغيرهم.

ان أول ما يلجأ إليه المهاجر غير الشرعي هو البحث عن العمل، ولما يجد العمل فإن وضعه غير الشرعي (غير القانوني) يجعله في تبعية كاملة لصاحب العمل، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها: عدم اتقان لغة البلد إذا كان يتقن لغة أجنبية غير لغة الأصلية للبلد المستقبل، و أحيانا يكون المهاجر غير الشرعي يتقن لغة البلد وهي العربية ولكن يجد صعوبة في فهم اللهجة المتداولة، كما أن نقص مؤهلاته وعدم تناسب العمل مع مؤهلاته العلمية أو تجربته أو اختصاصه، عدم معرفته بقانون العمل بتلك الدولة جهله لحقوقه، ضعف مركزه في التفاوض، عدم وجود معرفة مسبقة لأشخاص في البلد المستقبل، ويمكن ارجاعها إلى عامل ضعف تجربته في الهجرة، وحالته الاجتماعية والمالية وغيرها كلها عوامل تؤدي به إلى قبول العمل بأجر زهيد غير قانوني بالإضافة إلى حرمانه من حقوقه الاجتماعية: كالتأمين والتعويضات عن حوادث العمل أو العطل المدفوعة الأجر، وتحديد مدة العمل وغيرها من الحقوق.¹

إن قبول المهاجر غير الشرعي في الجزائر بالعمل بدون أدنى شروط، سيؤثر ذلك حتما على حرمان المواطنين الأصليين للبلد من مناصب الشغل خاصة في القطاع الخاص أو في القطاعات الأخرى كالمجال الزراعي. الصناعي، الحرفي. فتظهر هناك منافسة منهم على مواطني الدولة الجزائرية وحرمانهم من حق العمل مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البطالة في الجزائر.

إن عمل المهاجر غير الشرعي بأرخص الأثمان، فسيؤدي حتما إلى انخفاض الأجر وقد تصل أدنى مستوياتها ولا تتناسب مع الأجر القانوني المحدد فيها بصفة غير شرعية يشكلون قوة عاملة رخيصة في المؤسسات الاقتصادية الخاصة وفي المستثمرات الفلاحية فتجد الصينيين مثلا يشتغلون في مجال البناء والمقاول، أما الافريقيين تجدهم خاصة في المناطق الجنوبية، ويتم تشغيلهم من طرف الفلاحين هناك في أمور الزراعة، حفر الآبار وغيره ، وفي بعض الأحيان يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى تدبير أموره بنفسه والعمل بطريقة غير شرعية من خلال انشاء نشاط خاص به مثلا ممارسة التجارة غير المنظمة بطريقة قانونية ، إنشاء محلات غير قانونية في مجالات عدة: كالخياطة، الحدادة المعدنية، التلحيم، مستودعات الاصلاح للسيارات.

1 فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 84.

ففي منطقة تمنراست مثلا نجد الأفارقة يعملون في مجال تصليح الدراجات الهوائية والنارية وتصليح الأحذية، هذا النوع من الأعمال يفضله الأفارقة لقلة المجهود المبذول فيه، مقارنة بالأرباح التي يدرها من تلك النشاطات.¹

إن ممارسة أي نشاط صناعي أو فلاحي أو حرفي من طرف المهاجرين غير الشرعيين يؤدي إلى التهرب الضريبي وهي جريمة اقتصادية تضر بمصلحة الدولة، ناهيك عن الجرائم الاقتصادية الأخرى المرتكبة من طرفهم أو يمكن ارتكابها وهي تزيف العملة الوطنية، تزوير السجلات التجارية، تهريب المواد الغذائية، تهريب الآثار، وغيرها من الجرائم.

تحثل جريمة تزوير العملة الوطنية للجزائر الصدارة في الجرائم الاقتصادية المرتكبة من طرف الأفارقة، فقد عالجت العدالة الكثير من الملفات المتعلقة بهم، وأثبتت التحقيقات أنهم يستعملون وسائل متطورة في تزوير العملة من وسائل طباعة وسكانير، استعمال محاليل خاصة يجعلها تشبه الأوراق النقدية الحقيقية كالزئبق الأحمر.²

كما أنهم يستخدمون وسائل النصب والاحتيال على المواطنين الجزائريين من أجل تكشف أموالهم بطريقة سهلة وسريعة، كما أن العملة الأجنبية هي الأخرى لم تسلم من التزوير، فمصالح الدرك الوطني ألقت القبض على أكثر من عصابة مختصة في تزوير العملة الصعبة ومحاولة اغراق السوق الجزائرية بها وهذا في كل من الجزائر العاصمة وغيرها من المناطق.³

مما سبق نستخلص أن الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الجزائر خاصة في الولايات الحدودية الأكثر استهدافا للاستقرار فيها إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة إلى غاية جمع الأموال للانتقال إلى وجهة أخرى،⁴ قد أحدثت تهديدا فعليا على الأمن الاقتصادي الجزائري ومن انعكاسات ذلك نذكر باختصار:

1 يمينة مراح ، المرجع السابق ، ص 84

2 ابراهيم . ل ، هكذا يحول الأفارقة الأوراق النقدية إلى أموال باستعمال المشوار ، النهار اليومي 2010/12/18 نقلا عن

الموقع www.ennaharonline.com/ar/?news=70915 (تاريخ التصفح : 2015/05/05)

3 ابراهيم . ل ، نفس المرجع .

4 تكون الجزائر وجهة للمهاجر الغير الشرعي خاصة الأفارقة بنية الاستقرار فيها لتأقلمه مع الوسط البيئي و المجتمعي فيها وخاصة في مناطق الجنوب أين يتواجد الكثير من الافارقة المتسولين إلى الجزائر بطريقة غير قانونية لتشابه الإقليم الجغرافي والمناخ بين دولة الأصل والجزائر في الصحراء، وقد يكون الاستقرار مؤقتا بهدف جمع الأموال اللازمة من أجل القيام بهجرة غير شرعية أخرى إلى بلد المقصد وبذلك تكون الجزائر هنا بلدا للعبور لا للمقصد.

- وجود اضطرابات في ميدان التنمية الاقتصادية تؤثر في عملية التحكم في برامج التمويل بالنسبة للموارد الضرورية لتلك المناطق الحدودية خاصة.
- ارتفاع نسبة البطالة لمواطني الجزائر نتيجة ارتفاع العمالة الأجنبية غير الشرعية وتقديمهم لخدمات بأثمان وأجور زهيدة.
- إضعاف العملة الوطنية وتدهور قيمتها يؤثر سلبا على اقتصاد الجزائر.
- ارتكاب جرائم تمس باقتصاد الدولة كالتهرب الضريبي، جريمة عدم التصريح بالعمال، التزوير، التهريب بكل أنواعه، غسل الأموال...
- الاخلال بآليات سوق العمل وبالتالي عدم الاكتراث بالمستوى المهني للعامل المراد تشغيله ولا بخبرته ومؤهلاته مما يولد اختلال التوازن بين العرض والطلب بمعنى تغليب الكم على الكيف بسبب الأجور المنخفضة للعمالة المتسللة بطريقة غير شرعية.
- استنزاف ثروات البلاد بطريقة غير قانونية من خلال تهريب المواد الغذائية والأولية كالوقود عبر الحدود التونسية الجزائرية، وبعض المواد الغذائية عبر الحدود المالية والنيجيرية وغيرها.¹
- أما فيما يتعلق بنتائج المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري هي قليلة جدا، حسب اعتقادي أن الخزينة العمومية للدولة الجزائرية ستكفها مسألة ارجاع المهاجرين الجزائريين بعد طردهم أو ترحيلهم إلى الجزائر مبالغ مالية باهظة مما سيؤثر على اقتصاد الدولة من خلال صرف أموال هي بحاجة لها في مشاريع أخرى بدل من صرفها على تذاكر النقل.

المطلب الثاني: انعكاساتها على الجانب الأمني

إن توافد المهاجرين غير الشرعيين خاصة منهم الأفارقة إلى الجزائر أصبح يثير مخاوف الدولة بسبب النتائج التي سببها عن هذا التوافد المتزايد في كل مرة خاصة في الآونة الأخيرة التي ارتفعت فيه نسبة دخول الأفارقة بطريقة غير شرعية إلى بلادنا بسبب الأزمات الأمنية التي تعيشها بلادهم.

حسب اعتقادي بالنظر إلى الانتماء العرقي للمهاجرين غير الشرعيين سواء الأفارقة أو غيرهم، يمكن لهم العمل بشتى الوسائل وبتهريب جهات أجنبية من أجل إشعال نار الفتنة بالجزائر وجرها إلى حرب أهلية أو إدخالها فيما يسمى بالربيع العربي، خاصة وأن هناك الكثير من الأفارقة دخلوا إلى الجزائر من أقليات تارقية، كان بإمكانهم تصدير أفكارهم ومعاناتهم من استبداد أنظمتهم ومحاولة

1 محمد امين زاوي و من معه ، المرجع السابق ، ص ص 32، 33.

التأثير على الأقلية التارقية في الجزائر من أجل بناء دولة تارقية والانفصال عن الجزائر وإلا تم اللجوء إلى الحرب، نفس الأمر بالنسبة للمجموعات الأخرى المتواجدة في الوطن من أمازيغ، الشاوية، بني ميزاب ومحاولة اشعال نار الفتنة بينهم واللجوء إلى حرب عرقية فهذا يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني للبلاد.

إضافة إلى امكانية اشعال الفتنة في الجزائر، فإن تمركز جماعات المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر ساعد على القيام بعدة جرائم وظهور نشاطات غي قانونية تضر بمصلحة البلاد، والمجتمع. من بين الجرائم التي يقومون بارتكابها هي جرائم تهريب المخدرات إلى الجزائر وبيعها للشباب الجزائريين، مع وجود أشخاص يقدمون لهم تسهيلات لتميرها إلى الجزائر وهم ما يسمون بالجماعات المنظمة ممن لهم خبرة في الاجرام خاصة التهريب، وتتمثل هذه المخدرات في الهيروين، الكوكايين... وغيرها، وغالبا ما تكون من النوعية الرديئة، أما عن طرق تهريبها فمن خلال التريص الذي أجريناه بكل من مديرية الشرطة القضائية وشرطة الحدود، فقد شرح لنا المشرف عن التريص عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود عن الطرق المستعملة في التهريب وهي إما اخفاءها في المناطق الحساسة في الجسم أو ابتلاعها على شكل كبسولات لتستقر في بطن المهاجر غير الشرعي، وأحيانا يستخدم مهربي المهاجرين غير الشرعيين سياراتهم وإخفاء تلك السموم في أماكن لا يستطيع أحد الوصول أو حتى الشك على أنها موجودة هناك.¹

إن ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر من أجل العبور إلى الضفة الأخرى من دول أوروبا، حتما سيؤدي إلى استعانتهم بشبكات التهريب من أجل نقلهم سواء برا أو بحرا إما عن طريق الحدود الجزائرية المغربية (عن طريق البر) لنقلهم فيما بعد إلى اسبانيا أو عن طريق المنافذ البحرية من الجزائر إلى ايطاليا، فرنسا أو اسبانيا وهذا للقرب الجغرافي. إن كثرة المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في التنقل إلى الدولة المستقبلة سيفتح المجال لظهور عصابات ومافيا جديدة لتهريبهم مقابل مبالغ مالية تتفاوت من شبكة إلى أخرى، تتمركز شبكات التهريب في المناطق الحدودية خاصة في صحراء الجزائر، ومغنية القريبة من الحدود المغربية، أما بالنسبة لمهربي المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود البحرية فينتشرون في المناطق الساحلية الكبرى كوهان، مستغانم وغيرها.²

1 من الشروحات التي تم تقديمها من طرف عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود بالدار البيضاء، اثناء فترة التريص بتاريخ: 2015/02/08.

2 عقيلة ديابة ، المرجع السابق ، بدون صفحة .

لقد أشار عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود أن شبكات التهريب تتكون من أشخاص وتوزع الأدوار بينهم، إذ يوجد المنظم، المزور، الممرر، الناقل، الآوي، القائم بالاتصالات الدولية بين شبكات التهريب الدولية في حال وجودها.¹

ومن هنا يرى البعض هناك ارتباط كبير بين الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين غير الشرعيين أو البشر بصفة عامة، إذ أن غالبية المهاجرين السريين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدولة التي يرغبون الاستقرار والعيش فيها وذلك مقابل مبلغ مالي.²

الشكل 01³ : بيان نموذجي لشبكة مختصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين بتمنراست



من خلال الشكل الموضح اعلاه نلاحظ ان الهجرة غير الشرعية تؤدي فعلا الى تكون شبكة منظمة من مافيا التهريب ، يتراسها راس العصابة و هو المنظم و مجموعة من الاشخاص توزع عليهم الادوار من مزور ، ممول، ممرر، الآوي... الخ . و مع تقدم التكنولوجيا الحديثة اصبحت تلك

1 أنظر الى الشكل رقم 03 الموضح في الصفحة الحالية .

2 عبد الله بن سعود السراي، مكافحة الهجرة الغير المشروعة العلاقة بين الهجرة المشروعة وجريمة تهريب البشر، ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية الدولية حول الهجرة الغير الشرعية و جريمة تهريب البشر بمركز الدراسات والبحوث بالجامعة، الرياض ، صفر 1433هـ ، ص 61.

3 المصدر : من بين الوثائق المسلمة لنا اثناء فترة التريص (2015/02/08) بمديرية شرطة الحدود الدار البيضاء

الشبكات تستعين بأحدث وسائل الاتصال و جلب المعلومات لتفادي الاصطدام مع شرطة و حراس الحدود .

كما تقوم عصابات التهريب غالبا بنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر المنافذ البحرية باستخدام قوارب إما أن تكون صغيرة تقليدية أو مجهزة بأحدث التقنيات وذلك حسب كل شبكة.¹

يستعمل المهربين أحيانا بعض الوثائق المزورة، أو انتحال صفات غير، كما يستعين أحيانا المهرب ببعض الأشخاص العاملين في الموانئ الجزائرية مقابل مبالغ مالية.²

ومن جهة أخرى يمكن لشبكات تهريب البشر استغلال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين و ربطهم بالجماعات الإرهابية والقيام بأعمال العنف والتخريب ونشر الرعب في الدولة.

يعتبر الارهاب من الجرائم والظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدولة عامة والمجتمع خاصة، إن المهاجرين غير الشرعيين سواء كانوا من الجزائريين الذين ينقلون بطريقة غير قانونية إلى الدولة المستقبلية، أو كانوا أفارقة وآسيويين وغيرهم تسفلوا إلى الجزائر، فيكمن خطر الأول أي الجزائريين في امكانية تحويلهم ونقلهم من أجل تجنيدهم في الدول التي تعرف انتشار الارهاب فيها والتنظيمات الاسلامية المتطرفة كأن يتم تحويلهم إلى سوريا من أجل القتال مع داعش أو إلى ليبيا أو حتى إلى القاعدة في مالي وغيرها من الدول، فهذا سيؤثر على رؤية الغرب للجزائر على أنها دولة مصدرة للإرهاب وهي في الحقيقة ضحية شبكات تهريب واستغلال البشر والتي تتكون من أطراف أجنبية.

كذلك الأمر بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة وغيرهم المتواجدين في الجزائر يشكلون خطرا ففي الآونة الأخيرة. أوقعت قوات الأمن الجزائرية مجموعتين من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين يشتبه في انتماءهم إلى شبكة إرهابية، على خلفية تلقيهم تدريبات شبه عسكرية في معسكرات لتجميعهم قبل ترحيلهم إلى مناطق النزاع، منهم 28 تم توقيفهم في ولاية تبسة، و 16 آخرون بولاية

1 عبد الله بن سعود السراني ، نفسه المرجع ، ص61

2 أسماء. ب، ملف تهريب المهاجرين الى الخارج أمام القضاء قريبا، جريدة النهار، مقال نشر بتاريخ: 30/07/2014 ، منقول من الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/affaires_et_tribunaux/216652، تم التصفح بتاريخ : 2015/05/05 .

الطراف الحدوديتين مع تونس وذلك من أجل نقلهم إلى ليبيا من أجل القتال، وهذا حسب ما ورد في جريدة الاسلام اليوم¹.

كما أنه يمكن لهذه الشبكات الارهابية استغلالهم في عملية جمع المعلومات والاستفادة من أرباح المهربين وتلقي الدعم في شراء الأسلحة، كما تقوم أيضا بتهريب الأسلحة نحو الجزائر خاصة عبر الحدود الليبية فخلال عام 2004 قد تم افشال عملية ادخال 200 قطعة سلاح خفيف، 17 قطعة سلاح جماعي صنف هاون ورشاشات وقاذفات وقنابل، 190 مسدس رشاش وغيرها من الأسلحة وهذا من قبل جماعات ارهابية تابعة للجماعات السلفية للدعوة والقتال بمالي إذ قامت بالتسلل عبر الحدود الجزائرية ناحية تمنراست، وقد فشلت في ذلك بفضل قوات الجيش الوطني الجزائري الذي تصدى لهذه الجريمة.²

إضافة إلى هذه الجرائم، هناك جرائم أخرى يرتكبها خاصة الضرب والجرح، السب والشتيم، اللجوء إلى التسول فمؤخرا انتشرت في الشوارع والأحياء الجزائرية ظاهرة التسول التي يلجأ إليها المهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة، اللجوء إلى الشعوذة والنصب والاحتيال.

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية

إن الهجرة غير الشرعية لها تأثير وتشكل خطرا على الأمن الاجتماعي للدول ومن بين نتائجها:³

- التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي.
- معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له.
- زيادة الضغط على الخدمات والمرافق في مناطق العمل.
- المشكلات النفسية والاجتماعية التي تظهر نتيجة التباين بين المجتمعات.
- ظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى فيها الخدمات الضرورية.

1 أمين قاسمي ، الأمن الجزائري يحقق في تورط مهاجرين أفارقة مع شبكات تجنيد مقاتلين بليبيا وتونس، جريدة السلام ،بتاريخ 26/04/2015

2 ساعد رشيد، نفس المرجع ، ص 90

3 عبد الله بن سعود السراتي، نفس المرجع، ص ص60،61

- دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.

- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.

بالنسبة للجزائري فإن انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجانب الاجتماعي والثقافي عليها يأتي من الجهتين: من ناحية المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الذين يتسللون إلى الخارج فيتمثل تأثيرها على الجزائر من خلال عدة صور من بينها أن المهاجر غير الشرعي سيعمل جاهدا لتسوية وضعيته غير القانونية في بلاد المهجر ، فيقوم بالزواج من أجنبية أو المتجنسة بجنسية البلد المستقبل من أجل تسوية إقامته، وبما أن هناك اختلاف في الثقافات والهويات، يمكن للزوجة الأجنبية أن تؤثر على زوجها الجزائري ويصبح يتشبع بثقافة بلد زوجته وخاصة بعد ما يتحصل على الجنسية وفي حالة إنجاب الأطفال فإنه حتما سيتلقون التربية والتعليم حسب بلد جنسية الأم وبالتالي له انعكاسات أو آثار هي التخلي عن القيم الإسلامية والهوية الإسلامية والتدين بغير الديانة، تلقي القيم الأخلاقية لبلد والدتهم وليس والدهم.

تشير الاحصاءات لسنة 2002 على أن مؤشر الزواج المختلط بين جزائريين وفرنسيات بلغ 25%¹.

اما بالنسبة للانعكاسات الصحية ،فالمهاجر غير الشرعية لما يتسلل الى الجزائر و يستقر فيها قد يكون مصابا بأمراض خطيرة كالايبولا، او السيدا و غيره من الامراض

اما بالنسبة لجانب البيئة ، ان الهجرة غير الشرعية التي زادت مؤخرا في الجزائر ، فالكمل لاحظ ما أحدثه اولئك المهاجرين غير الشرعيين بالمحيط البيئي في الجزائر كرمي القمامات ، و تلويث الاماكن التي يفترشونها اما للمبيت او التسول ،فاصبح المحيط البيئي للجزائر ملوثا جراء تلك التصرفات .

1 فايزة ختو، نفس المرجع، ص 124

خلاصة الفصل:

منذ سنوات عدة و الجزائر تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية ، ففي بداية الامر كانت نسبة المهاجرين السريين الجزائريين الذين تسللوا الى اوروبا كان في ارتفاع متزايد نتيجة الوضعية الامنية والاقتصادية التي كانت سائدة ، و لم تكن هنالك هجرة اجنبية كبيرة الى الجزائر . خلال السنوات الاخيرة ارتفعت نسبة الهجرة غير الشرعيين من طرف الاجانب الى الجزائر و انخفضت نسبة الهجرة السرية الى الخارج من طرف الجزائريين و حتى انها اصبحت دولة يستقر فيها المهاجرين السريين الأفارقة و الصينين نتيجة الاستقرار الامني و الاقتصادي و السياسي و لم تعد تستعمل كمنطقة عبور كما كانت عليه في السابق .

كلما كانت دولة الاصل او المقر تعاني من ازمات امنية و سياسية و اقتصادية و كلما كان المواطن فيها يعاني من مشاكل اجتماعية ثقافية ، كلما زادت رغبته في الهجرة سرا و هذا ما تعاني منه الجزائر خاصة على مستوى الساحل الافريقي مقبرة الازمات و القنبلة الموقوتة التي يتدفق منها الاف المهاجرين سنويا الى الجزائر بغية الاستقرار هذا ما حولها الى ضحية الهجرة السرية . ان هذه الظاهرة لها انعكاسات على الدولة الجزائرية و تمس الامن الانساني و الامن المجتمعي و من انعكاساتها انعدام الامن الاقتصادي و الاجتماعي و غيرها . ان الدولة الجزائرية تسعى جاهدة الى التصدي لهذه الظاهرة من خلال استراتيجيتها الامنية الشاملة لجميع الجوانب و الابعاد الامنية .

**الفصل الثالث : الاستراتيجية الأمنية
لمكافحة الهجرة غير الشرعية في
الجزائر**

تشكل الهجرة غير الشرعية في الجزائر مصدر قلق و خوف امني ، لخطورة انعكاساتها على امن البلاد و استقرارها ، خاصة تلك الهجرة السرية الاتية من دول افريقيا و الدول التي تعرف توترا و أزمات امنية حادة ، اذ اصبحت هذه الظاهرة على علاقة بجرائم تديرها شبكات اجرامية محترفة و متابعة لكل التطورات الحاصلة على الساحة الدولية .

نظرا لتلك الانعكاسات و غيرها سعت الجزائر و مازالت تسعى الى تطوير استراتيجيتها الامنية للحد من الهجرة غير الشرعية و بالتالي الحد من اثارها السلبية التي يمكن ان تؤدي الى حالة الفوضى و اللامن في الجزائر . و عليه فانه من خلال هذا الفصل سنقسم دراستنا الى ثلاثة مباحث ، اذ نتناول في المبحث الاول الاليات التي رسمتها الدولة من اجل علاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، كاليات الاقتصادية، الاليات القانونية ، و الخطط التوعوية التحسيسية . اما من خلال المبحث الثاني سنتناول الاجهزة الامنية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، المتواجدة على الحدود البرية و الحدود البحرية ، بالإضافة الى تلك المنتشرة عبر الدوائر و الولايات و في المناطق الشبه الحضرية . أما في المبحث الثالث سنتناول اوجه الشراكة و التعاون في شكله الثنائي و المتعدد الاطراف بين الجزائر و الدول الاجنبية في اطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الاول: آليات الحد من الهجرة غير الشرعية

عرفت الجزائر موجات تدفق هائلة من المهاجرين غير الشرعيين إليها من جنسيات مختلفة آسيوية، أفريقية وغيرهم، كما أنها لم تسلم من الهجرة السرية لمواطنيها نحو أوروبا خاصة، وهذا راجع إلى عدة عوامل: اقتصادية واجتماعية، سياسية يعاني منها الطرفين بمختلف شرائحه وأعمارهم، وما ساهم في ذلك هو الموقع الجغرافي الهام للجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط، وكذا المساحة الشاسعة وتنوع وتعدد حدودها الثلاث. بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية من الجانبين سواء من الداخل إلى الخارج أو العكس صحيح التي لها تأثير على الأمن الشامل للبلاد، فلهذه الأسباب سارعت الجزائر إلى اتخاذ استراتيجية مبنية على رسم خطة أمنية شاملة لجميع المجالات بغرض الحد من التدفق المتزايد للمهاجرين السريين إلى الجزائر، وكذا محاربة الهجرة السرية للجزائريين نحو الخارج.

المطلب الأول: الآليات القانونية.

جاء المشرع الجزائري بعدة آليات قانونية هدفت إلى تجريم الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال ادراج عقوبات جزائية ومالية تطل كل جزائري أو أجنبي يغادر اقليم الجزائر بطريقة غير قانونية، بالإضافة إلى محاربة شبكات تهريب المهاجرين السريين، تتمثل المعالجة القانونية فيما يلي:

1- الهجرة غير الشرعية من منظور القانون البحري:

كانت بداية المعالجة القانونية لمسألة الهجرة غير الشرعية من خلال القانون المعدل والمتمم رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 المعدل والمتمم للأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 والخاص بقانون البحري. فمن خلال نص المادة 485 منه تجد أن المشرع الجزائري يعاقب الريان الذي لا يقوم بإسعاف شخص في حالة ضياع أو غرق في عرض البحر دون تعريض أعضاء سفينته إلى الخطر بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات بالإضافة إلى الغرامة المالية وفي حالة الوفاة لذلك الشخص تكيف الجريمة جنائية وتصل عقوبتها إلى السجن 10 سنوات.¹

أما المادة 545 من نفس القانون، نجد أن المشرع الجزائري يعاقب كل شخص تسرب إلى السفينة خلصة بغية القيام برحلة، وكل مساعد من أحد أعضاء السفينة قد قدم خدمة، ومهربي المهاجرين

1 أنظر المادة 485 من الأمر 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المعدل والمتمم بالقانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 المتضمن القانون البحري.

السريين بعقوبة من 6 أشهر إلى 5 سنوات وغرامة مالية مع مصاريف تحمل السفينة لمصاريف طرد الأجنبي.¹

من خلال المادتين نلاحظ أن المشرع الجزائري حاول تقديم معالجة قانونية لمسألة الهجرة السرية ولكن المادة الأولى تخص عقوبة بريان السفينة وتحميله المسؤولية التامة في حدوث أي ضرر جسماني للمتسلل إلى السفينة وبالتالي هذه المادة لا تعالج الهجرة غير الشرعية، أما المادة الثانية جاءت غامضة كون أن قرار الطرد يمس الأجنبي وبالتالي المشرع لا يعاقب المهاجر السري الجزائري، ومن جهة أخرى تم التركيز على مهربي المهاجرين غير الشرعيين.

2- الهجرة السرية من منظور القانون 11/08 المؤرخ في 25 جويلية 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها:

أولت الجزائر عناية بالغة لقضية الأجانب وهذا من عهد الاستقلال فوضعت السلطة المختصة ترتيبات قانونية تنظيمية مختصة تنظم حركة الأجانب وإقامتهم في الجزائر وهذا من خلال نص تشريعي صادر بتاريخ 21 جويلية 1966 المتضمن للأمر 2011/66، ولكن بعد مضي 41 سنة وبعد ظهور العولمة وتطورها أصبح هذا القانون لا يواكب التغيرات الحاصلة في العصر الحالي، إضافة إلى ازدياد تدفق المهاجرين إلى الجزائر سواء شرعيين أو غير شرعيين أصبح من الضرورة تعديل القانون وهكذا جاء القانون الجديد 11-08 المؤرخ في 25 جويلية 2008 ، تضمن 52 مادة توزعت على تسعة فصول،² من أهم النقاط التي تناولها هذا القانون:³

1- مراجعة شروط تسليم بطاقة المقيم.

2- تخفيف مدة الصلاحية حسب مدة التكوين أو عقد العمل.

3 - استعمال اقامة الأجانب لمدة أطول حيث تصل صلاحية بطاقة المقيم إلى 10 سنوات.

4- عدم فقدان صفة المقيم إلا بعد سنة كاملة من الغياب عن التراب الوطني.

1 نفس القانون السابق

2 من الشروحات التي قدمها لنا احد عمداء الشرطة خلال فترة التبرص بمديرية الشرطة القضائية حول مناقشة القوانين

المنظمة للأجانب في الجزائر (تم بتاريخ: 2015/02/04)

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 11-/08 المؤرخ في 25 جويلية 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم، الجريدة الرسمية عدد 36، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.

5- التصريحان في حالة التعامل مع الأجانب في آجال محددة جدا، ونصوص أخرى هدفها حماية الأجنبي من أي خطر.

6- تجريم العبور غير الشرعي للحدود وتشديد العقوبة على من يسهل أو يساعد على الهجرة غير الشرعية وأهم من ذلك:

انشاء مراكز استقبال للإيواء المؤقت للرعايا الأجانب في وضعية غير قانونية في انتظار ابعادهم إلى بلدهم الأصلي.¹

تتمثل آليات معالجة الهجرة غير الشرعية من خلال هذا القانون من خلال ما يلي:

أ - تنظيم دخول وخروج الأجانب: يضبط هذا القانون اجراءات دخول وخروج الأجانب وكذا تنقلاتهم داخل إقليم القطر الجزائري ، وجاء هذا القانون من أجل الحد من التسلسل غير الشرعي عبر الحدود خاصة الجنوبية وما يترتب عنها من أعمال إجرامية خطيرة بالإضافة إلى تنظيم شروط إقامته.

ب- تجريم الحصول على بطاقة المقيم: هي احدى الطرق الاحتمالية التي يلجأ إليها المهاجر غير الشرعي للحصول على جنسية الدولة التي استقر فيها وذلك عن طريق ابرام عقد زواج أو ما يعرف بالزواج الأبيض من أجل تسوية وضعية القانونية وقد نصت عليه المادة 48 من قانون 11/08.²

ج - معاقبة كل شخص يقوم بعملية تسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو اقامة أو خروج أجنبي من الجزائر بطريقة غير قانونية مع تشديد العقوبة في حالات خاصة كحمل السلاح، أو استعمال وسائل النقل والاتصالات والتجهيزات الخاصة وغيرها

د - تجريم الإقامة غير الشرعية بالنسب للأجنبي وذلك بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين مع غرامة مالية.

هـ - التصريح بإيواء أو تشغيل أي أجنبي وإلا تم تحريض الآوي أو المشغل لعقوبة جزائية.³

و- حالات الإبعاد والطرده إلى الحدود:

في الأصل يجوز للمهاجر أو الأجنبي مغادرة اقليم الدولة الجزائرية متى توفرت الشروط القانونية لذلك المنصوص عليها في القانون السالف الذكر، وتكون مغادرته بإرادته سواء انتهت مدته القانونية

1 نفس القانون السابق

2 أنظر المادة 48 من القانون 11/08.

3 انظر المادة 29، 49 من القانون 11/08.

أو لم تنته. غير أنه هناك حالات يتم فيها المغادرة بطريقة إجبارية تلجأ إليها السلطات الخاصة وتتمثل في:

01/ حالة الإبعاد عن الإقليم: الإبعاد يقصد به إجراء إرادي تتخذه الدولة في حق الأجنبي المقيم على إقليمها من أجل مغادرته في أجل قصير وإلا تم إجباره على ذلك، تضمنت المادة 30 حالات الإبعاد عن الإقليم و التي تتمثل في :

- إذا كان الأجنبي يشكل تهديدا للنظام العام أو لأمن الدولة أو محكوم عليه قضائيا بجناية أو جنحة. أما في حالة الإقامة غير القانونية حالته هي:

- صدور قرار من وزير الداخلية بإبعاد الأجنبي المقيم بطريقة غير شرعية في حالة سحب بطاقة المقيم لعدم استقاءها الشروط القانونية لتسليمها له، أو أنه ثبت حصولها بطريقة احتيالية كالزواج الأبيض.¹

- الحكم على الأجنبي بالمنع من الإقامة بالإقليم الجزائري وفي حالة صدور حكم جزائي يستكمل عقوبته ثم يبعد.²

02/ حالة الطرد:

هو إجراء إداري تطبقه مصالح الأمن من خلال طرد الأجنبي المقيم بطريقة غير شرعية أو التسلل للإقليم الجزائرية بنفس الطريقة خارج التراب الوطني. وتتضمن حالات الطرد إلى الحدود أيضا:

- العامل غير الشرعي، العامل الذي انتهت مدة إقامته ومدة عمله.

- قيام الأجنبي بممارسات لا أخلاقية، أو تمت ادانته بأفعال يعاقب عليها القانون كالدعارة، السكر العلني وغيرها من الجرائم، ممارسة أعمال الجوسسة والمخابراتية.

ويستفيد الأجنبي الذي صدر في حقه قرار الطرد أو الإبعاد في مهلة قدرها 48 ساعة إلى 15 يوما من تاريخ تبليغه بقرار الطرد أو الإبعاد من تقديم الطعن على ذلك أو رفع دعوى قضائية حسب كل حالة.³

¹ انظر المادة 30-3 من القانون رقم 11/08.

² انظر المادة 42 من نفس القانون.

³ انظر إلى الفصل السابع المتعلق بالإبعاد والطرود غير الحدود، من نفس القانون السابق

الجدول 02 : يوضح حالات الطرد و الإبعاد خارج التراب الوطني

الطرد خارج التراب الوطني .

الأسباب	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	المداسمي الأول 2010
الهجرة السرية	121	59	72	34
العبور غير الشرعي	48	22	56	15
أسباب أخرى	32	36	54	23
المجموع	201	117	182	72

الإبعاد خارج التراب الوطني .

الأسباب	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	المداسمي الأول 2010
الهجرة السرية	10782	6816	10349	4855
الإقامة غير الشرعية	263	421	660	345
العبور غير الشرعي	37	30	39	19
أسباب أخرى	25	57	38	13
المجموع	11107	7324	11086	5232

المصدر : فائزة ختو، المرجع السابق ، ص 55

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا حالات الإبعاد التي قامت بها السلطات الجزائرية، فخلال سنة 2007 حوالي 11107 مهاجر غير شرعي وتلاحظ انخفاض خلال سنة 2008 إذ أبعدت حوالي 11086 مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم. اما احصائيات الطرد للمهاجرين غير الشرعيين تختلف من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الدور الذي تقوم به السلطات المختصة من خلال تبني استراتيجيتها الأمنية في الميدان القانوني ، ففي سنة 2008 بلغت عدد حالات الطرد 117 حالة لترتفع 2009 إلى 182 حالة.

03- الهجرة غير الشرعية من منظور قانون العقوبات الجزائري 01-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009:

لقد جرم المشرع الجزائري ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال قانون العقوبات رقم 09/01، إذ نجد أن المادة 175 مكرر 1 تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر مع غرامة مالية أو بإحدى العقوبات الجزائية أو المالية كل جزائري أو أجنبي مقيم في اقليم الجزائر قد يغادرها بصفة غير شرعية عن طريق الحدود البرية أو الجوية أو البحرية اما بانتحال هوية غير، استعمال المزور أو أي وسيلة احتيالية. كما نص نفس القانون في مواده 303 مكرر 30 إلى المادة 303 مكرر 41 على معاقبة كل من ساعد أو ساهم في تهريب المهاجرين.¹

1 محمد زاوي أمين، المرجع السابق، ص ص39،40.

وحسب الاحصائيات الواردة بموقع الدرك الوطني الجزائري، فقد تم معالجة 1858 قضية للمهاجرين السريين نحو الجزائر خلال سنة 2012 وتقديمهم للعدالة أما خلال سنة 2013 انخفض العدد إلى 1787 حالة، أما بالنسبة لحالات الهجرة السرية نحو الخارج، فتم توقيف خلال سنة 2012 حوالي 99 حالة، وفي سنة 2013 ارتفع العدد إلى 258 حالة منهم جزائريين وأفارقة.¹

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

بالرجوع إلى أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر نجد أن العوامل الاقتصادية تأتي في صدارة مسببات الهجرة غير الشرعية سواء بالنسبة للجزائري الذي ترك بلده من أجل الهجرة إلى الخارج، أو بالنسبة للأجنبي الذي يأتي إلى الجزائر ويستقر فيها بطريقة غير شرعية. إن الجزائر تسعى جاهدة إلى محاربة كافة التهديدات الأمنية التي يكون مصدرها خاصة السبب الاقتصادي منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى الخارج و لذلك وضعت مجموعة من البرامج وكانت أولى تلك البرامج المخطط الثلاثي (2001،2004)، يليها برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج الخماسي (2010-2015).

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: (2001-2004)

هو برنامج قصير المدى اتبعته الحكومة من أجل مكافحة الفقر وخلق مناصب للشغل وكذا ضمان التوازن الجهوي واحياء الفضاء الاقليمي، امتد على أربعة سنوات، خصصت الحكومة له مبلغا قدره 59.5 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار بهدف دعم الانعاش الاقتصادي وقد وزعت هذه المبالغ المالية² كما يلي:

كما أن المبلغ المخصص للدعم يتوقف عند المبلغ السالف ذكره بل قامت الحكومة بتخصيص غلاف مالي آخر ليصل في النهاية إلى مبلغ إجمالي نهائي قدره 1216 مليار دج (16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع تنموية جديدة.³

1 حصيلة نشاطات وحدات الدرك الوطني خلال سنتي 2012،2013 في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية أنظر إلى الموقع:

قسم المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام www.mdn.d2 (تصفح بتاريخ: 01/05/2015)

2 حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2000-

3 **2014**، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية علوم الاقتصاد و التسيير ،

جامعة أكلي محند ولحاج البويرة - 2013/2014، ص 83

3 حسناء كرميش ، المرجع السابق ، ص75 .

الجدول رقم 03 : يمثل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001/2004

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	البيان
8.6	45	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة و الصيد البحري
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	201.5	تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2	تطوير و تنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 333.

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا أن الحكومة خصصت نسبة كبيرة من الدعم لتقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي بمبلغ قدره 20015 مليار دج أي ما نسبته 40% ثم تليه التنمية المحلية بمبلغ مقدر بـ 114 مليار دج أي ما نسبته 21.7، أما باقي الإصلاحات كانت بنسب متفاوتة. يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للبلاد من خلال الاهتمام على الجوانب الآتية:¹

- 1- دعم النشاطات الانتاجية المتعلقة بالنشاط الفلاحي وذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وذلك عن طريق تكثيف الانتاج الفلاحي، تحسين النوعية معالجة ديون الفلاحين وغيره. أما في ميدان نشاط الصيد البحري والموارد المائية فتم تخصيص مبلغ مالي قدره 9.5 مليار دج من أجل تحسين هذا القطاع.
- 2- التنمية المحلية والبشرية وذلك من خلال المشاريع المرتبطة بالطرق، تطهير الماء والمحيط، انشاء البنى التحتية للاتصال وغيرها وكذا التشغيل والحماية الاجتماعية ومحاولة القضاء على البطالة.
- 3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي من خلال برامج السكن والتجهيزات الهيكلية لل عمران، احياء الفضاءات الريفية وغيرها.
- 4- تنمية الموارد البشرية، خصص لها مبلغ وقدره 90.3 مليار دج، تم اختيار مشاريعه وفقا لحاجيات السكان وتم الاهتمام بالبرامج التعليمية

1 كريم زومان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2002، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر : العدد 7، 2010، ص ص 201-203.

ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج تذكرة تحقيق استثمار إيجابي بقيمة 40 مليار دينار ج، تراجع نسبي في البطالة من 29% إلى 24%، إنشاء آلاف من المنشآت القاعدية وتسليم سكنات جاهزة للمواطنين.¹

من خلال المعطيات القاعدية السابقة يتضح لنا أن الحكومة عملت جاهدة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية للبلاد من خلال تحسين العديد من الخدمات الاقتصادية، استطاعت أن تحقق إلى حد ما مخلفات الأزمة الاقتصادية التي كانت سببا في الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو الخارج ولكن لم تحقق استراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس جاء المخطط الثاني.

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)

هو برنامج تكميلي لدعم النمو، انتهجته الحكومة من أجل مواصلة مجهوداتها فيما يتعلق بإنعاش النمو وتكثيفه في جميع المجالات بالإضافة إلى اعتماد برنامجين خاصين بالجنوب والهضاب العليا وخصصت مبلغا ماليا قدره 200 مليار دولار.²

لقد خصص البرنامج دعما ماليا نسبته 45% بالنسبة للبرامج المتعلقة بتحسين ظروف معيشة السكان، و 40% لبرامج تطوير المنشآت الأساسية، ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل، خصص مبلغ 11 مليار دولار لإنجاز الطريق السيار شرق - غرب.³

يليه في المرتبة الثالثة من حيث الدعم ما يسمى ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% ويشمل كل من قطاعات الفلاحة، الصناعة، الصيد، السياحة، أما برنامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب فقد خصص لها مبلغا ماليا قدره 20 مليار دولار.⁴

حظيت التنمية البشرية باهتمام كثير في سياسة الدعم التكميلي والتي شملت هي الأخرى قطاعات عديدة منها القطاع الحي، مجال الإسكان من خلال توفير مساكن في اطار السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي، البيع بالإيجار وغيره.⁵

ان للتنمية البشرية دور كبير في تخفيض معدلات الهجرة غير الشرعية ، من خلال توفير و تطوير كافة متطلبات الحياة و ما يحتاجه الفرد من مسكن و مرافق صحية و غير ذلك ، فلما وفرت الدولة الجزائرية من خلال هذا البرنامج كل ما يحتاجه البشر من اساسيات الحياة ، فحتمت ادت الى تقليل و لو بنسبة طفيفة من حركة الهجرة غير الشرعية للجزائريين الى الخارج.

1 كريم زومان ، المرجع السابق، ص 204.

2 سيلام حمزة ومن معه، المرجع السابق، ص 86.

3 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010، ص 87.

4 نفس المرجع ، ص 79.

5 نقلا عن: سيلام حمزة ومن معه، المرجع السابق، ص 88، 89.

أما النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البرنامج هو الخروج من شبح المديونية ، إذ وصلت قيمتها خلال سنة 2009 إلى 1.5 مليار دولار.¹

بالإضافة إلى ارتفاع احتياط النقدي الجزائري خلال نفس السنة ليصل إلى 148.91 مليار دولار.² أما مناصب الشغل فلقد شهدت الفترة 2005 - 2009 توفير كم هائل من مناصب الشغل لتعدد وتنوع الاستثمارات المستحدثة وذلك بعدد اجمالي قدره 5031692 منصب شغل ، واستفاد لهذا الدعم من انجاز وتوزيع حوالي 1045269 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وغيرها من المشاريع المنجزة في كل القطاعات، الصحة، التربية...³

03- برنامج التنمية الخماسي (2009 - 2014)

يهدف هذا البرنامج إلى اعادة اعمار وطني مكمل للبرامج السابقة، وقد خصص غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار)، وجاء ليشمل شقين من الأعمال وهي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بمبلغ قدره 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار.⁴ وقد خصصت أغلفة مالية لمختلف القطاعات: 40% لتحسين التنمية البشرية ، و 40% أيضا لتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.⁵

إن هذا البرنامج من خلال ما تضمنه من غلاف مالي ضخم فهو موجه بالدرجة الأولى للاستثمار وأنشأت مشاريع تسمح بتوفير مناصب شغل دائمة للشباب وبالتالي القضاء على البطالة بصفة تدريجية، كما فتحت باب الاستثمار وانشاء مشاريع للشباب من خلال القروض الذي تمنحها البنوك وهذا كله بهدف احداث الأمن الاقتصادي وبالتالي عزوف الشباب الجزائريين عن الهجرة غير الشرعية لما تتاح له كافة الفرص للعيش في الجزائر .

أما بالنسبة للمعالجة الأمنية الاقتصادية لظاهرة البطالة عن طريق محاربة تشغيل المهاجرين غير الشرعيين بطريقة غير قانونية في الجزائر، فكان ذلك عن طريق سن قوانين تنظيمية أشارت الدراسات أن أغلب المهاجرين السريين يفضلون العمل في الجزائر مؤقتا لتوفير مبلغ مالي إلى غاية تسوية

1 عبد الرحمن قومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 242.

2 نقلا عن: سيلا م حمزة ومن معه ، المرجع السابق، ص 87.

3 كريم زومان، المرجع السابق، ص 218، 220.

4 سيلا م حمزة ومن معه ، المرجع السابق، ص 91.

5 عبد الرحمن قومي، المرجع السابق، ص 314، 315.

وضعتهم أو من أجل جمع المال للدخول إلى أوروبا ولكن أغلبهم يفكرون في الاستقرار في الجزائر، وتوصلت مصالح الأمن أن 40% منهم يرغبون في ذلك.¹

لقد تم تنظيم العمالة الأجنبية في القانون الجزائري من خلال القانون رقم 10/80 المؤرخ في 11 يوليو 1981 والمتضمن تشغيل العمالة الأجنبية، وكذلك القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلاتهم وهي آلية قانونية من أجل محاربة التشغيل غير القانوني للمهاجرين السريين وكذلك جعل أولوية العمل للمواطنين الجزائريين وبالتالي القضاء على البطالة، ويترتب على مخالفة إجراءات التشغيل عقوبات جزائية ومالية.²

من خلال دراستنا السابقة لأهم الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تجد أنها تولي اهتماما بالغا بتحقيق الأمن الاقتصادي وهذا الظاهر من خلال البرامج الاقتصادية المنتهجة، ولكن في المقابل تجد أن هناك خلل في مسألة محاربة الهجرة غير الشرعية، كون أن الجزائر تعد كمنطقة عبور للمهاجرين السريين المتسللين إليها من دول تنتمي إلى القارتين الإفريقية والآسيوية خاصة، فيما تجد البعض الآخر يفضل الاستقرار في الجزائر، ونظرا لكون الجزائر قد حققت إلى نوع ما التنمية الاقتصادية من خلال انجاز مشاريع واستثمارات سواء في القطاع العام أو الخاص مما أدى إلى توفير مناصب الشغل للشباب الجزائري بهدف عدم هجرتهم سرا.

و في المقابل أمام فتح القطاع الاقتصادي الخاص هذا الأخير أصبح يعتمد على توظيف لهؤلاء المهاجرين السريين الاجانب مما أدى إلى تغيير فكرة العبور من طرفهم والعمل من أجل الاستقرار في الجزائر وفي هذه الحالة يجب على الدولة تقديم برامج توعوية لخطورة تشغيل المهاجرين السريين بطريقة غير قانونية ، وكذلك محاولة فرض الرقابة القانونية على هؤلاء، مع اشراك المجتمع المدني في ذلك.³

المطلب الثالث: البرامج التوعوية التحسيسية.

ان الحكومة الجزائرية تسعى دائما الى معالجة الظاهرة من خلال الاليات السابق شرحها ، و لم تكف بهذا الحد فقط ، بل تعمل على وضع برامج توعوية تحسيسية لكي لا يقع الشباب ضحية هذه الظاهرة الخطيرة ، كما ان للنخبة و المجتمع المدني و مؤسسات الدولة دور في ذلك .

1 نبيلة وحدي، الهجرة نحو الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، الجزائر : العدد 19، الجزء الأول، جامعة الجزائر ديسمبر 2010، ص 120.

2 رضا هميسي، آليات مكافحة الهجرة الغير الشرعية في التشريع الجزائري، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية ، السعودية ، بدون سنة ، ص 38.

3 حسناء كرميش ، المرجع السابق ، ص 76

فيما يتعلق بجانب الاعلام والاتصال، فنجد هذا القسم يولي أهمية بالغة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بجميع أشكالها.

ان العدد من الصحف تتحدث عن الظاهرة وتتناولها بشكل تحسسي توعوي لكي لا يغامر الشاب الجزائري أو الأجنبي وأن يفكر في الهجرة والتسلل بطريقة غير قانونية، فوصلت نسبة ظهور موضوع الهجرة غير الشرعية في جريدة الخبر في صفحتها الأولى إلى 29%، أما في صفحات الأحداث في جريدة الوطن باللغة الفرنسية بنسبة 29%.¹

كما تجد أن التلفزيون الجزائري أي الاعلام السمعي البصري هو الآخر يهتم بهذه الظاهرة من خلال بعض البرامج التلفزيونية فخلال سنة 2004 فازت الصحفية ليلى بوزيدي بأحسن تقرير عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر في مهرجان البحرين للبرامج التلفزيونية.

أما في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، تسعى الدولة والسلطات المختصة إلى تقديم دراسات لمعالجة الظاهرة ومنها الوصول إلى توعية الطبقات الجامعية المتواجدة في الوسط الجامعي ومحاولة تمرير رسالة توعوية عن مخاطر الهجرة السرية، ومن بين تلك الملتقيات العلمية نذكر الملتقى الوطني الثاني حول الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية ، دراسة حالة الجزائر المنعقد بتاريخ 25 و 26 ماي 2011 بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف.

1 حمزة قدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر - تحليل محتوى لعينة من الصحف-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2010-2011، ص 135.

المبحث الثاني: أجهزة الأمن المختصة في محاربة الهجرة غير الشرعية.

إن تعاضم انعكاسات ومخاطر الهجرة غير الشرعية على الجزائر خاصة على المستوى الأمني الداخلي فرض عليها تبني استراتيجيات أمنية داخلية من شأنها الحد أو التقليل من ظاهرة انتشار الهجرة غير الشرعية وتجنب الوقوع في انعكاساتها الخطيرة التي قد تؤدي إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة كالإرهاب ، التطرف الديني ، المتاجرة بالبشر ، والتهريب بجميع أشكاله وغيرها من التهديدات من شأنها إن تؤدي إلى زعزعة امن واستقرار البلاد ونشر الفوضى ، خاصة في هذه الفترة بالذات التي تعرف فيها العالم العربي والأفريقي نوع من الاستقرار الأمني والسياسي وظهور ما يسمى بالربيع العربي ، وانتشار الجماعات المتطرفة التي تتادى بالخلافة الإسلامية كتتظيم القاعدة في المغرب العربي ، تنظيم داعش في العراق ، سوريا ، جامعة فجر ليبيا المسلحة ، والجماعات الإرهابية في بوكرا حرام النيجيرية .. وغيرها ، كما يمكن استقلال المهاجرين غير الشرعيين في إطار هذه الجماعات الإسلامية التي لا تمت بصلة للإسلام ، وعلى هذا الأساس سخرت الدولة الجزائرية جهازا أمنيا متنوعا للتصدي للظاهرة . ومن خلال هذا المبحث سنتعرف إلى التدابير الأمنية المتخذة بالاستعانة بتلك الأجهزة على مستوى الحدود الثلاثة للإقليم الجزائري وفي إطار قضاءها الإقليمي .

المطلب الأول : الأجهزة الأمنية المنتشرة عبر الحدود البرية .

إن التسلل عبر الحدود البرية يعد ظاهرة قديمة ولكن تسارعت وتيرته اليوم بسبب العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، القانونية وغيره ، ولقد بادرت الدولة الجزائرية إلى إنشاء جهاز امني متخصص في حراسة ومواجهة الجريمة العابرة للحدود البرية منها مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين السريين . من بين الأجهزة المخول لها بحراسة الحدود وحمايتها ومحاربة المهاجرين السريين تذكر ما يلي :

1-شرطة الحدود البرية : هي جهاز امني خاضع لرقابة مديرية شرطة الحدود الواقعة بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة ، التابعة لمديرية العامة للأمن الوطني .
إن الحدود البرية الجزائرية الممتدة على طول مسافة قدرها 7011 كلم ، يتوزع على طولها ستة أشهر فرقة شرطة حدود برية وعشرة ، مراكز للمراقبة البرية .¹

1 بوجمعة سعيدان ، جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود والفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية ،دراسة حالة تمنراست ،مديرية شرطة الحدود ،الجزائر دون سنة ، دون صفحة .

من المهام الرئيسية المخولة لشرطة الحدود البرية حسب ما شرحه لنا مشرف التربص عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود: فان أولى المهام تبدأ من عملية مراقبة الأشخاص الأجانب الوافدين إلى الجزائر عبر الحدود البرية ومراقبة دخول البضائع.

- مراقبة وثائق السفر والتأكد من عدم وجود أي مشاكل قضائية تخص الوافد إلى الدولة الجزائرية.
- مكافحة كافة الجرائم والآفات الاجتماعية التي من شأنها ان يكون مصدرها الهجرة غير الشرعية.
- مراقبة الحدود والتعاون مع الأجهزة الأجنبية الأمنية الأخرى من خلال تبادل المعلومات للكشف والقبض عن المهربين للمهاجرين غير الشرعيين.
- تأمين وحراسة المراكز الحدودية البرية ومحطات السكك البرية المفتوحة للحركة الدولية .
- تنسيق وتنشيط النشاطات الخاصة بالمحفوظات الحدودية .
- القيام بتسليم المهربين والمهاجرين غير الشرعيين إلى العدالة من اجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- المساهمة في عمليات الطرد والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين الصادرة في حقهم قرارات أو أحكام من طرف الجهات القضائية أو وزير الداخلية أو الوالي .

- القيام بعمليات البحث والتحري وتيسير قضايا الهجرة غير الشرعية مدعم بنظام آلي متطور للكشف عن المهاجرين في حدود الاقتصاص الإقليمي المحول لها ، وكذلك اكتسابهم لصفة الضبطية القضائية التي تسمح لهم بتحرير محاضر الضبطية وسماع المتهمين في قضايا الهجرة غير الشرعية والتهريب وتحويلها إلى العدالة¹.

مكتب مكافحة الهجرة غير الشرعية :

يتواجد هذا المكتب على المستوى مديرية شرطة الحدود ، وقد تم استحداثه سنة 2004 ، يتفرع على المستوى المصلحة المركزية إحدى عشر فرقة جهوية المنخر حول الهجرة غير الشرعية وتتواجد مراكزها على مستوى قسنطينة، غرداية ، وهران ، الجزائر ، اليزي، ورقة ، تمنراست، سوق أهراس ، بشار ادرار، تلمسان².

وتتمثل مهامها محاربة الهجرة غير الشرعية على مستوى المراكز الحدودية وكذا محاربة و القبض واعتقال المهربين للمهاجرين السريين ، وكذلك محاربة الأسباب التي أثرت على تفاقم الظاهرة خاصة في الجنوب الجزائري واستهداف الشبكات الإجرامية المنظمة المختصة في عمليات التهريب للبشر³.

1 للمزيد من المعلومات حول مديرية شرطة الحدود، اطلع على موقع مديرية الامن الوطني .

2 محمد امين زاوي و من معه ، المرجع السابق ، ص38

3 شروحات عميد الشرطة اثناء فترة التربص بمديرية شرطة الحدود

-حراس الحدود : تخضع لقيادة الدرك الوطني ، تتواجد على طول الساحل الحدودي الجزائري تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 109-77 المؤرخ في 17 نوفمبر 1977 ، وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني سنة 1991 ، تم هيكلة حرس الحدود على النحو الآتي :¹

-القيادة الجمهورية حرس الحدود رقم 02 وباهران تتضمن حراسة الحدود الغربية (المغرب -موريتانيا - الصحراء الغربية - مالي) بتا ثلاث مجموعات بمختلف الولايات.

-القيادة الجمهورية لحرس الحدود رقم 04 بورقلة توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس - ليبيا)

-القيادة الجمهورية لحرس الحدود رقم 05 بقسنطينة، تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس .

-القيادة الجمهورية لحرس الحدود رقم 06 بتمنراست ،تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي .

تتمثل مهمتها في مراقبة الحدود البرية وضع كل عملية تهريب للبشر وكذا تدفق المهاجرين غير الشرعيين من خلال تلك الحدود . وتستند لها نفس مهام الشرطة الحدود البرية والمذكورة سالفا،² كما يمكن لتلك الأجهزة التنسيق مع أجهزة الأمن الدولية كالأبتر بول الدولي وذلك من خلال المديرات التابعة لها .

خلال عام 2008 تمكنت شرطة الحدود في وادي أيركين بولاية اليزي من توقيف 62 نيجيريا و 07 نيجيريين وتم تعد بهم العدالة . كما تمكن حراس الحدود خلال نفس السنة من شهر أكتوبر من توقيف المهاجر غير شرعي من جنسيات افريقية مختلفة يحاولون الدخول إلى الجزائر.³

خلال عام 2007 تم توقيف 82 إلف مهاجر شرعي عبر الحدود واغلبهم من مالي والنيجر إما من جملة التدابير التي تسعى الجزائر الاستعانة لها لحماية حدودها ومراقبتها معا.

- تسخير التكنولوجيا وسياسة الحدود الذكية : تسعى الجزائر إلى استخدام بعض التكنولوجيات الحديثة التي تعمل على حماية حدودها البرية من خطر تفاهم الهجرة السرية والتهريب بجميع أشكاله ومن بيعتها نتذكر .⁴

- نظام المراقبة الحرارية :جهاز يستخدم لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين وذلك من خلال ترصد وصد العمليات المتعلقة بتا ، يعتمد على كاميرات مجهزة بخلايا استشعارية قادرة على استشعار

1 محمد امين زاوي و اخرون ، المرجع السابق ، ص ص 35،36 .

2 نفسه المرجع، ص 36

3 محمد توفيق ، عدد من المهاجرين الغير الشرعيين ، جريدة المساء ، يوم 10-10-2008.

4 بلال كباش ، أجهزة استشعارات برية متطورة على الحدود مع المغرب وفي الصحراء ،جريدة النهار 10-1-2014 تم التصفح ب 1-5-2015.

حرارة الجسم والعربات ، تزداد فعاليتها في حال استخدام سيارات الرباعية الدفع و تثبيتها فيها ولها قدرة الوصول إلى ابعد مكان ،وكذلك القيام بالمطاردة .¹

-وضع قواعد بيانات المهاجرين المهربين والمهاجرين السريين في نظام الكتروني يستخدم المكيف عن هويات المهاجرين السريين والمهربين ، بعد التسجيل المسبق بتا من خلال البصمة والصورة وشرعت الجزائر في وضع أو نظام الكتروني في إفريقيا خلال 2008 .²

المطلب الثاني : الاجهزة الامنية على الحدود البحرية :

تمتد الحدود البحرية على مسافة 1200 كلم، موزع على طولها (11) إحدى عشرة فرقة شرطة الحدود البحرية و (09) تسعة مراكز للمراقبة البحرية أي مجموع 20 ميناء، منها ما هو مخصص لنقل المسافرين و منها ما هو مخصص للبضائع والنفط و المبادلات البحرية الدولية.³

لقد اتخذت الجزائر استراتيجية أمنية تتعلق بتدابير لحماية حدودها البحرية ، و هذا من خلال اجهزة امنية متخصصة في ذلك و تتمثل فيما يلي :

01 / شرطة الحدود البحرية :

جهاز امني تابع لمديرية شرطة الحدود ، تعمل تحت مراقبة هذه الاخيرة ، و مهمتها اجمالا هي مراقبة الحدود البحرية ، حركة المسافرين ، مراقبة الموانئ ، و القيام بحراستها

02 / مخفر السواحل (حرس الحدود)

تخضع لسلطة وزارة الدفاع الوطني فرع البحرية الوطنية ، مهمتها مراقبة الحدود البحرية علي امتداد ساحلنا المقدر ب 1200 كلم و المحافظة عليه ، و هي مدعمة بتواجد حراس لمراقبة المرور البحري على طول السواحل الوطنية ، تعمل بالتنسيق مع شرطة الحدود البحرية لمكافحة تسلل المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر .⁴

تتمثل التدابير الامنية المتخذة من طرف الاجهزة الامنية المنتشرة على مستوى الحدود البحرية ما يلي:⁵

1 صايش عبد المالك ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون ، كلية الحقوق جامعة مولود معمري ، ص332-333.

2 ليلي مصلوب ، النظام الالكتروني لمراقبة الحدود البرية في الميدان ، جريدة الشروق، 31-08-2008

3 بوجمعة مراد سويداني ، المرجع السابق، بدون صفحة

4 محمد امين زاوي ، المرجع السابق ، ص 36

5 عبد المالك صايش ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، ص 354-399

- التصدي للتهريب قبل بدايته ،وذلك إثناء ورود معلومات لدى حفز السواحل بان هناك عملية تهريب ستقام في موعد زمني معين . فتقوم بمتابعة كل تفاصيل العملية وإجراء اتصالات مع الجهات المعنية المتعاونة مع الأجهزة الأمنية لمراقبة التحركات المهربين والمهاجرين غير الشرعيين .

- القيام بعمليات المطاردة البحرية وفقا لتمارض عليه القانون الدولي وذلك من خلال الصلاحيات التي يملكها حراس الشواطئ من اعتلاء السفينة التي تسلل إليها المهاجرين غير الشرعية وتفتيشها واتخاذ كل الإجراءات المناسبة، وفي حالة ما إذا كانت السفينة تحمل علما أجنبيا بدلها من اخذ الإذن من دولة السفينة

- القيام بعملية تسليم المهربين والمهاجرين غير الشرعيين إلى السلطات المختصة من اجل القيام بالإجراءات الأزرمة.

بالإضافة الى تلك المهام يقومون بعملية تبادل المعلومات مع كل الجهات المختصة سواء كانت قضائية أو كان طابع مدني للتوصل إلى الحقيقة وتوقيف المهربين والمهاجرين السريين على المستوى الحدود البحرية .

- السهر على مراقبة السواحل البحرية الجزائرية.

و من خلال الشرح الذي تقدم به عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود حول المهام المخولة لمديرية شرطة الحدود وهذا في إطار مكافحة الجريمة بصيغة عامة وتتمثل في:¹

- العمل على تنسيق وتوجيه جميع نشاطات مصالح شرطة الحدود.

- مراقبة تنقل الأشخاص عبر الحدود.

- مراقبة وتقييم تحركات الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

- تأمين وحراسة المراكز الحدودية البرية البحرية الجوية ومحطات السكك الحديدية المفتوحة للحركة الدولية.

- محاربة شتى أنواع الجرائم خاصة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والبشر وغيره.

¹ عميد الشرطة القضائية بمديرية شرطة الحدود بالدار البيضاء ، شروحات تم تقديمها لنا اثناء فترة التريص ، (2015/02/28-2015/02/01)

- السهر على تطبيق اللوائح والتنظيمات والقوانين المنبثقة من المعاهدات الدولية في اطار عبور بعض أنواع البضائع الخطيرة...الخ

- تنسيق وتنشيط النشاطات الخاصة بالمحفوظات الحدودية.

- استغلال احصائيات تنقل الأشخاص والممتلكات عبر الحدود

المطلب الثالث : المصالح الأمنية الأخرى المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

إضافة إلى الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية المتوجهة عبر الحدود البحرية ، أو البرية ، فقد استحثت الجزائر مصالح أمنية متواجدة داخل إقليم الدولة وهذا بهدف محاربة داخلية وليس فقط على مستوى الحدود للمهاجرين غير الشرعيين المتسللين إلى الجزائر إمكانية المكوث بها بصفة واضحة أو مؤقتة من اجل جمع المال وإكمال رحلته في إطار الهجرة البرية .

1- على المستوى المديرية العامة للأمن الوطني :

إن الهجرة غير الشرعية أصبحت قضية هامة المديرية العامة للأمن الوطني وعلى هذا الأساس يتواجد على مستوى مصالحها مجموعة من الأجهزة المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتتمثل أساسا فيما يلي :

اولا/ دور الشرطة القضائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تشكل الهجرة غير الشرعية في الجزائر اهتماما كبيرا لدى مصالح الشرطة القضائية، إذ يستوجب عليها إتباع آليات محددة ومتطورة من أجل الحد من هذه الجريمة.

وعليه من خلال فترة تواجدها بمديرية الشرطة القضائية وبالأخص نيابة مديريةية القضايا الجنائية، بعد توجيهنا لمكتب الشئء العمومي المخصص في قضايا جريمة الهجرة غير الشرعية ، قدمنا تساؤلات للمشرف عن آليات المكافحة لهذه الجريمة التي تشكل عبئا على الجزائر، لانعكاساتها خاصة في الجانب الأمني واستقرار البلاد، وتحصلنا على المعلومات الآتية:¹

* ضرورة التأكد من المعلومات المتحصل عليها، قبل انطلاق عملية التحري عن المهربين للمهاجرين غير الشرعيين و مراقبة تحركاتهم عبر الحدود و داخل التراب الوطني.

¹ عميدي الشرطة بمديرتي شرطة الحدود و الشرطة القضائية ، الشروحات المقدمة في اطار التريص .

- * يتم الكشف عن المهاجرين غير الشرعيين إما عن طريق التبليغ أو الاعتماد بشكل كبير على المهارات الأمنية لرجال الشرطة والدراية الكافية للكشف عن الجريمة.
- * القيام بعملية المراقبة المستمرة والمتواصلة للأجانب المتواجدين في الجزائر وتقديم كل أجنبي موجودة في وصيغة غير قانونية أمام العدالة أو اتخاذ قرارات إدارية في حقهم أحيانا.
- * التنسيق بين مختلف مصالح الشرطة القضائية على المستوى الوطني وتوجيهها ومراقبتها لمحاربة المهاجرين غير الشرعيين.
- * متابعة ملفات البحث والتحري والتفتيش في الحالات المنصوص عليها قانونا، المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- * القيام بعملية جمع الأدلة والقبض على فاعليها مع مراعاة الاختصاص النوعي والمحلي، ويتم إرسال المتهمين إلى الجهات المختصة المكلفة بملف القضية.
- * التكفل بمتابعة إرساليات الجهات والمؤسسات الأمنية الجهوية أو المحلية المتواجدة على مستوى الدوائر والولايات فيما يتعلق بجريمة الهجرة غير الشرعية.
- * متابعة مجريات وأحداث التحقيق أو التوصل إلى المهربين للمهاجرين غير الشرعيين أو الامسك بهم عبر مراكز الجهوية والمحلية.
- * المشاركة في مكافحة الآفات الاجتماعية المنجزة عن جريمة الهجرة غير الشرعية.
- * المشاركة في العمليات الكبرى في القبض على المهاجرين غير الشرعيين الوافدين بكثرة إلى الجزائر والقيام باتخاذ الإجراءات المناسبة إما الترحيل أو الطرد أو غير ذلك بعد صدور القرار من الجهات المختصة.
- * القيام بتقديم المهربين للمهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين غير الشرعيين الذي ثبت ارتكابهم لجرائم أخرى على أرض الوطن وذلك أمام العدالة.
- * الاستعانة ببنية الشرطة العلمية التي تتوفر على مخابر ومصالح مركزية دقيقة للوصول إلى المجرمين، وخاصة في إطار البحث عن المهاجرين غير الشرعيين المستخدمين لوثائق مزورة ،

و الاستعانة بمخبر تحليل الوثائق المزورة (faux document) ، و بمخبر تحليل هوية الشخصية من خلال تحديد البصمة القضائية (أي البصمة الجنائية) لتجنب استعمال المهاجرين غير شرعيين¹ هويات مختلفة، والأخذ بذلك الخبرات للاستدلال بها وتقديمها وفق محضر الضبطية القضائية ليحال الملف أمام العدالة.

* إعلام القيادات العليا بالمعلومات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين وكذلك اعلامهم بعمليات المراسلة لباقي المؤسسات كوزارة العدل، مديرية إدارة السجون... الخ.

* التعاون مع المصالح الأمنية الجانبية في إطار التعاون الدولي في تبادل المعلومات عن طريق مكتب الإنتربول المتواجد على مستوى مديرية الشرطة القضائية حول المهاجرين غير الشرعيين.

ثانيا /مديرية الاستعلامات العامة :تعتبر كذلك من بين المديريات الهامة التابعة لمديرية الامن الوطني ، تضم في تعددها موظفي شرطة مهمتهم الأساسية هي جمع المعلومات و تحليلها و تبليغ الجهات المعنية بذلك بغية اتخاذ الإجراءات الضرورية، حيث يمكنها دعم المديريتين بالمعلومات حول الظاهرة ، تتجلى مهمتهم في إطار مكافحة الجريمة بما فيها الهجرة غير الشرعية من خلال تنشيط البحث عن المعلومات فيما يخص الأشخاص المحليين المغادرين للتراب الوطني بطريقة غير شرعية أو الأجانب المقيمين بالتراب الوطني بطريقة غير شرعية ، والذين هم محل اهتمام و بحث .

ثالثا/ مديرية الشرطة العامة و التنظيم :هي مديرية مركزية تعمل علي متابعة حركة و إقامة الأجانب بالتراب الوطني بفضل مصالحها المنتشرة عبر امن الولايات ، و بالتنسيق مع المديريات الأخرى كشرطة الحدود و الاستعلامات العامة الشرطة القضائية ،إضافة إلي المتابعة الإدارية في تنظيم فئة الأجانب بالتراب.

2- على مستوى وزارة الدفاع :

رجال الدرك الوطني: عبارة عن قوة عسكرية، مهمتها نشر الأمن و الطمأنينة في إقليم الدولة ،

1 عميدي الشرطة بمديرتي شرطة الحدود و الشرطة القضائية ، الشروحات المقدمة في اطار التربص بنفس المديريتين خلال شهر فيفري

يتولى رجال الدرك الوطني ممن له صفة الضبطية القضائية حسب ما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية محاربة الهجرة غير الشرعية في كامل تراب الوطني و بصفة خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية ، عن طريق استعمال وسائل تحريات مثل الشرطة الإدارية ، الشرطة العلمية.¹ كما تتعاون الجزائر مع اجهزة امنية دولية في اطار مكافحة الهجرة غير الشرعية و كذا الجرائم الناتجة عنها ، من بين هذه الاجهزة الانتربول الدولي

تعمل الأمانة العامة للإنتربول، بالتنسيق مع المكاتب المركزية الوطنية على تأكيد الهوية الحقيقية للفاعلين و هذا باستغلال أدوات تحقيق الهوية المبلغة من طرف المصالح الوطنية المختصة عبر المكاتب المركزية الوطنية من بطاقة البصمات العشارية ، الصورة الشمسية و البصمة الجينية.

• التبادل السريع و الآني للمعلومات الاستخباراتية

إن السرعة في تبادل المعلومات الجنائية أو الاستخباراتية ما بين المكاتب المركزية الوطنية تعتبر من أهم المبادئ التي يركز عليها نشاط الإنتربول و هذا بهدف مكافحة شتى أنواع الإجرام الذي تبنته عصابات مجرمين ذات حركية دائمة و تستعمل أرقى وسائل الاتصال.

• الاستمارة المخصصة للمعلومات حول تهريب البشر

عبارة عن استمارة معلومات موحدة النسق تعمم من طرف المكاتب المركزية الوطنية بواسطة الأمانة العامة للإنتربول و تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بهذه الشبكات الإجرامية المتخصصة في هذا النوع من الجرائم.²

1 عميد الشرطة بمديرية شرطة الحدود ، الشروحات التي تلقيناها اثناء فترة التربص بنفس المديرية خلال شهر فيفري .

2 نقلا عن : مساهمة منظمة الأنتربول بواسطة المكاتب المركزية الوطنية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين ، المديرية العامة للأمن الوطني ، المكتب المركزي الوطني للإنتربول الجزائر

المبحث الثالث: التعاون الدولي- الجزائري في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم امكانياتها أن تتصدى لوحدها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، بل لا بد من التعاون على المستوى الدولي والجهوي، حيث أن عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة السرية يجب أن تشمل تبادل المعلومات بصفة اجمالية وفعالة وهذا ما ذهبت إليه الجزائر من خلال استراتيجيتها الأمنية لمكافحة الهجرة السرية. فلم تكتفي بالحلل و الاستراتيجيات الداخلية، بل قامت بربط التعاون وبين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل التصدي لهذا التحدي الخطير الذي يهدد أمن الأفراد، الشعوب والدول. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الاتفاقيات الدولية المبرمة في اطار التعاون الدولي الجزائري بالإضافة إلى بعض الشراكات الدولية الجزائرية.

المطلب الأول: الاتفاقيات الثنائية الأوروبية الجزائرية

إن امتلاك رؤية واضحة الأهداف واستراتيجية عامة في مكافحة الهجر غير الشرعية غير كاف وحده لتحقيق هذه الاستراتيجية الرامية للحد من هذه الظاهرة، إذ لا بد من اعتماد آليات عملية من شأنها ان تترجم الأهداف إلى واقع ملموس. وبما أن الجزائر تعتبر كدولة مستقبلة وعابرة للمهاجرين السريين،¹ و كذا هجرة الجزائريين السرية عبر الحدود الثلاث إلى أوروبا، أصبح من الضرورة اللجوء إلى التعاون الثنائي مع أوروبا من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية، وكذا تحسين صورة الجزائر واعتبارها ضحية للمهاجرين السريين العابرين إلى دول أوروبية من خلالها. ومن بين الاتفاقيات المبرمة في شكل التعاون الثنائي لبعض الدول الأوروبية مع الجزائر نذكر:

1- الاتفاقية الثنائية الجزائرية الإيطالية: (2000/02/24)

تولي الدولة الإيطالية أهمية بالغة للتعاون مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية، إن الجزائر تحظى بمكانة هامة لدى الإيطاليين لأسباب سياسية، اقتصادية، تاريخية وثقافية.

وتعد أيضا شريكا يمثل مصلحة استراتيجية لإيطاليا، اعتبارا للشراكات السابقة في اطار التعاون في مجال الطاقة ، مكافحة الارهاب الدولي والجريمة المنظمة.²

نظرا للعلاقات السياسية بين ايطاليا والجزائر وضرورة المحافظة على تلك العلاقة في اطارها الودي والقائم على سياسة الحوار، السلم والصدقة، أبرمت الدولتين اتفاقية تعاون لمواجهة المعضلة

1 محمد أمين زاوي و آخرون، المرجع السابق، ص 42.

2 نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الافريقي بين الشراكة والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة - معهد الحقوق- تخصص القانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه تيزي وزو، أبريل 2010، ص 45.

التي تعاني منها الدولتين وهي مشكلة الهجرة السرية التي تنطلق من محور سواحل عنابة والطارق نحو سردينيا والذي عرف تطورا في الأعوام الأخيرة ، وسارعت الجزائر وإيطاليا لتوقيع هذه الاتفاقية من أجل ترحيل المهاجرين السريين الجزائريين بعد التحقق من جنسياتهم، وبالفعل قامت إيطاليا بترحيل حوالي 182 مهاجر سري جزائري نحو الجزائر سنة 2007¹، و 447 سنة 2008، كما قامت إيطاليا بمنح ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009.²

2- الاتفاقية الثنائية الإسبانية الجزائرية:

اتفاقية أمضاها وزير الخارجية الجزائري الأسبق مراد مدلسي مع الجانب الإسباني خوسي مانويل، تتعلق الاتفاقية بالتسهيلات المتبادلة لإصدار التأشيرات، وهي تدخل في إطار عملية الحد أو التخفيف من الهجرة غير الشرعية والقضاء تدريجيا على أسبابها ومن أهمها السبب القانوني، فلو وجد المهاجر طريقة مشروعة للدخول بها إلى إسبانيا لسافر وعاد مرة أخرى إلى بلاده، ويعتبر حرمان الانسان من التنقل يعتبر تعدي على حقوقه المنصوص عليها في القوانين الدولية فيحق لكل انسان التنقل بكل حرية فهو حق مشروع.

تجسدت الاتفاقية المبرمة بين الدولتين في شكل مرسوم رئاسي منشور في الجريدة الرسمية تحت رقم 13-247 المؤرخ في 27 يوليو 2013، وتضمنت الاتفاقية التصديق على مذكرة تفاهم بين الجمهورية الجزائرية الشعبية ومملكة اسبانيا بتطبيق التسهيلات المتبادلة بشأن اصدار ومنح التأشيرات الموقعة بالجزائر في 10 جانفي 2013، وهي عبارة عن مذكرة تفاهم لتسهيل اصدار التأشيرات لإقامة قصيرة المدى للمواطنين الجزائريين والاسبانيين من أجل التنقل إلى اقليم الطرف الآخر لكن من يحمل الجنسية الإسبانية من الطرف الإسباني والطرف الجزائري الحامل للجنسية الجزائرية، وتدوم مدة التصريح أو التأشيرة أو الرخصة الصادرة عن أحد الطرفين الجزائري أو الإسباني هي تكون لمدة لا يجب أن تتجاوز عن 90 يوما، صالحة لمدة ستة أشهر، ابتداء من أول دخول إلى الاقليم الجزائري أو قضاء شنغن بالنسب لإسبانيا.

يتكون ويطبق قانون شنغن على كل الاقاليم التي تطبق الاحكام المتعلقة بإلغاء المراقبة على الحدود وتنقل الأشخاص. نص عليها البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي تحت رقم 2006/562 بتاريخ 15 مارس 2006 وهو القانون المؤسس لمدونة المجموعة الأوروبية المتعلقة بنظام عبر الحدود من قبل الأشخاص.³

1 نذير بطااش، المرجع السابق، ص 58.

2 أحمد عبد العزيز وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دون طبعة ، 2010، ص 154.

3 حسناء كرميش، المرجع السابق ، ص ص 89، 90.

إن هذه الاتفاقية المبرمة بين الدولتين في إطار سياسة الجوار على أوروبا من شأنها أن تبرز دور المهاجرين في أوروبا بصفة عامة واسبانيا بصفة خاصة وتسعى إلى تطبيق سياسة الاندماج الإيجابي وهذا ما جعل اسبانيا والجزائر تدخلان في مباحثات مستجدة وبالفعل كانت النتيجة ايجابية وهي تسهيل اجراءات الحصول على التأشيرة من الطرفين سوية، والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري مقيم في اسبانيا بشكل شرعي، هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص نسبة الهجرة السرية نحو اسبانيا من الجزائر .

المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية الجزائرية الافريقية.

إن الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات خطيرة على الجزائر سواء كانت دولة مقصد، عبور أو المصدر ونظرا للتدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار الافريقي تطلب منها تبني استراتيجية أمنية شاملة ومتوازنة تتضمن مجموعة من الآليات الشاملة لكل مجالات الأمن، لكن هذا ليس كافيا لمواجهة تلك الحركة السريعة والمتزايدة للمهاجرين السريين الافريقيين سواء للاستقرار في الجزائر أو العبور نحو الضفة الأخرى ، الشيء الذي جعلها تدرك أهمية التعاون والتشارك من أجل وضع مقاربة أمنية شاملة مع افريقيا لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة الهجرة غير الشرعية المهدد الأساسي الذي تنجم عنه مهددات أمنية أخرى.

إن الجزائر سنويا تقوم بإلقاء القبض على أكثر من ألف مهاجر غير شرعي، يتسللون إليها عبر الحدود التي تربط بينها وبين الدول الإفريقية كالنيجر ومالي خاصة في ظل التداخيات الأمنية التي تعرفها تلك الدول. إن التدفق المتزايد للأفارقة نحو الجزائر جعلها تخوض في اتفاقيات ومبادرات ثنائية مع دول الجوار، فمثلا تجد ان الجزائر يربطها علاقات تعاون حدودية مع مالي والنيجر وهي اتفاقيات قد تم التوقيع عليها في سنة 1995 و1997 وتتص على محاربة الهجرة غير الشرعية وهذا من خلال تبادل المعلومات وتفكيك شبكات التهريب.¹

1- اتفاقية مالي والجزائر: تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 1997 بأردار تحت اشراف وزير الداخلي للدولتين، تنظم هذه الشراكة إدارة الحدود بين الدولتين الجزائر تشمل أدرار وتمنراست أما مالي تشمل غاوا و كيدال، وهذا من أجل التحكم في الهجرة غير الشرعية ومحاربة تهريب المهاجرين السريين.²

2- اتفاقية الجزائر ونيجيريا: أبرمت سنة 2002، هدفها هو التعاون الثنائي من أجل ترحيل المهاجرين السريين من الجزائر نحو نيجيريا واستقبالهم على الحدود.

إن الجزائر تسعى دائما إلى المحافظة على علاقاتها مع دول الجوار في افريقيا، خاصة أن معظم هذه الدول تعاني من أزمات أمنية تؤدي إلى وجود تهديدات تؤثر على أمن واستقرار البلاد لهذا فإن

1 حسناء كرميش، المرجع السابق، ص 91.

2 يمينة مراح، المرجع السابق، ص 89

الجزائر تنتهج إزاء هذه الدول سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، لأن التدخل قد يؤدي إلى تأزم الوضع وظهور واسع للتهديدات الأمنية مما ينتج عنه ازدياد التدفق للمهاجرين السريين هروبا من اشتداد الأزمات في بلدانهم.

3- اللجنة الأمنية الجزائرية الليبية: وهي لجنة مكلفة بتنسيق نشاطات مصالح الأمن الجزائرية الليبية في ميدان الارهاب، الهجرة غير الشرعية، ومن أجل تنشيط هذه المشاريع تم خلق مجموعة من الأعمال والبرامج والاجتماعات.

المطلب الثالث: الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

تتبنى الجزائر مقارنة أمنية شاملة في اطار التعاون الأمني المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية من كل جوانب الأمن، السياسة الاقتصادية، الاجتماعية...

1- الشراكة الأورجزائرية:

وقعت العديد من الدول الواقعة بجنوب المتوسط على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي والتي بمقتضاها قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط. إن الجزائر لم توقع على الاتفاقية إلا بعد سلسلة من المشاورات و المفاوضات، وكان ذلك في بروكسل بتاريخ 19 ديسمبر 2001، وكان الهدف من هذه الاتفاقية انشاء منطقة التبادل الحر، تضمنت أيضا محاور رئيسية ثلاث كانت قد أدرجت في اعلان مسار برشلونة 1995. تم المصادقة الرسمية على الاتفاقية في اسبانيا بتاريخ 22 أبريل 2002. ومن بعض الملفات التي تم التطرق إليها هذه الشراكة ملف الهجرة بأبعاده الأمني والسياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي، التي نذكر منها ما يلي:¹

- اتفاق الجزائر والاتحاد الأوروبي على ضرورة تسهيل اجراءات تسليم التأشيرة للجزائريين في اطار قانون الاتحاد اطار قانون الاتحاد الخاص بذلك
- الاتفاق على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية واستفحالها دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في اطار احترام القوانين الدولية.
- التكفل بالمهاجرين الشرعيين المتواجدين في دول أوروبا من خلال توفير الأمن الاجتماعي، والامن العام والحماية القانونية لهم، توفير السكنات، التعليم والرعاية بأولادهم.
- التكفل بالعمال الشرعيين الجزائريين ومعاملتهم كمعاملة العامل الاوروي، دون أي تمييز أو عنصرية أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية وهذا ما أشارت إليه المادة 68 من المحور الأول للقانون.

1 يمينة مراح ، المرجع السابق ، ص ص 100، 101

ضرورة تحقيق التعاون الوثيق تتعهد من خلاله الجزائر ودول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى في الشراكة، وادماج المهاجرين الشرعيين منهم.

- انتهاج سياسة اقتصادية تنموية من طرف الدول الاعضاء خاصة التي تعرف حركات الهجرة من بينهما الجزائر وربط الأمن بالتنمية، وهذا بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية وبقاء المهاجرين في دولهم.¹

إن هذه الشراكة هدفت إلى ادخال الجزائر إلى منطقة التبادل الحر وادماجها في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي تمهيدا للدخول في منطقة التجارة العالمية.²

أما فيما يتعلق بمسألة ترحيل الرعايا المتواجدين على الاراضي التابعة للدول الأوروبية فاشتطرت الجزائر التحقق من جنسياتهم وهوياتهم قبل البدء في عملية الترحيل.³

إن الجزائر تعمل على التحقيق من الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أوروبا وذلك من خلال حملة الاصلاحات التي قامت بها خاصة في المجال الاقتصادي، استطاعت الجزائر من تخفيض نسبة البطالة وكذا تحسين مستوى معيشة المواطن، وكذا رفع الأجور والتشجيع على الاستثمار من أجل خلق مناصب للشغل وغيرها من الخطط الأمنية الاقتصادية التي تبنتها، إضافة إلى ذلك سعت إلى وضع استراتيجية أمنية لمكافحة الهجرة السرية عن طريق تجهزتها الأمنية والعمل على مراقبة الحدود وتضييق الحصار لمنع الهجرة سرا إلى أوروبا، ويقال أنه خلال السنوات الأخيرة قد انخفضت الهجرة السرية الجزائرية نحو دول الاتحاد. ولكن في المقابل عرفت الجزائر تهديدا أمنيا آخر هو تدفق المتزايد للمهاجرين السريين من افريقيا وآسيا نحوها الشيء الذي جعلها تلجأ إلى التعاون المشترك مع منظمات وجهات حكومية وغير حكومية لمعالجة الظاهرة.

يلاحظ على أن هذه الاتفاقيات والشراكات الأوروبية الجزائرية في اطار مكافحة الهجرة غير الشرعية يمكن أن تشكل تهديدا آخر للجزائر وهذا من خلال ما يلي:⁴

- أن الجزائر تعمل على حماية حدودها ، وكذا على احداث التنمية من أجل الحفاظ على أمنها والحد من الهجرة غير الشرعية في حين أوروبا تتبنى لتقليص والحد من الهجرة إلى عملية غلق الحدود وتكثيف الرقابة عليها.

- ممارسة الضغط على دول الضفة الجنوبية من خلال اجبارهم على المصادقة على قانون تجريم الهجرة غير الشرعية، وتجريمها في قوانينهم الداخلية وظهر قانون تجريم الهجرة سنة 2008 في الجزائر.

1 فايزة ختو، المرجع السابق ص 152.

2 نفس المرجع، ص ص154،155.

3 نفس المرجع ، ص 157.

4 يمينة مراح، المرجع السابق، ص ص101،102.

- إرغام دول الضفة الجنوبية على انشاء مراكز لهم لإيوائهم ومنعهم من الهجرة نحو أوروبا مما يكبد الخزينة العمومية للدولة مصاريف كبيرة من أجل حراسة وضع الهجرة إلى أوروبا. وبالتالي سيساهم في التدخل غير المباشر من خلال استخدام سياسة الضغط من الدول الأوروبية في الاستراتيجية الأمنية للجزائر مع احتمال تحويلها من مقارنة أمنية شاملة إلى مقارنة عسكرية أي اللجوء إلى القوة العسكرية للحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق تسليح الحدود الأورو افريقية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى المعاملة السيئة التي يتلقاها المهاجر السري عند الطرد أو الترحيل إلى دولهم الأصلية ، إن مثل هذه الحلول التي تقترحها الدول الأعضاء الأوروبية من شأنها أن تعرض الجزائر إلى اتهامات المنظمات الحكومية أو الدول الكبرى ما يمس بسيادتها وسيادتها.¹

2- التعاون في اطار الاتحاد المغاربي: تعمل الجزائر على التنسيق مع الدول المغاربية في اطر التعاون المغاربي من أجل وضع حد لتدفق الهجرة السرية وتسيير تدفقات الهجرة، وآخر مؤتمر عقده مجلس الاتحاد كان في الرباط سنة 2013، واتفقوا على وضع استراتيجية مغاربية لمكافحة الهجرة السرية، ومع هذا حافظت الجزائر على غلق حدودها مع المغرب لاعتبارات أمنية بحتة تخص الجماعات الاسلامية المتطرفة، المخدرات، تهريب الأسلحة والوقود.²

3- التعاون الافريقي المشترك: لعب الجزائر دورا أساسيا من أجل بلورة موقف افريقي مشترك حول قضايا الهجرة والتنمية وذلك عبر انعقاد عدة مؤتمرات وندوات خاصة بالدول الافريقية، فمثلا تضمنت اجتماعا للخبراء الأفارقة سنة 2006 من أجل محاربة الهجرة وهي نفس الفكرة بلورتها الدول الافريقية في مؤتمر الاتحاد الافريقي المنعقد في جويلية 2007 وبدعم التصور الذي تبنته الجزائر من خلال ربط الهجرة بالتنمية وبهذا تكون الجزائر تبنت مقارنة أمنية تنموية مع ضرورة انتهاج استراتيجية أمنية تبدأ من دراسة أسباب المشكلة، ثم القضاء على العوامل المسببة لها خاصة التهديدات الأمنية الاقتصادية مما أدى فيما بعد إلى حلف شراكة بين دول المصدر والعبور والمقصد من أجل ضمان تسيير متوازن ومشارك لقضايا الهجرة.³

1- يمينة مراح، المرجع السابق، ص 101.

2- حسناء كرميش، المرجع السابق، ص 92.

3- يمينة مراح، المرجع السابق، ص 89.

خلاصة الفصل :

ان الهجرة غير الشرعية تعد اكبر مهدد امني بالنسبة للجزائر ، و هذا نظرا لانعكاساتها الخطيرة على الفرد و المجتمع و الدولة عامة ، فهذه الظاهرة يمكن ان تؤدي الى ظهور العنف في المجتمع الجزائري و انتشار الجريمة في الدولة ، لهذا قامت الجزائر بوضع او رسم خطة امنية شاملة تتعدى كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التوعوية و غيرها ، كما انها سخرت اجهزة امنية و تزويدها بمختلف التجهيزات و الامكانيات البشرية و المادية بهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في الداخل او نحو الخارج . و عليه اصبحت مسألة تحقيق الامن في الدولة من اولويات الخطة الامنية الجزائرية في مكافحة كافة الظواهر و الجرائم في الجزائر و التي تعتمد غالبا على مقارنة الامن الشامل .

الخاتمة

ان موضوع دراستنا هذه تتمحور حول الاستراتيجية الامنية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، من خلال عنوان الدراسة قسمنا دراستنا الى قسم نظري يتعلق بأهم المفاهيم التي يجب علينا معرفتها و المتمثلة اساسا في مفهومي الامن و الاستراتيجية و كذا تقديم نظرة عامة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية و علاقتها بالمفهومين . بعد ذلك تطرقنا في هذه الدراسة الى القسم التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر ، و الحديث عن اهم اسباب الهجرة غير الشرعية وواقعتها في الجزائر مع دراسة انعكاساتها و سبل مكافحتها من خلال دراسة اهم الاليات لمواجهة الظاهرة.

من خلال ما سبق دراسته في اطار موضوع بحثنا هذا توصلنا الى ظهور و تطور تهديدات امنية بعد الحرب الباردة ، استلزمت معها تطوير الدراسات الامنية خاصة في الاطار المفاهيمي بما فيها مسألة الامن و الاستراتيجية ، فان هذان المصطلحان لم يقتصران على المفهوم العسكري فقط ، بل تعدت استخداماتهما الى ميادين اخرى تتعلق بمركز قوة الدولة كالامن الاقتصادي ، الامن السياسي و غيره . ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد من اهم التهديدات الامنية التي عرفت تطورا في العالم بعد الحرب الباردة مما ادى الى ظهور عدة مدارس و مقاربات امنية تعمل على رسم استراتيجية خاصة بها لمحاربة الظاهرة ، و عليه يتضح لنا ان هناك علاقة بين الاستراتيجية الامنية بمفهومها الشامل و بين الهجرة غير الشرعية ، و هذا الى كون ان هذه الاخير تهديدا امنيا يتطلب رسم استراتيجية ووضع آليات لمحاربة هذا التهديد .

ان الهجرة غير الشرعية تعد من التهديدات الامنية الخطيرة التي تمس أمن الجزائر ، و تختلف اسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالنسبة للمتسللين اليها بغرض الاستقرار او العابرين منها او حتى الجزائريين المتسللين نحو الخارج ، و قد تكون هذه الاسباب امنية ، سياسية ، اقتصادية .. الخ ، و لكن تبقى انعكاساتها واحدة على امن المجتمع و الانسان و الدولة بكاملها ، و خاصة لاقتنائها بجرائم عابرة للحدود تشكل تهديدا اخر مصدره هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ، و انعكاساتها تتعدى الى الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي و غير ذلك .

ان مسألة التصدي لهذه الظاهرة لابد من عملية ربط بين مسألة الامن و الاستراتيجية ، فتحقيق الامن في أي مجال يحتاج الى رسم خطة امنية يتم مراعاة فيها اساسيات و متطلبات نجاح الاستراتيجية الامنية من موارد مادية و بشرية . سعت الجزائر الى رسم استراتيجيتها وفق ما لديها من امكانيات ووضعت اليات عديدة لمكافحتها كالأليات القانونية ، الاقتصادية ، وضع اجهزة امنية متخصصة و غير ذلك . كما انها قامت بالتعاون مع العديد من الدول و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية لمواجهة الظاهرة ، و عليه من خلال هذا يتضح لنا تبني الجزائر لمقاربة الامن

الشامل مع مراعاة حقوق الانسان . و لكن تبقى هذه الخطة الامنية التي رسمتها الجزائر لا تتماشى وفق معطيات العصر ، كما ان هذه الخطة يجب ان تتسم بالتطور و الحدائة بالرغم من انتهاج الجزائر لمقاربة الامن الشامل و لكن يجب ان تكون مرتبطة دائما بالتنمية المستدامة ، فلا امن بدون تنمية و لا تنمية بدون امن ، و ان لا نتوقف الى هذا الحد خاصة انها في مرحلة التوتر الامني من جاراتها كدول الساحل و عليه يجب ان تكون الاستراتيجية الامنية من خلال التوصيات التالية:

- العمل على تطوير اقتصادها ، و فتح مشاريع تنموية للشباب مع تقديم تسهيلات لهم ، و هذا سيوفر حتما مناصب عمل و موارد مالية للدولة مما يعمل على الحد من الهجرة السرية.
- اعادة النظر في القوانين المتعلقة بالهجرة و حركة الاجانب في الجزائر ، و تشديد العقوبات على كل من يقوم بايواء مهاجر غير شرعي او تشغيله بدون رخصة من الهيئات الرسمية المختصة .
- انتهاج سياسة التنمية المستدامة ، و ان لا نتوقف مجهودات الدولة في محاربة الهجرة السرية الى هذا الحد ، كأن تعمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي بمشاركة جزائرية بهدف توفير مناصب عمل للجزائريين .
- ابرام العديد من الإتفاقيات الثنائية بين الدول و الدول الاجنبية لمكافحة الهجرة السرية و تهريب المهاجرين ودعوتهم إلى حماية وثائق سفرهم من عمليات التزوير التي يمكن أن تتعرض لها والعمل على تدريب الأجهزة الامنية المختصة على وسائل اكتشاف عمليات التزوير، مع الاستعانة بالخبرات فيما بينهم .
- تعزيز البرامج التوعوية و الاستعانة بالجمعيات من اجل القيام بملتقيات و ندوات مع الشباب ، و التطرق الى مخاطر الظاهرة و انعكاساتها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

1 . الكتب

1. أربارغر هاري ،الاستراتيجية و محترفو الامن القومي _ التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين، الامارات : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، طبعة 01، 2011.
2. البقاعي برهان الدين ابراهيم، الإعلام يسن الهجرة الى الشام، لبنان :دار ابن حزم، ط1، 1997
3. تزو سون، الاستراتيجيات الصينية الستة والثلاثون - الفن السري للحرب - إعداد وترجمة رؤوف شبايك القاهرة ، 2006.
4. خليفة عبد الرحمن، إيديولوجية الصراع السياسي- دراسة في نظرية القوة، مصر : دار المعرفة الجامعية، 1999.
5. روبنسن بول ،قاموس الامن الدولي، الامارات العربية المتحدة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، طبعة 2009.
6. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الجزائر : الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع،، 1984
7. شلبي مختار ،الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، الجزائر : دار هومة طبعة 2013.
8. عبد العزيز أحمد وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دون طبعة، 2010
9. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك ،الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض : مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007
10. عرفة محمد أمين خديجة ،الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
11. عوض محمد هاشم ،المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو، منطقة كحالة دراسية ضمن كتاب التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، طبعة 1988.
12. قومي عبد الرحمن ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع،، 2011
13. كوركيس يوسف داود ،الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه منشورة، الأردن : الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة عمان ، 2011
14. منكمارا روبرت ،جوهر الامن، ترجمة يوسف شاهين ، القاهرة، لهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970.

2. الرسائل و المذكرات

أ/ رسائل الدكتوراه :

1. لخضاري منصور، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013.
 2. صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون ، كلية الحقوق جامعة مولود معمري ، 2014.
 3. عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006
- ب / مذكرات الماجستير
1. حسام حمزة ، الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج خيضر باتنة ، 2010/2011
 2. روابحة عبد الوهاب ، السياسة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تتضمن دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2011/2012.
 3. موساوي لخضر ، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جمعة الجزائر 3 ، 2009/2010.
 4. فريجة لدمية ، استراتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة - الهجرة غير الشرعية نوموجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2009/2010.
 5. فايزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010/2011 .
 6. نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدولة العربية القاهرة، 2009.
 7. رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غ م ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011/2012
 8. فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة ، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2011-2012.
 9. عبد المالك صايش، التعاون الاورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير - تخصص قانون دولي و العلاقات الدولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006/2007
 10. رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2008.

11. سيد احمد قوجيلي، البناء الإبتيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
12. أبصير طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010/2009.
13. حمزة فدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر - تحليل محتوى لعينة من الصحف-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2010-2011.
14. نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الأفريقي بين الشراكة والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة - معهد الحقوق- تخصص القانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه تيزي وزو، أفريل 2010.

ج/ مذكرات الماستر

1. يمينة مراح، الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر - دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص اتصال عولمة وضبط النزاعات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، سنة 2011، 2012.
2. حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية علوم الاقتصاد و التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة - 2014/2013
3. كرميش حسناء، السياسة العامة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014/2013.

د/ مذكرات التخرج للشرطة :

1. عقيلة دبابه، الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج لنيل رتبة ضابط شرطة، المدرسة العليا للشرطة 2009-2010 .
2. محمد أمين زاوي و آخرون، الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها، مذكرة نهاية الدورة التدريبية لمفتشي الشرطة تخصص شرطة قضائية .الدفعة 4،، مدرسة الشرطة سيدي بلعباس سنة 2010/2009.

3- المقالات

أ/ في المجلات العلمية

1. وليد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة- العراق نموذجا - مجلة كلية التربية، العدد السادس، تم التصفح بتاريخ : 24/04/2015 للموقع
2. www.isaj.net/iasj?func=full text a aid=50611
3. عبد المومن مجذوب، ظاهرة الهجرة غير السرية و الارهاب و اثرها على العلاقات الاورومغاربية، الجزائر : مجلة دفاتر السياسة و القانون جامعة قاصدي مرياح ، عدد 10 ،جانفي 2014.
4. احمد ادريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة، عدد 6، سبتمبر 2011

5. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 12، ديسمبر 2012، الجزائر
6. كريم زومان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2002، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بدون سنة
7. نبيلة وحدي، الهجرة نحو الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 19، الجزء الأول، جامعة الجزائر ديسمبر 2010، ص 120.

ب/ في المجالات

1. رياض هاني بهار، الأمن العراقي وغياب العقيدة الأمنية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4285، منشور بتاريخ: 2013/11/24
2. علي جهاد بوترعة، الجزائريين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، الجزء الأول، المجلة الإفريقية الإلكترونية للعلوم السياسية، مقال إلكتروني منشور بتاريخ 2012/10/10، نقلا من الموقع <http://www.maspolitiques.com>
3. أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير الشرعية وحماية من الوثائق المقلدة، مجلة الشرطة، العدد 98، جويلية 2011،

د/ في الصحف

1. جمال ل. وآخرون، التأشيرة لمن استطاع إليها سبيلا، الشروق اليومي (05/07/2009)
2. ابراهيم . ل، هكذا يحول الأفارقة الأوراق النقدية إلى أموال باستعمال السشوار، النهار اليومي 2010/12/18 نقلا عن الموقع www.ennaharonline.com/ar/?news=70915 (تاريخ التصفح : 2015/05/05)
3. أسماء. ب، ملف تهريب المهاجرين إلى الخارج أمام القضاء قريبا، جريدة النهار، مقال نشر بتاريخ: 30/07/2014، منقول من الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/affaires_et_tribunaux/216652، تم التصفح بتاريخ : 2015/05/05 .
4. أمين قاسمي ، الأمن الجزائري يحقق في تورط مهاجرين أفارقة مع شبكات تجنيد مقاتلين بليبيا وتونس، جريدة السلام ، بتاريخ : 2015/04/26
5. بلال كباش ، أجهزة استشعارات برية متطورة على الحدود مع المغرب وفي الصحراء، جريدة النهار، 2014-1-10
6. ليلي مصلوب ، النظام الإلكتروني لمراقبة الدود البرية في الميدان، جريدة الشروق، 31-08-2008
7. محمد توفيق ، عدد من المهاجرين غير الشرعيين، جريدة المساء ، يوم 10-10-2008.

ه/المقالات الإلكترونية

1. حسني درويش عبد الحميد، حول الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، سلسلة أبحاث و مقالات الكترونية ، مركز الإعلام الأمني ،البحرين تم تصفح الموقع بتاريخ : 2015/04/12 ، نقلا عن الموقع : <http://www.policemc.gov.bh>

2. خالد بن سلطان ،اسس و ميادئ الامن الوطني، موسوعة مقاتل من الصحراء، فيفري2015 ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2015/04/16
(www.maqatel.com/openshare/behoth/askria/osos/amnwat)

4- الملتقيات و الندوات العلمية و المداخلات :

1. علي بن فايز الجحني، الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض،2000.
2. رضا هميسي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، بدون سنة
3. عمر الدهيمي، التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر، ورقة بحث قدمت بنودة علمية حول مكافحة الاتجار بالبشر ببيروت أيام 12،13،14 مارس 2012 ، السعودية ، منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
4. عبد الله بن سعود السراني، مكافحة الهجرة غير المشروعة العلاقة بين الهجرة المشروعة وجريمة تهريب البشر، ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية الدولية حول الهجرة غير الشرعية و جريمة تهريب البشر بمركز الدراسات والبحوث بالجامعة ،الرياض ، صفر 1433هـ
5. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ملتقى قسنطينة،2008.
6. بالخير الموصف، الهجرة غير المشروعة ووسائل الحد منها، بحث مقدم في المؤتمر العربي السابع لرؤساء أجهزة الجوازات والجنسية المنعقدة في تونس من 11 إلى 17/1/2013.

5- التقارير و الاعمال الصادرة عن المؤسسات المحلية و المنظمات الدولية

1. حصيلة نشاطات وحدات الدرك الوطني خلال سنتي 2012،2013 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أنظر إلى الموقع: قسم المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام www.mdn.d2 (تصفح بتاريخ: 01/05/2015)
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2010 لجزائر : العدد 2010،7
3. الديوان الوطني للإحصاء من خلال الموقع : www.ons.dz (تم التصفح بتاريخ : 2014/05/04)
4. تقرير التنمية البشرية 2013،، من خلال الموقع الرسمي : hdr.un dp.org (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 04/05/2015)
5. منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي للمالاريا 2012 من الموقع www.who.int تاريخ التصفح: 04/05/2015

6. النشرة الاعلامية للانترپول الدولي، الاتجار بالبشر، ديسمبر 2013 للمزيد من المعلومات اطلع على موقع الانترپول <http://www.interpol.int/ar>

6- المحاضرات

1. صلاح تيوف، المدخل إلى الفكر الاستراتيجي، (محاضرات أقيمت على طلبة كلية العلوم السياسية ، أكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، بدون سنة
2. محند برفوق، الأمن الانساني: مقاربة ابتمولوجية، محاضرات أقيمت على طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، بدون سنة.
3. عميد شرطة الحدود- الجزائر-، محاضرة مقارنة حول تهريب المهاجرين غير الشرعيين باعتبارها جريمة عابرة للوطن، محاضرات أقيمت على طلبة شرطة الحدود ، الجزائر ، دون سنة ، بدون صفحة
4. موقع المديرية العامة للأمن الوطني : www.algeriepolice.dz/IMG/pdf اطلع عليه يوم : 2015/05/03
5. بوجمعة سعيدان ، جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود والفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية دراسة حالة تمنراست، مديرية شرطة الحدود ،الجزائر دون سنة
6. مساهمة منظمة الانترپول بواسطة المكاتب المركزية الوطنية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين، المديرية العامة للأمن الوطني ، المكتب المركزي الوطني للانترپول الجزائر .

7- القوانين و البروتوكولات:

أ/ الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية

1. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000

ب / في التشريعات الداخلية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جويلية 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم، الجريدة الرسمية عدد 36، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المعدل والمتمم بالقانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 المتضمن القانون البحري.

8 - تقارير التريص :

1. الشروحات المقدمة من طرف عمداء الشرطة في كل من مديرتي الشرطة القضائية و شرطة الحدود اثناء فترة تريصنا خلال الفترة الممتدة من : 2015/02/01 الى 2015/02/28 .

ثانيا / باللغات الاجنبية

1/باللغة الفرنسية

أ - الكتب

- 1 Abdel Fattah Mourad, **Dictionnaire mourad des termes juridiques, économiques.et commerciaux**,2 partie.
- 2 Jean Millard – **un monde sans loi**,Edition stock,Paris,France,2001
- 3 jean Paul, Charmay,**critique de la strategie**, Paris, edition de l'horine1990

ب - بحوث و دراسات

1. Hocine Labdlaoui , **La Gestion des FrontièresenAlgérie** ,carim rapport de recherche, Robert schuman 2008

2/ باللغة الانجليزية

أ/ الكتب

- 1 Paul Viote, Nicola Bowen ,**Terrorism and homeland security thinking strategica lly about policy**, New York ,français group,2008.

الفهرس

فهرس الخرائط:

50 خريطة توضح محاور عبور المهاجرين غير الشرعيين من و إلي الجزائر

53 توضح نقاط مغادرة قوارب الحرقة في المسالك البحرية انطلاقا من الجزائر

فهرس الاشكال:

73 بيان نموذجي لشبكة مختصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين بتمنراست

فهرس الجداول:

62 جدول 2 يوضح الاجرالقاعدي في الجزائر (1990-2012)

84 جدول 3 يوضح حالات الطرد والابعاد خارج التراب الوطني

86 جدول 4 يمثل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001/2004

فهرس المحتويات

.....	شكر
.....	اهداء
.....	المخلص
1	مقدمة
8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية و ظاهرة الهجرة غير الشرعية
10	المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الامنية
10	المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية
12	المطلب الثاني: المقاربات النظرية للاستراتيجية الأمنية(مقاربة الأمن الشامل)
15	المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الاستراتيجية الأمنية:
20	المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم مقارباته.
20	المطلب الأول: تعريف الأمن.
24	المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن.
29	المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية
32	المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية.
32	المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية
36	المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المتداخلة معها
40	المطلب الثالث: علاقة الهجرة غير الشرعية بالاستراتيجية الأمنية
45	الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر
47	المبحث الأول: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية

47	المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية.
50	المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية.
54	المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية.
56	المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.
56	المطلب الأول: الأسباب السياسية و الأمنية.
60	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.
64	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية.
68	المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر.
68	المطلب الأول: انعكاساتها على الأمن الاقتصادي.
71	المطلب الثاني: انعكاساتها على الجانب الأمني.
75	المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.
78	الفصل الثالث : الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.
80	المبحث الاول: آليات الحد من الهجرة غير الشرعية.
80	المطلب الأول: الآليات القانونية.
85	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.
89	المطلب الثالث: البرامج التوعوية التحسيسية.
91	المبحث الثاني: أجهزة الأمن المختصة في محاربة الهجرة غير الشرعية.
91	المطلب الأول : الاجهزة الامنية المنتشرة عبر الحدود البرية .
94	المطلب الثاني : الاجهزة الامنية على الحدود البحرية :
96	المطلب الثالث : المصالح الأمنية الأخرى المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية
100	المبحث الثالث: التعاون الدولي- الجزائري في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
100	المطلب الأول: الاتفاقيات الثنائية الأوروبية الجزائرية.

102.....	المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية الجزائرية الافريقية.
103.....	المطلب الثالث: الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
104.....	الخاتمة.
110.....	قائمة المراجع.
119.....	فهرس الجداول و الخرائط.
120.....	فهرس المحتويات.